الجمهوريـــة الجـــزائريـــة الشـــعبيـــة الديمقـراطيـــــة

جامعة يحي فارس –المدية





كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تأثير الفساد عى مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2020/1996)
دراسة قياسيةباستخدام نموذجي ARDL & VAR

مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد كمي

من إعداد الطالبتان:

بوخالفة رانية

تومي لمياء

تحت إشراف:

الدكتور: صغيري سيدعلي

لجنة المناقشة:

الأستاذة ولد شرشالي سمية	جامعة المدية	رئيساً
الدكتور صغيري سيدعلي	جامعة المدية	مشرفاً ومقرراً
الأستاذ شرفي جيلالي	جامعة المدية	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2022/2021



شكر و تقديــر:

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته إهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا وبسورة العلق أنارت دربنا وفتحت طريق العلم أمام أعين الأنام أما بعد:

لايسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف: "**صغيري سيد علي** " الذي منحنا الفرصة للإستفادة من خبراته وأنار دربنابنصائحه وتوجيهاته القيمة في إنجاز هذا العمل منذ أن كان فكرة حتى إتمامه، إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع نخص بالذكر **"حسيبة بوخالفة"**.

كما نتقدم بأسمى معاني االشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وكانت لإرشاداتهم وملاحظاتهم الأثر في إخراج هذا البحث بهذه الصورة و إثرائه من كل الجوانب سائلين الله أن يوفقهم في نشر العلم والمعرفة.

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خير



إهداء:

أحمد الله عزوجل جلاله على منه وعونه وتيسيره لإتمام هذه الدراسة

إلى من أورثاني الطموح وزرعا بقلبي حب العلم فخري و أعز ماأملك في الوجود الوالدين الكريمين

حفظهما الله لنا وأطال في عمرهما

إلى كل من أحمد الله على وجودهم وتقاسمت معهم حلو الأيام ومرها إخوتي"**هشام، حمزة ، آية**"حفظهم الله

إلى من مد لي يد العون وساعدني في كل الأوقات وكان لي خير سند وعون بعد الله سبحانه وتعالى

وعائلتي "**حمزة**" حفظه الله

إلى رمز الحب والحنان "**جدتي الغالية**" أطال الله بعمرها

إلى شريكتي التي قاسمت معي الأيام والليالي لإنجاز هذه المذكرة"**رانيا**"

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذه المذكرة

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

تومي لمياء



إهداء:

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق و رسمت المستقبل بخطوط من الأمل و الثقة ،

إلى الذي لا تفيه الكلمات الشكر و العرفان بالجميل"**أبي الحبيب**"

إلى من ركع العطاء أمام قدميها و أعطتنا من دمها و روحها و عمرها حبا و تصميما و دفعا لغد أجمل ، إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها "**أمي الحبيبة**"

حفظهما الله لنا وأطال في عمرهم

إلى كل من أحمد الله على وجودهم وتقاسمت معهم حلو الأيام ومرها إخوتي " **اسماعيل** ، **فيصل و زوجته**، **ميمو** " أخواتي " **نجاة** ، **سماح** ، **حسيبة** ، **أمال و زوجها** ، **شيماء و زوجها** " و كتكوت العائلة " **أنس** " حفظهم الله

إلى من شجعني و كان خير عونًا لي، سندي" **خير الدين** " حفظه الله

إلى صديقاتي و رفيقات دربي " **كوثر** " و " **شيماء** "

إلى شريكتي التي قاسمت معي الأيام والليالي لإنجاز هذه المذكرة "**لمياء**"

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذه المذكرة

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

بوخالفة رانية

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL)، ونموذج الـ(VAR)خلال الفترة(2020/1996).

وبينت نتائج الدراسة أن لمؤشر الرقابة على الفساد أثر سلبي ومعنوي على كل من النمو الاقتصادي ، المديونية و رصيد الميزانية ، أما بالنسبة لسعر الصرف فكان الأثر موجب ومعنوي ، في حين كان أثر مؤشر الرقابة على الفساد على التضخم غير معنوي ، كما أظهرت النتائج عدم معنوية الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر .

الكلمات المفتاحية: الفساد، مؤشرات الأداء الاقتصادي، نموذج الـ(ARDL) ، نموذج الـ (VAR).

Summary:

The study aims to know the impact of corruption on economic performance indicators in Algeria by using the model and (ARDL) and the model of (VAR) the during the period (1996/2020).

The results of the study showed that the corruption control Index has a negative and moral impact on economic growth; indebtedness and budget hunting; as for the exchange rate; the effect was positive and moral; white the impact of the corruption control Index on inflation was not significant; and the results also showed an insignificant effect on foreign direct investment.

Keywords:corruption;economic performance indicator;
model(ARDL); model(VAR).

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وتقدير	-
إهداء	-
ملخص	-
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	VI-V
مقدمة	أ-ط
الفصل الأول: الفساد الإقتصادي وآليات مكافحته	44-12
تمهيد	12
المبحث الأول: ماهية الفساد	**13**
المطلب الأول: عموميات حول الفساد	13
المطلب الثاني:أسباب الفساد ومظاهره	19
المطلب الثالث: خصائص الفساد وأنواعه	26
المبحث الثاني: آثار الفساد وآليات مكافحته	30
المطلب الأول: الآثار المترتبة على الفساد	30
المطلب الثاني: الإتفاقيات والوثائق الدولية والعربية المتعلقة بالفساد	34
المطلب الثالث: آليات مكافحة الفساد في الجزائر	38
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء الإقتصادي	85-46
تمهيد	46

المبحث الأول: عموميات حول الأداء الإقتصادي	47
المطلب الأول: مفهوم الأداء الإقتصادي	47
المطلب الثاني:سياسات تفعيل الأداء الإقتصادي	51
المطلب الثالث: ملامح قوة وضعف الأداء الإقتصادي	54
المبحث الثاني:مؤشرات الأداء الإقتصادي	61
المطلب الأول: مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلية	61
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجية	78
خلاصة الفصل	85
الفصل الثالث: العلاقة بين الفساد ومؤشرات الأداء الإقتصادي	121-87
تمهيد	87
المبحث الأول: الإطار النظري لعلاقة الفساد بمؤشرات الأداء الإقتصادي	88
المطلب الأول: أثر الفساد على النمو الإقتصادي	88
المطلب الثاني: أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر	90
المطلب الثالث: اثر الفساد على الإنفاق الحكومي	91
المطلب الرابع: أثر الفساد على القطاع الضريبي	93
المطلب الخامس: أثر الفساد على الإيرادات العامة	94
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لعلاقة الفساد بمؤشرات الأداء الإقتصادي في الجزائر	95
المطلب الأول: التعريف بالنموذج	95
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة	98
المطلب الثالث: الدراسة القياسية للمتغيرات(المؤشرات)	99

المطلب الرابع: نتائج الدراسة	120
الخاتمة	123
قائمة المراجع	125
الملاحق	137

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول		
الرقم	البيان	الصفحة
1-3	يشرح متغيرات الدراسة ومصدر البيانات	98
2-3	نتائج إختبار الإستقرارية(إختبار جذر الوحدة)	100
3-3	نتائج إختبار التكامل المشترك (bound test)	101
4-3	نتائج معامل تصحيح الخطأ(ADJ)	102
5-3	نتائج معلمات الأجل الطويل (LR)	103
6-3	نتائج معلمات الأجل القصير (SR)	104
7-3	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول	105
8-3	نتائج الإختبارات التشخيصية للنموذج الثاني	108
9-3	نتائج الإختبارات التشخيصية للنموذج الخامس	111
10-3	نتائج تقدير نموذج(1)Var للنموذج الثالث	115
11-3	نتائج تقدير نموذج(1)Var للنموذج الرابع	116
12-3	نتائج تقدير نموذج(1)Var للنموذج السادس	117
13-3	إختبار التوزيع الطبيعي للنماذج الثلاث	119

قائمة الأشكال		
الرقم	البيان	الصفحة
1-3	نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج الأول	107
2-3	نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج الثاني	110
3-3	نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج الثالث	113
4-3	نتائج إختبار إستقرار النموذج"النموذج الثالث"	118
5-3	نتائج إختبار إستقرار النموذج"النموذج الرابع"	118
6-3	نتائج إختبار إستقرار النموذج"النموذج السادس"	119

المقدمة

إن الفساد ظاهرة تهدد مسيرة التنمية و مستقبل المجتمعات وتنخر مقدرات البلاد و تعطل من نموها وتطورها، حيث ظهر في مختلف المجالات والميادين وأثر سلبا على الأداء السياسي، الإداري والإقتصادي مما دعا إلى إيجاد آليات لمكافحته وردع أي شكل من أشكاله .

إن أي دولة تهتم ببناء أو إصلاح بنيانها الإقتصادي هي عرضة لظاهرة الفساد ومع صعوبة الأوضاع و غياب الرقابة فقد إنتشرت هذه الظاهرة في المؤسسات الصغيرة والكبيرة، ونظرا لتزايد حالات الفساد فإن أشكاله ومظاهره تنوعت وتزايدت فنجده عند الكثير من المسؤولين الذين يستغلون المنصب العام لزيادة الثروة، وعند السياسيين والحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم من أجل تحقيق مصالح الغير مقابل الحصول على جزء من القروض كرشوة وفي التهرب الضريبي من أجل نهب المال العام وفي غسيل الأموال في المؤسسات المالية .

يظهر أثر الفساد على شتى مجالات الإقتصاد وبشكل خاص على مؤشرات الأداء الإقتصادي التي بدورها تساهم في معرفة مدى قوة الإقتصاد وضعفه بالاضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الإقتصادية في المستقبل ونذكر منها التضخم، سعر الصرف، المديونية، النمو الاقتصادي، الإستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزانية هذا ما حفزنا على إختيارنا لموضوع بحثنا وطرح علامة الإستفهام حول ما هو **مدى تأثير الفساد على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 الى 2020 ؟**

الأسئلة الفرعية:يمكن أن يتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الرقابة على الفساد ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

2- هل يوجد أثر سلبي بين مؤشر الرقابة ومؤشرات الأداء الاقتصادي المتمثلة في التضخم، رصيد الميزانية والمديونية.؟

3- هل يوجد أثر إيجابي بين مؤشر الرقابة على الفساد ومؤشرات الأداء الاقتصادي المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي وسعر الصرف؟

فرضيات الدراسة: إستهدفت الدراسة إختبار فرضية أساسية مفادها "وجود علاقة عكسية أو طردية ، طويلة أو قصيرة الأجل بين الفساد ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وينتج عن الفرضية الأساسية عددًا من الفرضيات الفرعية تتمثل فيمايلي:

- ✓ **الفرضية الأولى**: توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الرقابة على الفساد ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ **الفرضية الثانية**: يوجد أثر سلبي بين مؤشر الرقابة ومؤشرات الأداء الاقتصادي المتمثلة في التضخم، رصيد الميزانية والمديونية.
- ✓ **الفرضية الثالثة**: يوجد أثر إيجابي بين مؤشر الرقابة على الفساد ومؤشرات الأداء الاقتصادي المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي وسعر الصرف .

أهمية الدراسة: يمكن النظر إلى أهمية دراسة موضوع تأثير الفساد على مؤشرات الأداء القتصادي في الجزائر خلال(2020/1996) من جانبين "جانب نظري وجانب التطبيقي"

- ✓ **الأهمية النظرية(العلمية)**: تأتي أهمية هذا البحث النظرية في كونه يهدف لوصف وتشخيص ظاهرة الفساد وذلك بالتعرف على ماهيته وأنواعه وأسبابه وآثاره، فتشخيص المشكلة هي أول مرحلة من مراحل المكافحة، وكذا تحليل مؤشرات الأداء الإقتصادي في الجزائر وإنعكاسات الفساد في مختلف الجوانب، فالأداء الإقتصادي في الجزائر يأتي من الداخل وليس من الخارج بعد أن تأكد الأمر أكثر من وقت مضى نتيجة تعدد تقلبات الأوضاع الخارجية وتأثيراتها على الشأن الداخلي خلال السنوات الأخيرة.
- ✓ **الأهمية التطبيقية(العملية)**: تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث بالنظر لخطورة ظاهرة الفساد وتأثيراتها السلبية على جميع الميادين والمجالات، مما جعل الفساد من أهم المعوقات أمام الإصلاح والتنمية الشاملة وقوة الأداء الإقتصادي لأي دولة، الأمر الذي يتطلب إيلاء أهمية عملية خاصة لهذه الظاهرة والجوانب المتعلقة بها، مما إستدعى مزيدا من الدراسة والبحث من هنا جاءت أهمية البحث العملية، وأيضا تبرز الأهمية العملية في الوقوف على العقبات والمعوقات التي تواجه مكافحة الفساد وآثاره على الجانب الاقتصادي.

كما تظهر الأهمية العملية لهذا البحث لما توصل إليه من نتائج وتوصيات قد تفيد المتخصصين والعاملين في هذا المجال أي إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة في هذا المجال.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي :

- ✓ محاولة سد إحدى الثغرات الموجودة حتى ولا كانت صغيرة في مجال البحث العلمي فيما يتعلق بالفساد بإعتباره ظاهرة دولية وعالمية.

- ✓ إبراز آليات مكافحة الفساد من قبل المنظمات العالمية و الدولية و الإستراتيجيات المطبقة من قبل الدولة الجزائرية .
- ✓ محاولة تقديم المفهوم واضح لمصطلح الأداء الاقتصادي، فالكثير يربطه بمستويات النمو الاقتصادي، بغض النظر عن باقي المؤشرات الأخرى فهناك نمو الاقتصادي يحدث إختلالات في باقي المؤشرات كزيادة معدلات البطالة أو إرتفاع معدل التضخم، فالأداء الاقتصادي الفعال يمكن في تحقيق معدلات نمو إقتصادية إيجابية دون الإخلال بتوزنات المؤشرات الأخرى.
- ✓ قياس أثر الفساد على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)ونموذج شعاع الإنحدار الذاتي (VAR).
- ✓ محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور نماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المديونية...إلخ.

منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف البحث و للإجابة على التساؤلات المطروحة وإختبار الفرضيات فقد تم إستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بشرح كل المفاهيم النظرية، والمنهج الكمي في الجانب التطبيقي من خلال بناء نموذج لقياس و تحليل أثر الفساد على مؤشرات الأداء الإقتصادي في الجزائر، باستخدام الطرق القياسية والإحصائية و بالإعتماد على برمجيتي (Stata 17) و (Eviews 12)، في معالجة البيانات وهي أصدق السبل للحصول إلى معلومات واقعية و نتائج أكثر دقة.

أسباب إختيار الموضوع:ترجع أسباب إختيار الموضوع الدراسة إلى:

- ✓ **العوامل الذاتية:** المتمثلة في رغبة الطالبتين البحث في مجال الفساد ومختلف الجوانب المتعلقة به، والتي تعد موضوع الساعة في الجزائر أو غيرها خاصة فيما يتعلق بتأثيره على مؤشرات الأداء الإقتصادي.
- ✓ **العوامل الموضوعية:** المتمثلة في :
- ✓ نظرا لأهمية الموضوع والأثر البارز على عجلة الاقتصاد في الجزائر والعالم.
- ✓ يعتبر من المواضيع التي يجب التطرق إليها من جهة ومعقدة من حيث دراستها وتحليلها من جهة أخرى.

صعوبات الدراسة:

رغم سهولة البحث كإشكالية عامة إلى أنهمن أهم الصعوبات التي إعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك الصعوبات التي تقف عادة أمام الباحث القياسي عند محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها إقتصاديا في بلد ما من جهة ، وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية، كما هناك صعوبات أخرى نوجزها فيما يلي:

- ✓ ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع وصعوبة الحصول عليها.
- ✓ نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول المؤشرات الإقتصادية الكلية وعدم تجانسها في بعض الأحيان،خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري.
- ✓ هي كون الموضوع واسعا مما يصعب علينا الإلمام بكل جوانبه .
- ✓ كثرة مؤشرات الأداء الإقتصادي و منه صعوبة إختيار المؤشرات المناسبة للدراسة .

حدود الدراسة:

من ناحية المستوى فإن الدراسة تخص البحث عن ظاهرة الفساد وأسباب إنتشاره وآثاره خاصة على المجال الاقتصادي وآليات مكافحتها محليا ودوليا على ضوء الإتفاقيات الدولية والعالمية، أما فيما يخص الزمان والمكان ففترة الدراسة تمتد من سنة 1996 إلى 2020 في الجزائر.

مصادر الدراسة: تم الإطلاع على عدد من المقالات والكتب والرسائل العلمية و التقارير السنوية والدراسات السابقة في المجال وسنقدم قائمة بها في نهاية البحث.

هيكل الدراسة:من أجل الإلمام بمختلف بجوانب الدراسة سيتم تقسيمها إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول بعنوان الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول "ماهية الفساد "وسنتناول فيه ثلاثة مطالب حول عموميات الفساد، أسباب الفساد ومظاهره، خصائص الفساد وأنواعه.

المبحث الثاني :"آثار الفساد و آلية مكافحته"سنتطرق فيه إلى ثلاثة مطالب حول الآثار المترتبة على الفساد، الإتفاقيات والوثائق الدولية و العربية المتعلقة بالفساد، آليات مكافحة الفساد في الجزائر.

الفصل الثاني المعنون بـ: الإطار النظري للأداء الاقتصادي وتم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول "عموميات حول الأداء الاقتصادي"وسنتطرق فيه ثلاثة مطالب حول مفهوم الأداء الاقتصادي، سياسات تفعيل الأداء الاقتصادي، ملامح قوة و ضعف الأداء الاقتصادي .

المبحث الثاني : أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي، وسنتناول فيه مطلبين حول مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية، مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية .

الفصل الثالث بعنوان الدراسة القياسية لعلاقة الفساد بمؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر.حيث إحتونا فيه مبحثين: المبحث الأول : الإطار النظري لعلاقة الفساد بمؤشرات الأداء الاقتصادي، وقد تناولنا فيه خمسة مطالب حول أثر الفساد على النمو الاقتصادي، أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، أثر الفساد على الإنفاق الحكومي، أثر الفساد على القطاع الضريبي، أثر الفساد على القطاع الضريبي، أثر الفساد على الإيرادات العامة .

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لعلاقة الفساد بمؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر، وقد تناولنا فيه أربع مطالب حول التعريف بالنموذج، متغيرات الدراسة، الدراسة القياسية للمتغيرات، نتائج الدراسة .

الدراسات السابقة: تعتبر ظاهرة الفساد عامة والفساد القتصادي بصفة خاصة ظاهرة شديدة الانتشار،تأخذ أبعادًا واسعة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وبحكم أن العديد من الدراسات قد قامت بتحليل أثر الفساد على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار، التضخم، النمو الاقتصادي... وبهدف توسيع فهمنا للموضوع سنعرض مجموعة من الدراسات السابقة الهامة والتي تمثل الحجر الأساس في ضبط الإطار العام والأهداف المرجوة من الدراسة.والتي ستكون على النحو الآتي:

دراسة (د.مفيد ذنون ، تأثير الفساد على الأداء الإقتصادي للحكومة، 2010م): خلصت هذه الدراسة على إستقصاء تأثير الفساد على تخصيص الانفاق العام وعلى الايرادات العامة للحكومة وعلى نوعية الخدمات الحكومية، وذلك بالتطبيق على مجموعة دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وبإستخدام طريقة البيانات التجميعية للسلسلة الزمنية والمقطع العرضي للمدة(2004-2007). لقد تم إبراز نوعين من التأثيرات التي يحدثها الفساد في الإنفاق الحكومي.الأول هو"تأثير الكمية" وهو كمية الإنفاق المخصص فعليا لكل وظيفة إقتصادية عامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،وهذا يقيس تأثير الفساد على مخصصات كل نوع من أنواع الانفاق العام، والثاني هو"التأثير التوزيعي" أي حصة كل قطاع إقتصادي من هذا الانفاق المخصص، وهو يقيس التشوه الذي يحدثه

الفساد في الموازنة العامة للدول .وقد وجد أن الفساد يؤثر بشكل سلبي في تخصيص الموازنة، وتبين أن الفساد يشوه تركيبة الانفاق الحكومي في الموازنة العامة.كما تمت التفرقة بين تأثير "الهيكل الضريبي" الذي يعني تشويه الهيكل الضريبي باتجاه تفضيل الضرائب غير المباشرة وباستخدام بيانات المقطع العرضي لسنة 2006م تم تحليل العلاقة بين نوعية وكفاءة الخدمات الحكومية والفساد، وتبين أن نوعية الخدمات الحكومية تصبح أكثر سوءكلما كانت درجة الفساد أكبر.حيت تسوء الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة.وتبين كذلك أن مستويات الفساد المنخفضة تسهم في تحسين نوعية الخدمات الحكومية ،في حين تسوء الخدمات الحكومية عند مستويات الفساد المرتفعة.

دراسة (د.مفيد ذنون و عدنان دهام ، اثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسة الحكم، 2012م): إهتمت الدراسة بإستقصاء تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات بالتطبيق على جميع دول العالم ، وقد تبين أن الفساد يؤثر سلبيا في النمو الاقتصادي، وأن هذا التأثير يتباين من بلد إلى أخر تبعا لتباين نوعية المؤسسات، ففي البلدان التي لديها مؤسسات جيدة يكون التأثير السلبي للفساد قليلا، في حين يكون ذلك التأثير أكبر في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة.كما وجد أن الفساد يعد المتغير الأكثر أهمية في التأثير في النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات الضعيفة.

دراسة(د.السيد سيد أحمد و فتح لله ، 2017م): تهدف الدراسة إلى قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في مصر خلال الفترة(2014/1990) وذلك بالاعتماد على منهج التكامل المشترك باستخدام منهج إختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبنى على إستخدام الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (The Autoregressive Distributed Lag (ARDL ، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للفساد على النمو الإقتصادي بإستخدام مؤشرين للفساد هما مؤشري مدركات الفساد (CPI)والتحكم في الفساد(CC)، مما يدعم فرضية (Grease the Wheel) ،بينما جاء تأثير مؤشر الفساد(ICRG)سلبي مما يدعم فرضية (Sand in the Wheels).وهذه النتيجة قد تم تأكيدها بإجراء إختبارRobus LeastSquares(RLS).

دراسة (د.قديد، تأثير الفساد على النمو الإقتصادي في البلدان العربية، 2018م): يهدف هذا البحث الإجابة على الإشكال المطروح والمتمثل في أثر الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال تقديم نموذج ديناميكي لمعطيات البانل لعينة من 14 بلد عربي للفترة 1996-2015. أظهرت النتائج الأثر السلبي والمعنوي لإنتشار الفساد على النمو الاقتصادي ،حيث يدل ذلك على العلاقة العكسة بين إنتشار الفساد والنمو

الاقتصادي لمختلف البلدان.كما تبين أيضا ان الفساد الإقتصادي هو توجيه النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع الأداء الأمثل للنظام الاقتصادي .

دراسة (د.ستي و أ.بن ناجي ، 2019م):يهدف هذا البحث إلى محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017م،وقد توصلت نتائج الدراسة بعد إستخدام أسلوب تحليل المسار باستعمال برنامج Stata 15.1إلى وجود أثر سلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أي أن الفساد يشكل عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك نظرا لزيادة درجة المخاطرة وعدم اليقين لدى المستثمرين الأجانب والتي من شأنها أن تعيق دخول الاستثمارات الأجنبية الكفؤة.كما تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في رفع النمو الاقتصادي في الجزائر المعبرعنه بالناتج الداخلي الخام، إذ توصلت معظم الدراسات إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي إيجابيا على النمو الاقتصادي وهذا مايتطابق مع نظريات النمو التي تقوم على إعتبار أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية وإستقطاب رؤوس الأموال.كما تم التوصل إلى أن الفساد يحد من النمو الاقتصادي عن طريق تثبيط الحافز على الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال الأثر السلبي له على حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعليه تم التوصل إلى أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وهذا بوجود الاستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر كمتغير وسيط، وبصفة عامة تم اعتبار الفساد ظاهرة وخيمة على نمو وتطور الاقتصاد وهذا بعد إجماع العديد من الباحثين على إختلاف الفترات الزمنية والمكانية في دراستهم.

دراسة (د.غزازي و د.صغيري، 2020م): تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد المالي والإداري على التحصيل الضريبي في (23) دولة ذات الدخل المتوسط باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة (2000-2017)، وتوصلت الدراسة أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن حسب إختبار (Hausman)، هو نموذج التأثيرات العشوائية،وتم الإستعانة بطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة(FGLS).لمعالجة مشكلة الإرتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين .توصلت نتائج الدراسة أن للفساد أثر سلبي على التحصيل الضريبي، أما مؤشر الانفتاح التجاري فكان أثره إيجابي، في حين كان أثر كل من فاعلية الحكومة والقطاع الصناعي والزراعي سلبي على التحصيل الضريبي،كما لم يظهر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أي معنوية على التحصيل الضريبي.

دراسة (طبايبية ، مرابط ، و بوهرين ، 2020م): تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في أثر الفساد على الانفاق الحكومي،وتفسير الآثار التفاعلية لهذين الأخيرين على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال

تحليل وضعية 19دولة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 1996-2015.اظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لمؤشر مكافحة الفساد على كل من الإنفاق الحكومي،الاستثمار والنمو الاقتصادي في حالة دول المينا ذات الدخل العالي،بينما تأثير سلبي سجل في حالة دول المينا ذات الدخل المتوسط بما فيها الجزائر.

دراسة (غزازي و صغيري ، 2020م): تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في (09) دول من شمال إفريقيا ووجنوب آسيا باستخدام نماذج بانل ساكن خلال الفترة(2003-2018) بالإستعانة بطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS). اظهرت نتائج الدراسة أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي أما مؤشر التعليم والانفتاح التجاري فكان أثرهما إيجابي، في حين كان أثر الانفاق الحكومي سلبي على النمو الاقتصادي،كما أظهر الإستثمار ومعدل التضخم عدم معنوية على النمو الاقتصادي .

دراسة(جلولي ، بومدين ، و بن عياد ، 2020م): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية وتم إستخدام بيانات 14 دولة عربية من 2002إلى 2017م، وتم معالجة هذه البيانات باستتخدام نماذج البانل والتكامل المشترك، وتم التوصل إلى أن الفساد له أثر سلبي على النمو الاقتصادي،العمالة لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وكل من رأس المال والانفاق الحكومي لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

دراسة(بن زمرة و بن عبو ، 2021م): تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي في تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية باستخدام نماذج بيانات Panel لعينة 14 دولة خلال الفترة 2000-2018.أظهرت النتائج أن هناك إرتباط إيجابي بين نمو نصيب الفرد في الناتج ومؤشر الفساد في ظل مستوى الديمقراطية والتي كان لها تأثير إيجابي، رغم أن هذه النتيجة تتعارض مع مجموعة كبيرة من الأدلة التجريبية، إلا أنها تدعم الفرضية القائلة بأن الفساد مفيد للنمو الاقتصادي ،هذا يشير إلى وجود مستوى محدد من الفساد يمكن أن تتغير بعده العلاقة إلى آثار عكسية.

دراسة(metarref, benlahbib, & bahloul, 2021):تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الدول العربية بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين (2012-2018)،لادراك هذا الهدف تم إستخدام التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بانل على مؤشر مدركات الفساد(CPI)كمتغيرات مستقلة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، من أهم ماتوصلت إليه الدراسة أن الفساد له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية،مع وجود إختلافات وتفاوت في درجة تأثير الفساد على

التنمية الاقتصادية بين الدول العربية مرتبط بعدة عوامل منها تمايز الدول العربية من حيث طبيعة أنظمة الحكم فيها، فالحكم الملكي كان أكثر إستقرارا وهو ما يميز دول الخليج عن باقي الدول العربية،كما أن الوضع الأمني المتردي في بعض الدول العربية أدى إلى إستفحال هذه الظاهرة وتفشيها.

دراسة (جغلاف و شرماط ، 2022م): هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الفساد في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بحيث تم إستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الإبطاء الموزعة ARDLلقياس هذا الأثر نظرا لاختلاف درجة سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للفساد المعبر عنه بمؤشر(CORR)في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجلين الطويل والقصير، وتشير النتائج إلى أن جدية الدولة في مكافحة الفساد تساهم بشكل كبير في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الفساد يعتبر من أكبر معوقات إستقطاب المستثمرين.

دراسة (د.محمد مطر، أثر الفساد على الدين العام في مصر خلال الفترة من 1998–2020، 2022م): تناولت الدراسة أثر الفساد على الدين العام في مصر خلال الفترة من 1998- 2020 بإستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة للتكامل المشترك (Autoregressive Distributed LagModel(ARDL))، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل بين المتغيرات وأن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين زيادة الدين العام والفساد.هذه النتائج لها آثار مهمة على صانعي السياسات لأنها تشير إلى تحسين السيطرة على الفساد هو أداة ممكنة للحد من زيادة الدين العام في مصر.

الفصل الأول : الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته

تمهيد:

قد تربعت ظاهرة الفساد على مختلف الميادين و المجالات أهمها المجال الاقتصادي وذلك في جل دول العالم وللأسف لم تسلم الجزائر من هذه الظاهرة السالبة .

و لدراسة خاصية الفساد و اثاره على المجال الاقتصادي و البحث عن كيفية مكافحته نتطرق إلى تفصيل ذلك في هذا الفصل حيث ينقسم المبحثين :

المبحث الأول : ماهية الفساد، و سنتطرق فيه ثلاثة مطالب حول عموميات الفساد، أسباب الفساد ومظاهره، خصائص الفساد و أنواعه.

المبحث الثاني : آثار الفساد و آلية مكافحته، وسنتطرق فيه ثلاثة مطالب حول الآثار المترتبة على الفساد، الإتفاقيات والوثائق الدولية و العربية المتعلقة بالفساد، آليات مكافحة الفساد في الجزائر .

المبحث الأول:ماهية الفساد

نهدف من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الفساد من خلال مجموعة من التعاريف وإستخلاص مفهوم الفساد الإقتصادي، بالإضافة إلى التعرف على إنعكاساته وآليات الدولة الجزائرية للحد من تفاقم هذه الظاهرة العالمية.

المطلب الأول: عموميات حول الفساد

نعرض هنا مفهوم الفساد بصفة عامة سواء في اللغة العربية، أو في الإصطلاح،أوعند علماء الإقتصاد الإسلامي، أو في اللغات الأجنبية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: في اللغة العربية:

الفساد: نقيض الصلاح وأحذ المال ظلما ،وهو مأخوذ من فسد الشيء يفسد فسادا وفسودا،وحقيقته العدول عن الإستقامة إلى ضدها ،والمفسدة ضد المصلحة .

عرف في المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية:(أفسد)الشيء :جعله فاسدا، (استفسد) الأمر :وجده أو عده فاسدا،(الفساد):التلف أو العطب والخلل،(المفسدة):الضرر، يقال:هذا الأمر مفسدا لكذا :فيه فساده.

وعرف في قاموس المحيط للفيروز أبادي:فسد:ضد الصلح ،وهو فاسد وفسيد ،والفساد: أخذ المال ظلما ،والمفسدة ضد المصلحة.....واستفسد:ضد استصلح. (د.نزيه عبد المقصود ، 2013م، صفحة 15)

وعرف في تاج العروس الزبيدي:(والمفسدة ضد المصلحة)وقالو:هذا الأمر مفسدة لكذا،أي فيه فساد .

مما سبق يتضح لنا :أن كلمة الفساد جاءت في اللغة العربية مقابلا للصلاح ،وأن الفساد يفيد خروج عن الإعتدال ،وأن المفسدة ضد المصلحة ،وأن الإستفساد ضد الاستصلاح، وبالتالي الفساد يعني العدول عن الإستقامة إلى ضدها. (د.نزيه عبد المقصود ، 2013م، صفحة 17)

ثانيا: في الإصطلاح:لايخرج مفهوم الفساد في الإصطلاح عن المعنى اللغوي، حيث عرفه الإمام الفيروزي أبادي بأنه "أخذ المال ظلما، ومفسدة ضد المصلحة".

ويعرف الشيخ الصابوني: الفساد على أنه العدول عن الإستقامة .

وعند أكثر العلماء:الفاسد مرادف للباطل ،كل باطل فاسد . (الفتاح محمد، 2014م، صفحة 137)

وقد عرفه علماء الإجتماع:على أنه افرازات سوء العلاقة بين الدولة والمواطنين والتي تتجلى في الإبتزاز ،المحسوبيةوالمكافآت الاضافية التي يطلبها الأعوان العموميون،وهو ماينتج عن فقدان الثقة في قدرة الحكومة على تسيير شؤون الدولة لصالح المواطنين. (د.قديد، تأثير الفساد على النمو الإقتصادي في البلدان العربية، 2018م، صفحة 60)

عرف البنك الدولي الفساد أنه : الفساد هو إساءة الوظيفة العمومية العامة للكسب الخاص . (د.بوغزالة، 2014م، صفحة 192)

فالفساد يحدث عندما يقوم موظف عام بقبول أو طلب أو إبتزاز يتحقق من روائه نفع خاص له أولأحد أقاربه.

ويأخذ البعض على هذا التعريف أنه محدود ،حيث يقتصر الفساد على أشكال وصور ضيقة للغاية مثل الرشاوى والعمولات والتهرب الضريبي والتهرب الجمركي،ويربط بشكل مباشر وواضحبين الفساد وأنشطة الدولة أوبين الفساد والقطاع الحكومي (القطاع العام)،ويسبتبعد القطاع الخاص كلية من القيام بالفساد.

كما يلاحظ على تعريف البنك الدولي للفساد بأنه يحلله على أنه استغلال للوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة،ومن ثم فهو يتهم القطاع العام بالمسؤولية المطلقة عن الفساد ،ويعتبر أن كل الانحرافات الموجودة في القطاع العام هي محصلة طبيعية للفساد وفق مصالح أطرافه ،ويعتبر هذه الإنحرافات سببا مباشرا في عرقلة مسار النشاط الإستثماري والإقتصادي والتنموي . (د.بريح و د.جبار، 2021م، صفحة 23)

عرف صندوق النقد الدولي (FMI)الفساد أنه:علاقة الايدي الطويلة المعتمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين. (د.الظاهر، 2013م، صفحة 09)

وهو بهذا الشكل يميز بين حالتين من الفساد :الأولى مرتبطة برشوة عند تقديم خدمة إعتيادية ومشروعة ومقررة ،أما الثانية فتمثل عند تأمين خدمة غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي رشوة ،كإفشاء معلومة سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو تقديم تسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية. (د.بن عزوز ، 2016م، صفحة 201)

وعرفت منظمة الشفافية الدولية في بداية عهدها الفساد بأنه:سوء إستخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة"أو أنه:"عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة". (د.خالد و د.مرزوق، 2020/2019م، صفحة 15)

وعرفه البنك الآسوي للتنمية الفساد الإقتصادي بأنه :إساءة الوظيفة العمومية أو الخاصة لصالح الخواص.

وعرفه البنك الإفريقي للتنمية للفساد الإقتصادي بأنه:استعمال العون العمومي لقوة منصبه وذلك للبحث عن الامتيازات. (د.نزيه عبد المقصود ، 2013م، صفحة 34)

وأما هيئة الأمم المتحدة : لم يعطي للفساد تعريفا في المشروع النهائي لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد غير أنه تمت الإشارة إلى صوره مثل الرشوة،المتاجرة بالنقود،إساءة إستغلال الوظيفة،الإثراء غير المشروع،الرشوة في القطاع الخاص .....إلخ. (د.ليتيم و د.مسكين ، 2018م، صفحة 338)

وأما المؤسسة العربية لضمان الإستثمار فتضع الفساد في خانة الإبتزاز والرشوة والإحتيال وإستغلال النفوذ ،وقد يشمل طرف أو أكثر من طرف. (د.بن عزوز ، 2016م، صفحة 201)

ويضع أحد الكتاب عدة تعريفات تختلتف بإختلاف النظرة الإقتصادية والقانونية والسياسة والإجتماعيةوذلك على النحو التالي :

1-المفهوم الإقتصادي :ربط الإقتصاديون الفساد بالمردود الذي يعود على المستفيد،إذا عرفوه بأنه استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة ،وهو نفس التعريف الذي إستخدمه البنك الدولي في تعريف الفساد.

2-المفهوم القانوني:عرف القانون الفساد بأنه إنحراف عن الإلتزام بالتشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح،حيث يعتبر كل خرق للأنظمة القانونية المعمول بها بمثاتة الفساد.

3-المفهوم السياسي:من وجهة نظر السياسة،تصف الفساد إلى مدى شرعية الحاكم ودرجة إستبداده ،موقفه من الفساد والفاسدين.

4-المفهوم الإجتماعي :يعرف علماء الإجتماع الفساد بأنه إنتهاك قواعد السلوك الإجتماعي المتعارف عليها من قبل المجتمع لتحقيق منفة خاصة.

ومن مجمل ما سبق نستنتج:الفساد هو التصرف الذي يؤدي إلى إنحراف الموظف عن هدفه الرسمي لصالح أهدافه الخاصة سواء كانت هذا الإنحراف مقصودا أوناتج عن الإهمال . (شعشوع و بوسالم ، 2021م، صفحة 246)

ثالثا: معنى الفساد في اللغات الأجنبية:

ففي اللغة الفرنسية تسمى الرشوة" La corruption"،اسم الفعل"Corrompre""رشا"وهي الفساد أيضا،لأن الراشي والمتشي تطلق عليهما تسمية "corrupteur""corrompu"على التوالي،والفعل أفسد ورشا يقابله في اللغة

الفرنسية(Corrompre)فرنسية للكلمة اللاتينية (Corrumpere)إشتقاقامن(Cum-rumpere) التي تعني:الكسر كما تعني تفريق الشمل ،على الرغم من كون معناها في القرن11"البعد المجازي للفساد،فساد الروح".

ولم تقترب كلمة(Corruption)-كتعبير عن الرشوة–من معناها المعاصر إلا سنة 1283م،بمعنى "جر شخص مكلف بمسؤولية بالوعود والهبات إلى التصرف عكس واجبه"،هذا المعنى إكتسبه الإسم في سنة1373م،بالرغم من وجود إختلاف بين المصطلحين،ذلك أن الفساد أوسع وأشمل من الرشوة في مفهومها القانوني الدقيق.

ولمصطلح "فساد"أكثر من عشر مترادفات في اللغة الفرنسية،فمثلا ترد أحيانا بمعنى الهبوط والذل والهوان(Avilissement)،وأحيانا أخرى بمعنى سوء وتدهور الأوضاع (Pourrissement)،وتارة أخرى بمعنى الفسوق(Immoralité)،والإغراء والإغواء (Subordination)،إلى غير ذلك من المترادفات التي يمكن الإطلاع عليها في القواميس.

أما في اللغة الإنجليزية:فالرشوة:(Bribe)،والفعل رشا:(To bribe)، والإرشاء هو:(Bribery).

كذلك فمدلول كلمة (Corruption)في اللغة الإنجليزية يعني:

السبب في التغير من الصالح إلى السيء(Cause to change from good to bad)

أو بكلمة واحدة تعني المفردة: مضاد النزاهة (Dishonest)،أو الأذى (wicked)،أو السوء(Bad).

وتعني كذلك: تعفن الجسم بعد الموت(The corruption of the body after death).

أو تعني أيضا (على حد ذكر مصادر أخرى):

الفساد والإفساد،أو التعفن ،أو العمل القابل للرشوة.

في حين أن كلمة(Ventality)، الإنجليزية :تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق.

أما معجم أوكسفورد الإنجليزي فيعرف الفساد بأنه "إنحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامةمن خلال الرشوة والمحاباة. (خليفة، 2016-2017م، الصفحات 18-19)

ومصطلح الفساد في اللاتينية يعني الكسر ،والمفسد الذي يكسر ،وهذا المعنى يرمز إلى انهيار الأخلاق والقيم الأخلاقية وإنهيار النظام والمؤسسات الحكم والتقاليد الإجتماعية والسلوكات الشخصية. (وكي ، 2019/2018م، صفحة 5)

من الملاحظ أن التعريفات السابقة رغم إختلاف التعبير تتشترك في مجملها على بعض النقاط المهمة وهي:

- ✓ يقوم الفساد على إستغلال المنصب العام أو السلطة الممنوحة سواء في الوظائف العامة أو الخاصة لتحقيق منافع شخصية.
- ✓ يعتبر الفساد عملا مخالفا للقانون والنظام ،وغير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع .
- ✓ الفساد هو سوء سلوك ذاتي ينعكس سلبا على الآخرين نوتكون المكاسب التي يجنيها الشخص على حساب المال العام أو المصلحة العامة.

تبدو علاقة الارتباط بين مصطلح الفساد والكلمة اللاتينية هي علاقة ملائمة .لأنه وفقا لبعض العلماء ،أنه دخل الفساد الامبراطورية الرومانية،والذي تم تعريفه في ذلك الوقت بأنه سلوك واضح غير ملائم ،ودمر النسيج والهيكل الإداري لهذه الإمبراطورية القوية،وأدى في النهاية إلى إنهيارها.

وقد كان هناك إشارات متكررة للفساد في التاريخ ،فخلال العصور الوسطى أصبح ينظر للفسادعلى أنه ذنب عظيم ،وخلال القرن الثالث عشر ، أشار الشاعر الإيطالي الشهير في تلك الفترة Dante إلى الفساد في روايته The Divine Comedy والتي وضع فيها الفاسدين في أعمق درجات الجحيم . واستمر المنظور السلبي الصارم لعدد من القرون حتى الأزمنة الحديثة نسبيا .

فعلى سبيل المثال ذكر الدستور الأمريكي بشكل واضح جريمتين يمكن أن يؤديا لعقاب الرئيس نفسه ،ألا وهوما جريمتا الخيانة والرشوة.

ولكن خلال القرن التاسع عشر أصبح الموقف تجاه الفساد أكثر تسامحا ،فقد زادت الإشارات الى الفساد في الأعمال الأدبية والفنية ،غير أن هذه لم تحمل مغزى الإدانة القوى الذي تميزت به العصور السابقة .هذا الموقف المتسامح استمر أيضا خلال القرن العشرين عندما أصبح الفساد سائدا، وبدأ في خلق صعوبات جادة في عدة دول ،وصلت الى أقصى حد لها خلال العصر البلشيفي في الإتحاد السوفياتي .

وحتى الثمانينات ،إنحصر البحث العلمي عن الفساد بشكل كبير في حقول علم الإجتماع ،السياسة،التاريخ، والقانون الجنائي .من ذلك الحين إتجهت أنظار علماء الإقتصاد الى هذا الموضوع بشكل كبير بسب صلته الواضحة بالأداء الإقتصادي .وتركز معظم البحث المبكر في هذا الموضوع على الضعف في المؤسسات العامة ،والتشوهات في السياسات الإقتصادية التي ساهت في زيادة الممارسات الفاسدة.

وفي أوائل التسعينات أصبح هناك العديد من الكتابات الأكاديمية في إقتصاديات الفساد ،وجاءت الدفعة الأولى لهذه الكتابات نتيجة لعدة عوامل من أهمها:

- ✓ إنهاء الحرب الباردة وتحول الإقتصاديات الاشتراكية للاتحاد السوفياتي السابق.
- ✓ زيادة الوعي بتكاليف الفساد في كلا من الدول المتقدمة والنامية.
- ✓ نشوء مؤشرات للفساد والتي أمكن استخدامها في الدراسات التجريبية.

ومع تنامي الدعوة الى التحرير الإقتصادي والإنفتاح والإصلاح الديمقراطي ،إنتشر الفساد الى درجات غير مسبوقة ،وتزايد الوعي بضرورة مكافحته وركزت البحوث على إظهار التكاليف الباهضة ودوره في إعاقة النمو الإقتصاديوتخريب التنمية الإقتصادية والإجتماعية. (د.عبد النعيم، 2015م، الصفحات 120-122)

رابعا: عند علماء الإقتصاد الإسلامي: في الحقيقة لم يكن هناك تعريف واضح للفساد عند المحدثين من علماء الإقتصاد الإسلامي ولكننا على ضوء الأحكام السياسية والقواعد الإقتصادية العامة التي جاء بها القرآن الكريم،وجاءت السنة النبوية مفسرة وموضحة لها،ومن خلال غجتهاد الفقهاء في مجال عقود المعاملات،وما يرتبط بها من نشاط إقتصادي بالوقوف على ماقدمته الممارسة الإقتصادية في صدر الإسلام وبخاصة في عهد الخليفة الراشد عمر عبد العزيز من رخاء إقتصادي حيث بلغت الدولة الإسلامية الغنى مازاد عن حاجات المسلمين.

فإنه يمكننا أن نتوصل إلى تعريف الفساد من وجهة نظر علماء الإقتصاد الإسلامي بأنه:" جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الإقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال،أو الالتفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الإقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية والروحية". (الفاتح محمد ، 2014م، صفحة 138)

في القرآن الكريم : وردت عبارة "الفساد"وتعريفاتها في خمسين آية،كما وردت أمثال ذلك العدد من الآيات تتناول مفاهيم الفساد المختلفة،كالغش ،التبذير ،الإسراف ،الربا ،الإكتناز وأكل السحت...وغيرها من المفاهيم التي تسبب آثارا سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده،وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله في قوله تعالى:"فانظر كيف كان عاقبة المفسدين"(النمل/14).كما تعرض القرآن الكريم إلى مسألة النزاهة والحكم من خلال إقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين.

ولم يكتفي القرن الكريم بتحريم المفساد،وإنما وضع حلولا لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس بإتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى.

وهكذا نجد غن التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف ولعل ذلك الإختلاف راجع لسببين:

- ✓ **الأول:** عدم إتفاق الباحثين على أي نوع من أنواع السلوك الذي ينبغي إدراجه أو إستبعاده من مفهوم الفساد .
- ✓ **الثاني:**إختلاف الثقافة من بلد لآخر، وكذا القوانين والأعراف الإجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر البلدان الأخرى. (أ.د النجار ، 2009م، صفحة 195)

بعد إستعراض كافة التعريفات التي وضعها الباحثون وكذلك المؤسسات الدولية ،نستطيع أن نصل الآن إلى تعريف للفساد الإقتصادي من وجهة نظرنا وهو:

الفساد الإقتصادي:هو كافة الإنحرافات الناتجة عن سوء إستخدام الوظائف العام أو الخاصة والتي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالبناء الإقتصادي للدولة والتي تعرقل تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بها،والتي تؤدي إلى تخصيص الموارد وتوزيع العائد الإقتصادي بما يخدم أهداف المصلحة الخاصة وليس بما يخدم أهداف المصلحة العامة.

المطلب الثاني: أسباب الفساد ومظاهره

أولا:أسباب الفساد:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية ،ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها مايسمى بمنظومة الفساد ،إلا أنه ينبغي الملاحظة بأن هذه الأسباب وإن كانت متواجدة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات إلا أنا تتدرج وتختلف في الاهمية بين مجتمع وآخر فقد يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشاشر الفساد بينما يكون في مجتمع آخر سبا ثانويا (د.زاهر ، 2009م/1430هـ، صفحة 155).إن تحديد أسباب الفساد يساعد كثيرا على وضع الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة الخطيرة ،وفي الواقع إن معالجة الأسباب أنجح وأسهل وافضل من معالجة حالات الفساد بعد وقوعها،فالوقاية خير من العلاج لتفادي الآثار السلبية المختلفة للفساد على مختلف مظاهر حياة الافراد والمجتمعات (د.رحماني ، 2021م، صفحة 25)، وبما أن أسباب إنتشار الفساد تتعد وتختلف من بلد لآخر،غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن إنتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالإنتشار والتفشي ،ويمكن حصر أسباب الفساد في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

الأسباب الإقتصادية:

- ✓ تدخل الحكومة في الإقتصاد:حينما يكون للمسؤولين الحكوميين إستنساب عريض في تطبيق القواعد التنظيمية،قد تكون الأطراف الخاصة على الإستعداد لدفع رشاوي للمسؤولين الحكوميين للحصول على أي ربح يمكن أن تولده القواعد التنظيمية.
- ✓ إنخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين:ويعزز هذا إنتشار الفساد إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوى كوسيلة لزيادة روابتهم المتدنية،وتأمين دخل إضافي،وتحذر إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل للأجور الخدمة المدنية الذي يمكن أن يفضي إلى إرتفاع في السلوك الفاسد .كما يشير بعض الدارسين إلى العلاقة العكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الخاص أو القطاع الصناعي .
- ✓ عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية:إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.
- ✓ عدم إستقرار البية القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية:إذ أن وجود نظام قانوني عادل فاعل،إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من إنتشار الفساد،أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها،فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم.
- ✓ وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة وتضخم الجهاز الإداري:ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة وهذا في غياب معلومات مفصلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الإنتاج والتصدير كما أن التضخم الجهازي والإداري من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الإدارية ويضعف التواصل مع المواطنين،ويزيد من البيروقراطية التي تعتبر باب من أبواب الفساد،كما يزيد أيضا تضخم الجهاز الإداري من هدر موارد الدولة.
- ✓ كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة:هناك علاقة قوية بين الإنفاق العسكري والفساد بمعنى أن الحكومات الأكثر فسادا تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر،وذلك بسبب إنعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الفساد.

الأسباب السياسية:

- ✓ الحكومات الضعيفة:يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة مايلي:
- ✓ مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الإقتصادية.
- ✓ مدى إتباع الإجراءات غير موضوعية في التعيينات والوظائف.
- ✓ مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

إن هذه العناصر تحدد مدى قدرة القيادة السياسية على محاربة الفساد،فكلما قلت الشفافية،وقلت الرقابة وإتبعت إجراءات غير موضوعية في التعيينات كلما زاد الفساد وإزداد معه الفقر،فالفقراء سوف لن تكون لهم الفرصة في ظل حكومة ضعيفة لا تمكنهم من المشاركة والمنافسة العادلة ،وتطوير إمكانيتهم والعمل على تحسين مستواهم،فالحكومة الضعيفة سوف تحد من قدراتهم على المشاركة في إتخاذ القرارات التي تهمهم،في ظل غياب الرقابة ومايتنتج عنها من لوبيات الفساد،أما الحكم السليم فهو الحكم الذي تدار من خلاله الموارد العامة وتحل المشاكل بفعالية وبطريقة تستجيب للإحتياجات الاساسية للمجتمع على أساس المشاركة العامة والمساءلة والشفافية.

- ✓ عدم إهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:إ، القيادة السياسية في القدوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة،فلابد أن تكون هي السباقة في مكافحة الفساد،وتزداد الطامة عندا يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم ،وبالطبع لايتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميين مالا يفعله رؤسائهم،ففي إحدى الدول الإفريقية رفض الرئيس إقالة بعض وزرائه الذين يعرف عنهم الفساد ،وفي دولة آسيوية تم نقل وزير متهم بالفساد ليرأس حقيبة وزارية أخرى،وفي إحدى دول أمريكا اللاتينية إقترح الرئيس إسم أحد الأفراد المشهور عنهم الفساد،لرئاسة لجنة مكافحة الفساد.وتشكل هذه الوضعية أسوء حالة للفقراء فإذا كان هناك لا مبالاة للفساد من رأس الهرم السلطة أو مايسمى بالقيادة السياسية،فإن هذا بالضرورة سوف ينعكس سلبيا على الفقراء ،الذين سوف يكونو أولى ضحايا الفساد،فالدولة التي تعاني من الفساد المستوطن قد تكون بالغة القسوة تجاه أشد الفقراء ممن لا تتوفرلهم الموارد لمنافسة أولئك الراغبين في دفع الرشاوى. (أوارث، 2013م، الصفحات 87-88)

الأسباب الإدارية :تتمثل الأسباب الإدارية فيما يلي:

- ✓ ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدوارها المطلوبة.

- ✓ جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية.
- ✓ بروز علاقات إجتماعية قائمة داخل وخارج المؤسسة .
- ✓ إنتشار اللامركزية دون إخضاع للرقابة المتبعة.
- ✓ عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها تخلق الحيرة لدى الأفراد مما يظطرهم إلى الإجتهاد الشخصي ومن ثم إحتمال الإنخراط وتكييف روح التعليمات بما يخدم مصالح الأفراد دون غيرهم.
- ✓ وجود هياكل تنظيمية قديمة وغير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الإختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة عامة،وتضخيم الجهاز بالعاطلين،كلها تؤدي إلى عجز الجهاز الإداري من مواكبة حاجات المجتمع وإنحرافه من الهيكل التنظيمي،مما يضطر المجتمع بما لايلقيه من صعوبة في إرضاء دوافعه وإشباع رغباته للضغط على الأفرادوإغرائهم إلى إتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمته. (معوشي ، دراسة أثر الفساد الإداري على إنتشار الفقر في الدول النامية لعام2019، 2021م، صفحة 251)

من خلال ماسبق يمكن إستخلاص الأسباب التي تؤدي إلى تفشي الفساد وإنتشاره في الدول النامية والدول المتقدمة ،ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى قسمين رئيسين هما:

- ✓ **الأسباب الداخلية** :وهي تلك العوامل والأسباب المرتبطة بالموظف العام والمرفق العام.
- ✓ **الأسباب الخارجية**:ويقصد بها مجموع العوامل والأسباب المساهمة في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والخارجة عن نظافة الموظف والمرفق العام.
- ✓ **الأسباب الداخلية**:يمكن التمييز في الأسباب الداخلية بين الأسباب المرتبطة بالموظف العام وتلك التي لها علاقة بالوظيفة العامة.

أولا:الأسباب المرتبطة بالموظف العام :والتي تتعلق بالعوامل الشخصية ذات الصلة بالموظف ،ومنها مايعود إلى أسباب وراثية وعوامل مكتسبة وتراجع العامل الديني والأخلاقي قد يكون لها تأثير كبير على إرتكاب الموظف العام لبعض صور الفساد .

ثانيا:الأسباب المرتبطة بالمرفق العام :تتمثل تلك العوامل التي تتداخل في خلق ظروف عمل مساعدة على إنتشار الفساد داخل المرفق العام والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

الأسباب الإدارية:وهي تلك العوامل التي تخلق ظروفا مشجعة وحفزة على الفسادمثل:

- ✓ تضخم الجهاز الإداري.

- ✓ سوء التنظيم الإداري.
- ✓ الميل نحو المركزية وعدم تفويض في صنع القرارات.
- ✓ تعقد الإجراءات الإدارية وغلبة الطابع البيروقراطي في الإدارة.
- ✓ ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية.
- ✓ عدم تناسب السلطة والمسؤولية في الجهاز الإداري.
- ✓ عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في الإدارة العامة.
- ✓ عدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الإقتصادية ومتطلبات المعيشة.
- ✓ تخلف القيادات الإدارية وفسادها.

الأسباب القانونية والقضائية للفساد: هناك اسباب قانونية وقضائية تؤدي إلى وقوع الفساد خاصة في الدول النامية،ويحدث ذلك من خلال مايلي:

- ✓ التسرع في إصدار تشريعات كثيرة خاصة الإدارة العامة (عدم وضوح القوانين).
- ✓ تعطيل وعدم تطبيق كثير من القوانين لضعف السلطة القضائية وسيادة القانون.
- ✓ جمود وقصور كثير من القوانين.
- ✓ تسك الإدارة القضائية والأمنية بالإجراءات الروتينية المعقدة والتقليدية.
- ✓ فساد الجهاز القضائي.

الأسباب الخارجية: هي تلك العوامل المستمدة أساسا من البنية الخارجية المحيطة بالإدارة العامة،والتي تؤثر في سلوك الموظف وتصرفاته أثناء أدائه لعمله،وتدفع به إلى النزوح نحو الفساد،وإجمالها في الأسباب التالية:

أولا:الأسباب السياسية: وتتمثل في العوامل التالية:

- ✓ الإستبداد وضعف الديمقراطية وعدم الإستقرار السياسي،مما يدفع بالنخب الحاكمة إلى إنتهاج أسلوب الرشوة وإقتسام المزايا التي تمنحها السلطة قبل مغادرتها.
- ✓ إنتهاج أسلوب الولاء السياسي في تعيين الموظفين والسامين في الإطارات العليا في الدولة ،مما يفتح أبواب المحسوبية.
- ✓ غياب أجهزة الرقابة والمحسوبية،أو الحد من عملها أومنع ظهور منظمات مستقلة تعني بمكافحة الفساد.
- ✓ ضعف القوانين التشريعية المعنية بمكافحة الفساد،وغياب عقوبات ردعية لمكافحة الفساد.

ثانيا:الأسباب الإجتماعية:تعتبر العوامل الإجتماعية من أهم الأسباب المؤثرة والفعالة في إنتشار الفساد في كثير من الدول النامية،ذلك أن الأجهزة الإدارية لاتعمل في فراغ وتخضع لتأثيرات البيئة الإجتماعية المحيطة بها ،ومن أهمها:

- ✓ الضغوط الإجتماعية،والتي توفر المناخ الملائم لانتشار مظاهر الفساد.
- ✓ ضعف المجتمع المدني وعدم الإستقرار الإجتماعي بسبب الجريمة المنظمة.
- ✓ إنتشار الجهل وضعف المستوى الثقافي في الأفراد
- ✓ ضعف الحس الوظيفي والوطني،وسيطرة النعرة الطائفية والقبلية،وضعف الوعي بالملكية العامة والمال العام

ثالثا:الأسباب الإقتصادية:تمثل أحد الدوافع والأسباب وراء ظهور الفساد وبالأخص في الدول النامية،ويمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:

- ✓ المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية،وسوء توزيع الثروة والموارد الإقتصادية بين السكان.
- ✓ ضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين.
- ✓ غياب الشفافية في المعاملات وعد فعالية أجهزة الرقابة للدولة.
- ✓ فرض ضرائب عالية وقيود على الأنشطة الإقتصادية.
- ✓ إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي ،وإنتشار البطالة وتدني القدرة الشرائية. (مداحي ، 2019م، الصفحات 8-10)

الأسباب الدولية: وتتمثل بالدور الكبير الذي تلعبه العناصر التالية في جني الريع وهي: المساعدات الخارجية،الإستثمار الأجنبي،والتجارة الخارجية.(عبد الحميد الخاقاني ، 2008م/1429هـ، صفحة 14)

ثانيا:مظاهر الفساد:

تتعد مظاهر الفساد وتتنوع لكن بعضها أكثر إنتشارا من البعض الآخر ،كما أن أنتشار بعضها يؤدي إلى أنتشار البعض الآخر،ومن خلال الإطلاع والبحث نذكر مظاهر الفساد دون الحصر:

1-الرشوة (bribery):وهي من أكثر أعراض الفساد ظهورا،ويرى أرنولد روجو وهارولد لازويل أنها جوهر الفساد من حيث إنها تؤدي لإنهيار النظام العام،حيث لايرى الراشي أو المرتشي إلا تحقيق مصلحتهما الشخصية ولو على حساب المصلحة العامة،وهنا تنهار المصلحة العامة،وتبدأالرشوة على إستحياء في صورة هدايا ثم تتحول إلى إكراميات ثم تتم من خلال درج المكتب المفتوح ،حتى تطلب علانية بعد ذلك كحق مكتسب لايتم قضاء الحوائج إلا به.

2-المحسوبية (Nepotism):وفيه تحل العلاقات الشخصية والعائلية والطائفية والحزبية محل الكفاءة والخبرة في الوظائف العامة،وبذلك تنهار معايير الإختيار الموضوعية ويستند الأمر إلى غيرأهله.

3-استغلال المنصب العام:هو ذلك السلوك القائم على التخلي عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة في سبيل تحقيق مصلحة خاصة،أوإنتهاك لقواعد رسمية فس سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة. (حبارك، 2008م، صفحة 15)

5-النصب والإحتيال:هو جريمة إقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزييف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الإحتيال بواسطة المسؤولين أو موظفي الحكومة أو سياسيين نافذين. (د.بن عزوز ، 2016م، صفحة 203)

6-غسيل الأموال (Mony launderng):تعد من الجرائم التعد من الجرائم الإقتصادية الحديثة التي ترتبط بالفساد والجريمة المنظمة ،لاسيما مها المخدرات ،والفساد السياسي ،الرشوة ،التهريب ،حيث ترتبط هذه الجريمة البنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة،هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على الأموال ،هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع ،علما أنة يوجد عدد كبير من الإتفاقيات الدولية التي تنص على مكافحة هذا النوع من الجريمة والفساد.

7-المحاباة(Favoritism):أي تفضييل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

8-الواسطة(Wasta):أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الإلتزام بأصول العمل والكفاءة الازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الإنتماء الحزبي رغم أنه غير كفؤ أو مستحق.

9-نهب المال العام:أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

10-الإبتزاز(Black mailins):أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص. (د.زاهر ، 2009م/1430هـ، الصفحات 154-155)

11- التزوير: ويعتبر هذا الشكل من الفساد حيلة سياسية قذرة وهي جريمة تتضمن نوع من الخداع والمكر وهو شكل أوسع من الرشوة والإختلاس،ذلك أن موظفي الدولة يعملون من خلال شبكة موسعة ومنظمة تعمل على الإتجار بمختلف السلع والخدمات.(بلول ، غربي ، و ليفة ، 2020م/2021م، صفحة 16)

المطلب الثالث:خصائص الفساد وأنواعه

أولا :خصائص الفساد

الفساد لم يعد شأنا محليا ،بل هو ظاهرة وطنية،تمس كل المجتمعات والإقتصادات ،مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمرا ضروريا ،والفساد كظاهرة يمكن تحديد خصائصها كالتالي:

- ✓ الفساد ظاهرة مركبة مرتبطة بالأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعليمية والسياسية في المجتمع.
- ✓ الفساد لا يعترف بالحدود المكانية، فهو ظاهرة عالمية منتشرة في جميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة وسواء كانت غنية أو فقيرة.
- ✓ الفساد الظاهرة الأخطر ،وهذه الحقيقة تم التوصل إليها بناء على تقارير المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذا الموضوع ،ومنها على سبيل المثال البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية،
- ✓ الفساد لا يعترف بالحدود الزمانية،فلقد وجد في الماضي ،كما يوجد في الحاضر وسوق وجد في المستقبل
- ✓ الفساد مشكلة خطيرة لها أسباب عديدة (إقتصادية،إجتماعية ،ثقافية وأخلاقية.....)متداخلة ومتفاعلة معا.
- ✓ للفساد نتائج خطيرة على كل من الفرد والجماعة والمنظمة والمجتمع ككل،وهي نتائج سلبية عديدة(إقتصادية وإجتماعية وثقافية وأخلاقية.....)متداخلة ومتفاعلة أيضا.
- ✓ للفساد تأثير سلبي على عملية التنمية فينحرف بأهدافها ،ويبدد الموارد والإمكانات ويسيءتوجيهها ويعوق مسيرتها.
- ✓ للفساد أنواع عديدة سيتم شرحها لاحقا.
- ✓ للفساد أبعاد وجوانب عديدة،منها الظاهر ومنها الخفي وماخفي كان أعظم....
- ✓ من الصعوبة الحصول على أرقام دقيقة عن الخسائر المالية الناتجة عن الفساد وخاصة في الدول النامية والمتخلفة.
- ✓ لمكافحة الفساد يتطلب الأمر بذل كل الجهود في كل المستويات بدءا من كل فرد وكل جماعة وكل منظمة وكل دولة،وتحقيق التنسيق والتعاون المطلوبين للقضاء على الفساد بكافة أشكاله وأنواعه. (أ.د. محمود أبو النصر ، 2015م، الصفحات 71-72)

كما يكمن إضافة الخصائص الآتية أيضا:

- ✓ تتصف أعمال الفساد بالسرية والكيتمان بشكل عام.
- ✓ إشتراك أكثر من طرف في الفساد من أجل تبادل الحماية.
- ✓ سرعة الإنتشار بين أفراد الإدارة. (بوعافية ، 2021م، صفحة 512)
- ✓ ينطوي الفساد على إستعمال الحيلة والخديعة والتحايل والتمويه.
- ✓ تعتبر كل أشكال الفساد خيانة للأمانة.
- ✓ يتضمن الفساد عامل الإلتزام المتبادل والمصلحة المتبادلة بين أطرفه ومرتكبيه.
- ✓ يمارس الفساد بأساليب متعددة ومتغيرة ومستحدثة،وتتشعب مظاهره.
- ✓ ممارسات الفساد يتم التخطيط لها من طرف أشخاص وجهات متمرسة ومحترفة،ولها أساليب ووسائل متعددة ،ولها كذلك شبكات منظمة. (أ.رحماني بوزيان ، 2021م، الصفحات 24-25)

ثانيا :أنواع الفساد:

لقد تشكل الفساد على صور مختلفة، وطال العديد من المجالات وتفشي في الطبقات الإجتماعية جميعها،من هنا تتضح خطورته التيي تمكن في كونه عملية إستيلاء على معظم إدارات الدول الفاسدة التي أصبحت تحت سيطرته ونذكر بعض أنماط الفساد:

الفساد حسب المجال الذي نشأ فيه:

- ✓ **الفساد المالي**:يتمثل في مجمل الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام الماية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها كتبييض الاموال،التهرب الضريبي،تزييف العملة الصعبة.
- ✓ **الفساد الثقافي**:يقصد به خروج اي جماعة عن الثوابت العامة لدى الامة.
- ✓ **الفساد السياسي**:يتعلق بنظام الحكم في الدولة وباستخدام السلطة لتخقيق منافع خاصة ،على سبيل المثال لا حصر التلاعب في الإنتخابات وتزويرها،والفساد السياسي بمعناه الأوسع هو إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية)لأهداف غير مشروعة.
- ✓ **الفساد الاداري**: يعرف بأنه استغلال رجال الإدارة للسلطات الرسمية المخولة لهم والإنحراف بها الحصول على مكاسب عن المصالح العامة،تحقيقا لمصالح ذاتيةوشخصيةمن أجل الحصول على مكاسب هي بالضرورةغير مشروعة ويتم أخذها دون وجه حق.

- ✓ **الفساد الإجتماعي**:هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الإجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته كالأسرة والمدرسة والجامعات.
- ✓ **الفساد الأخلاقي**:هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء الى الإنحطاط في سلوكاته بصورة تجعله لايحكم عقله،وينتج عن ذلك إنتشار السلوكاتالمخالفة للآداب.
- ✓ **الفساد الإقتصادي**: هو مايتعلق بجميع الافعال والإجراءات غير المشروعة التي يأتيها الموظف سواء في القطاع العام أو الخاص والتي تعود بالسلب على الوطن والمواطن. (بوقرعة ، 2013/2012م، صفحة 15)

الفساد من حيث الحجم:نوعين:

- ✓ **الفساد الصغيرأو الفساد الدرجات الوظيفية الدنيا**:هو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي من الأفراد.
- ✓ **الفساد الكبير أو الفساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين**:والذي يقوم بيه كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو غجتماعية كبيرة، هو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة،حيث تكون قيمة الرشاوي بالملايين والملايير وتكون في مشاريع وصفقات كبرى لشراء السلاح والسلع الرأسمالية والمشاريع الصناعية الكبرى.

الفساد من ناحية الإنتشار:

- ✓ **الفساد المحلي**:ذلك الفساد الذي ينتشر داخل الدولة ولايخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد،ممن لايرتبطون في مخالفتهم وجرائمهم بشركات أجنبية.
- ✓ **الفساد الدولي**:يأخذ مدى واسع وعالي يتجاوز بذلك الحدود الاقليمية للدولة وحتى القارات،وأدواته متعددة من بينها:الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي. (سوداني ، بولخروف ، و مؤسسة التنمية ، 2018م، صفحة 3)

الفساد من ناحية درجة التنظيم:

الفساد المنظم: وهو ذلك النوع من الفساد الذي ينتشر في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنها المعاملة، حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها، وفي هذه الحالة فإن الفساد يأخذ شكلالظاهرة التي يعاني منها المجتمع بكامل طبقاته وبمختلف

قطاعاته وهذا النوع من الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات وكافة النظم الإقتصادية، السياسية والإجتماعية وهو فساد يصعب تجنبه ويميل لأن يكون إحتكاريا.

الفساد العشوائي: وهو أكثر خطورة من سابقه، حيث تتعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق ولا يمكن خلال أي من الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها وعدم إبقائها وهذا مايعرقل سير الأعمال (د.جاير مرسي محمد، 2017م، صفحة 652)

المبحث الثاني: آثار الفساد وآلية مكافحته

نظرا لتفاقم ظاهرة الفساد يتمحور هذا المبحث في التفصيل فيه على آثار الفساد وآليات المنظمات العالمية في حد منه والجهود الدولية والعربية للتصدي له.

المطلب الأول:الآثار المترتبة على الفساد

يترك الفساد آثارا عديدة كلها سلبية وإن كان ظاهر بعضها إيجابيا إلا أن الحقيقة هي أنه ليس للفساد سوى نتائج وشار سلبية مدمرة إذ لاخير في خير بعده شر،ولتأكيد هذه الحقيقة فإننا سوف نناقش الآثار التي تبدو لغير المتفحص أنها إيجابية ثم نعرض الآثار السلبية البينة:

1-الآثار الإيجابية :

- ✓ يقلل الفساد من القيود الحكومية والجمود الإداري الذي يصاحب دائما الموافقة على الإستثمارات الجديدة سواء كانت وطنية أو أجنبية،فهنا يمكن للفساد في نظر البعض ان يحرك عجلة التنمية الإقتصادية،ولكن الحقيقة تشير إلى أن القيود الغدارية والجمود الإداري إنما ينشئان من داخل الحكومة وليس من خارجها،وبالتالي فإنه لايمكن إزالتها من المجتمع لأن من أوجدها هم المسؤولون العموميين،بهدف الحصول على مكاسب شخصية مادية أوحتى معنوية .
- ✓ يعتقد البعض ان الشركات الأكثر كفاءة هي أيضا أكثر قدرة على دفع الرشى وبالتالي فإن العقود الحكومية والصفقات الرسمية ستذهب الى هذه الشركات الأعلى كفاة،وهذه الحجة أيضا ضعيفة لأنه ليس من الضرورة بمكان ان تذهب الشركات الناجحة إلى هذا الأسلوب المخالف للقواعد الأخلاقية فضلا عن القانونية.
- ✓ ويعتقد البعض أيضا أنه لايلزم أن يكون الفساد مناوباللتنمية الإقتصادية إذ أنه الفساد قد يكون ثاني أفضل حل في مواجهة نظام بيروقراطي عاجز وغير كفوء لأنه سيكون وفي ظل قانون ضعيف وسيلة لتنفيذ العقود.

إن النظرة إلى إعتبار الفساد يساعد في تنشيط الاستثمار وتخفيف القيود الإجرائية إنما هي نظرة مخطوءة للأسباب التي سبق ذكرها،بالإضافة للإعتبارات التالية:

- ✓ إن ماتقدم يشير إلى أن طريقة بدء تراكم الثروات تقوم أساسا على النهب والإجرام. وهذه الصور تؤكد أن الفساد لايتم تلقائيا أو عفويا بل أنه أصبح في العديد من دول العالم أحد أعمدة نظامها إذ أنه يحصل بشكل مدروس ومن خلال آلية مخططة بغية تحويل المجتمع والدولة لصالح عملية تراكم رأ س المال.

- ✓ معظم هذه الأنشطة مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات ومنظمات الجريمة إقتصادية وهي كلها احد اذرع العولمة الرئيسية.
- ✓ تشير الدلائل والوقائع الى أنه غاليا ماتترك المبررات التي تقدم لشرعنة الفساد آثارا سلبية على الإقتصاد بمرور الوقت .

2-الآثار السلبية:

- ✓ **إنتشار الفقر:** يؤكد تقرير منظمة الشفافية العالمية الصادر في عام 2005م على العلاقة العضوية الوثيقة بين الفساد والفقر في العالم وخاصة الدول النامية،فعندما يتمكن الفساد من أن تمتد اذرعه وآثاره في مؤسسات الدولة والمجتمع المختلفة ويجعلها في مصلحة مجموعة صغيرة من الأفراد المتنفذين فإن ذلك سيؤدي الى إنحسارموارد الدولة في يد تلك القلة وبالتالي ازدياد نسبة الفقراء في المجتمع.
- ✓ **عرقلة عمليات الخصخصة الناجعة:**يترك الفساد آثاراًعلى عملية الخصخصة في البلدان المتحولة ،إذ أنها سوف تسير بصعوبات بالغة لأنها قد خطط لها لتسير بشكل مقصود لتحقيق مبالغ ترد لخزينة الدولة وبالتالي تعود بتحسين الأداء الكلي للإقتصاد،فالعديد من حالات الخصخصة في أمريكا الجنوبية مثلا قد نتجت عنها زيادة في التركيز على السوق،وكذلك الحال في روسيا التي أشارت التقارير الى عمليات الخصخصة السريعة هناك والتي جرت في عام 2000م قد نتج عنها تحسن طفيف جدا في الإنتاجية والعائدات الحكومية لاتكاد تذكر،ولايختلف الأمر كثيرا في جمهورية التشيك إذ أن عملية الخصخصة فيها كانت أقل نجاحا مما أبرزتها الإحصاءات الرسمية في سياق تحويل اصول الدولة إلى القطاع الخاص وذلك يبعود في بعض جوانبه إلى استشراء الفساد في عملية التحول،وتتجسد مشكللة الفساد في الخصخصة في صعوبة وضع أو تحديد قيمة لتلك الأصول،وعلية يصعب الحكم في كثير من الحالات فيما إذا كانت الأسعار المعلنة مناسبة أو غير مناسبة بعد بيع الأصول.
- ✓ **تحويل الإستثمار إلى قطاعات غير منتجة:** يتم هذا التحويل جراء عمليات غسيل الأموال اذ أن المبالغ المبيضة تتوجه غالبا إلى أنشطة معينة مثل المضاربات العقارية وشراء النوادي اليلية ودور المقامرة والتحف الثمينة واللوحات الفنية،وهذه الإستثمارات المنتجة من شأنها أن تنعش الإقتصاد وتعود بالفائدة على المجتمع كجهود القضاء على البطالة وغيرها.
- ✓ **الأضرار بالتنمية:**تؤكد الدراسات أن مظهرا للفساد كالرشوة يمكن أن يلحق الأضرار التالية بالتنمية:

- ✓ التأخير في الوقت المحدد لتسليم المشروعات وفي هذا هدر وتبذير لجزء من الموارد كان من الممكن تلافيه،مع إنخفاض الكفاءة الإنتاجية للمشروعات وسوء في الجودة والنوعية مما يترتب علية ضياع في الموارد الإقتصادية للدولة.
- ✓ سوء توزيع الدخل القومي،فعلى الرغم من أن أحد أهداف عملية التنمية هو تقليل التفاوت في الدخل والثروة الاأن الرشوة تؤدي الى ان تحصل فئة من الأفراد على مكاسب بطرق غير مشروعة أكثر من غيرها وهذا مايساعد على زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل.
- ✓ للرشوة أثر على كفاءة الجهاز الحكوميوالعاملين به،فعلى عاتق الحكومة مسؤولية توفير الخدمات الأساسية للمجتمع وهذا يتطلب وجود جهاز إداريمن العاملين يتمتع بالكفاءة والجدارة ليتمكن من تحقيق هذه الأهداف،والرشوة إذا ما استخدمت في عملية التوظيف فستؤدي إلى خلق جهاز إداري ضعيف ليس لديه كفاءة لتحمل عبيء مسؤولية التنمية وتبعاتها ومن ثم تعجل بتخلف المجتمع.
- ✓ **إرتفاع قيمة الكلفة البديلة نتيجة بعض أساليب الفساد:** من الأساليب التي يلجأ إليها بعض الفاسدين وفي محاولاتهم لإخفاء معالم الفساد ولاسيما الإختلاس،هي تعريض المعدات والمرافق أو المخازن التي تتم سرقتها للضرر والتدمير والحرق والتخريب المعتمد،ولايخفى أن تكاليف إصلاح واستبدال هذه المنشآت والمعدات التي تتعرض للضرر والتدمير تضاعف من الإستنزاف للأموال العامة،هذه الأموال المستنزفة التي كان من الممكن بإستثمارها أن تكون عاملا دافعا لعملية التنمية الإقتصادية المستنزفة سيكون لها مردود سلبي على خطط التنمية للبلدان التي تتأثر بذلك ،إذ أن هذا التحويل يقلل من إمكانية الأستثمار الأنتاجي من جانب حكومات هذه الدول. (م.م جسام و م.م شلال ، 2011م، الصفحات 148-151)
- ✓ **الأضرار بالجانب المالي:** دفع رشاوى وعملات إلى الموظفين العموميين للحصول على إمتيازات غير قانونية وخارجة عن إطار المشروعية.
- ✓ وضع اليد على المال العام وإهداره والإسراف في تبذيره دون مراعاة المصلحة العامة والإستعمال الرشيد للمال العام.
- ✓ التزوير وإختلاس المال العام وتحويله إلى البنوك الأجنبية.
- ✓ غسيل الأموال المتحصلة من الأعمال الإجرامية وإعادة إدخالها في الدورة الإقتصادية بصورة غير مشروعة وكأن موردها مشروع قانونًا من الطبيعي أن تلحق ضررا كبيرًا بالإقتصاد الوطني.

- ✓ الحد من تدفق الإستثمارات الأجنبية وذلك يكون عندما تشعر الجهات الممولة للمشاريع بأن الإقتصاد الوطني للدولة يخضع لتسلط فئات قليلة لا تحترم القانون ولا تعمل بيه في حين تسعى لخدمة مصالحها الخاصة وتنمية ثروتها على حساب نهب مؤسسات الدولة.
- ✓ التهرب الضريبي الذي من شأنه التسبب في حرمان خزينة الدولة من عائدات كبيرة تمكنها من تطوير البنية التحتية للبلاد والإنفاق العام على المرافق العامة للدولة من مستشفيات ومدارس وجامعات وغيرها من المصالح التي تقوم الدولة بتمويلها من خلال العائدات الضريبية.
- ✓ تخصيص أراضي صناعية وزراعية تابعة لأملاك الدولة وبيعها بأسعار رمزية تحت غطاء تنمية البنية الإقتصادية وتدعيم النسيج الإقتصادي بتحفيز المبادرة الفردية.
- ✓ للفساد تأثير على سوء توزيع الدخول والتفاوت في الثروات ليصبح المجتمع منقسمًا إلى شديدي الثراء أو شديدي الفقر. (أحمد محمد الدمنهوري، 2017م، صفحة 48)
- ✓ **الأثر النفسي والإجتماعي للفساد على الفرد:** حيث ان ماينتج من شار لهذا السلوك المنحرف بكل أشكاله وأنواعه وصوره،ومايلحق بالفرد من جراءه من إساءة وضرر على مستوى الخدمات التي يحصل عليها الفرد أو طبيعة الفؤص التي يمكن أن تتاح للفرد في إشباع حاجاته المادية والمعنوية أو في طبيعة العلاقات التي يمكن أن يقيمها الفرد مع الآخرين والناتج عن تبدل وتغير المكانات والأدوار للأفراد داخل المجتمع وخلق فوارق على مستويات مختلفة،مايمكن أن يسببه ذلك من ضرر وإساءة وتوتر في شخصية الفرد وتعاملاته مع الآخررين نتيجة إحساسه بالغبن والظلم والعوز. (د.ريسان، صفحة 11)
- ✓ **أثر الفساد على المجتمع:** إن إنتشار جرائم الفساد في أي مجتمع تؤثر سلبا على الحياة الإجتماعية،لأنها تؤدي إلى خلق قيم أخلاقية سيئة وإنتشار اللامبالاة بين أفراد المجتمع وبروز ظاهرة التعصب والتطرف وإنتشار الجريمة وإرتفاع نسبة الفقر والجهل وإنخفاض نسبة التعليم وهذا رد فعل إجتماعي نتيجة لإنهيار القيم الأخلاقية وعدم تكافؤ الفرص بين المواطنين،وتؤدي جرائم الفساد الإداري والمالي إلى إنهيار اخلاقيات الوظيفة العامة من خلال شيوع ظاهرة المحسوبية والمحاباة الناجمة عن إستغلال علاقات القربى والمعرفة وهذه الأمور تؤدي إلى شغل المناصب العليا في الدولة بعناصر غيير كفوءة مؤدية بذلك إلى إضعاف هيبة الدولة والقانون وعدم ثقة الناس بها. (ثابت عبد الربيعي، صفحة 198)

المطلب الثاني:الإتفاقيات والوثائق الدولية والعربية المتعلقة بالفساد

أولا:الإتفاقيات الدولية

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد على نطاق عالمي وهي:

1-منظمة الأمم المتحدة: أعلنت الأمم المتحدة يوم 09ديسمبر من كل عام يوما عالميا لمكافحة الفساد ،وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمثابة الصك العالمي الأول والوحيد الملزم قانونيا لمكافحة الفساد.وقد إعتمدت الجمعية العامة الإتفاقية في أكتوبر 2003م،ودخلت حيز النفاذ في 14ديسمبر2005م زتلزم إتفاقية مكافحة الفساد الدول بمايلي:

- ✓ **منع الفساد**:من خلال إنشاء هيئات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الإنتاخبية والأحزاب السياسية،وتعزيز النزاهة في الخدمة العامة،وتعزيز الشفافية والمساءلة في المالية العمومية والشراء العمومي والقضاء.
- ✓ **جعل الفساد جريمة جنائية**:وليس وقفط الرشوة واختلاس الأموال العمومية بل أيضا المتاجرة بالنفوذ وإخفاء عائدات الفساد وغسلها،وتشمل الإتفاقية أيضا الفساد في القطاع الخاص.
- ✓ **التعاون على مكافحة الفساد**:البلدان ملزمة بموجب الإتفاقية بتقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة وتيسير تسليم المطلوبين،ودعم تعقب وتجميد وضبط ومصادرة عائدات الفساد.
- ✓ **إعادة الموجودات المسروقة** :استيراد الموجودات(الاصول)مبدأ اساسي من مبادئ الاتفاقيةنوتتضمن الإتفاقية تدابير مبتكرة تلزم البلدان بإعادة الموجودات المسروقة إلى أصحابها الشرعيين،وينبغي أن لا تعود قوانين السرية المصرفية عائقا أمام العدالة.ونتستطيع المساعدة القانونية المتبادلة أن تخرق البيروقراطية لتجمع الأدلة اللازمة للإمساك بالمذنبين واستعادة الموجودات المسروقة. (د.سعيدي، 2009م، صفحة 165)

2-البنك الدولي: مؤسسة عالمية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية،حيث تهتم أيضا بمعايير الشفافية وأداء الحكومات والحد من الفساد (شدهان عداي و داخل عجلان ، صفحة 11) ،حيث يضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والإستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية على عملية التنمية الإقتصادية ،عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد،إذ تقدم سنويا تقريرا مفصل عن الدول التي ينتشر فيها الفساد ،وإنحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء وإحترام قواعد التنمية المستدامة،حيث ترتب الدول عبر مسوحات إستطلاع رأي ,بيانات تقصي الحقائق.

3-صندوق النقد الدولي: لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لاي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الإقتصادية. (د.محرز و د.مشعلي، 2018م، صفحة 10)

4-منظمة الشفافية الدولية: هي منظمة غير حكومية(غير رسمية)،وهي حشد لمئات الأعضاء في تجمع دولي كبير يسعى لمحاربة الرشوة والفساد بوجه عام ،مقرها المركزي الدائم يوجد في برلين الألمانية،وهي منظمة لا تعمل من أجل الربح تم إنشاؤها سنة 1993م،ومن أهدافها أنها تكرس جهودها لمكافحة كافة أشكال الرشوة والفساد خصوصا لدى الدول والحكومات.

تتولى منظمة الشفافية الدولية بصفة آالية مكافحة الأسباب والآثار الناجمة عن الفساد ،وذلك عن طريق دورها الوقائي وكذا عن طريق آلية الرقاية والضغط في سبيل محاربة الفساد بكفاءة عالية،لكن بالرغم من قدرتها العالية في التدخل لمكافحة الفساد ومساعدة الدول في ذلك إلا أن هناك عدة عوائق وعقبا تحاول التقليل من جهود هذه المنظمة ،وشعارها "الأتحاد العالمي ضد الفساد" . (بقشيش و بللوشة ، 2021م، الصفحات 403-404)

5-منظمة التجارة العالمية :أقرت منظمة التجارة العالمية في شهر كانون الأول/ديسمبر 1996إنشاء وحدة عمل خاصة بمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء للحد منالفساد.

6-منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية :تعتبر جهود المنظمة من أهم المبادرات الدولية المبذولة لمكافحة الفساد،وترتكز هذه الجهود في المجالات التالية :

- ✓ الرشوة في تبادلات الاعمال الدولية.
- ✓ الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات .

7-الأتحاد الأوروبي : يواصل الإتحاد الأوروبي جهوده في مجال محاربة الرشوة على المستوى الدولي "تبني الإتحاد الأوروبي في شهر أبار /مايو1997م مشروعا جديدا للسياسات المناهضة للفساد"

8-منظمة الدول الأمريكية: وقعت 21دولة عضو في المنظمة إتفاقية محاربة الفساد بين الدول الأعضاء في شهر آذار/مارس 1996م.وتدعو الاتفاقية إلى تجريم الفساد المحلي والرشاوي الدولية،كما تتضمن مجموعة من الإجراءات الوقائية ضد الفساد. (د.عبد المحسن ، 2014م، صفحة 386)

ثانيا:الإتفاقيات العربية

1-المنظمة العربية لمكافحة الفساد (AACO): Arab Anti-Corruption Organization

مؤسسة خيرية مستقلة لاتهدف إلى الربح ،تأسست سنة2005م وتم تسجيلها في الأمم المتحدة ،وإتخذت بيروت-لبنانمقرا عاما لها ،وقد أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوما جمهوريا رقم 15579بتاريخ 13حزيران 2005م،تم بموجبه منح المنظمة كافة الإمتيازات والحصانات اللازمة لممارسة مهامها . (أ.الركيبات ، 2015م، صفحة 192)

تسعى المنظمة العربية لمكافحة الفساد إلى تعزيز الحكم الصالح ،والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع العربي من خلال مايلي:

- ✓ إحداث الوعي وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام.
- ✓ تحليل الأثر السيء للفساد على التماسك الإجتماعي،والسلم الأهلي ،وعلى التنمية الإقتصادية المستدامة،وكشف الأضرار التي يلحقها بالإقتصاد الوطني والثورة القومية.
- ✓ تحفيز المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني على الإهتمام والإنخراط بالنشاط الممانع للفساد ،ومكافحة أسبابه،وإستقطاب تعاون المواطنين ومؤسسات المجتمع لكشف مواطن الفساد وفضحها ،وتثبة الجهود لإصلاحها.
- ✓ تشجيع ثقافة وممارسات الشفافية والتداول الحر للآراء والمعلومات،وإرساء قواعد ومستلزمات الرقابة والمحاسبة وتوازن الصلاحيات وسار الضوابط المؤسسية المقاومة للفساد .
- ✓ رصد ودراسة وتحليل مظاهر الفساد في الحياة العامة ،والعوامل البيئية المشجعة له،وجمع المعلومات عن ذلك من مختلف المصادر،وتنظيمها في قاعدة معلوماتية ومعرفية سهلة التناول والإنتشار،ويشمل ذلك القوانين والأنظمة والممارسات المتبعة في الدول العربية ،والتي تشكل البيئة المواتيةأو المانعة للفساد.

تنظر المنظمة للفساد في الوطن العربي بإعتباره مرضا لايفتك فقط في التركيب الأخلاقي والقييمي للمجتمع العربي،إنما يتجاوز ذلك لتهديد النمو الإقتصادي وحركة التنمية والإنماء.

ففي مكافحتها للفساد، تسعى المنظمة لتحرير قطاعات النشاط الإقتصادي العامة منها والخاصة،من السلوكيات المرتبطة بالفساد ،والمعيقة لنمو الديمقراطية وحرية الرأي وتبادل الأفكار وتوسيع نشرها ،كما تسعى المنظمة على تشجيع الحكم الصالح والذي بدوره يؤدي إلى إزالة معالم الفساد السياسي ومسلكيته الناشئة.

تعقد المنظمة العربية لمكافحة الفساد مجموعة من الندوات والحلقات الدراسية وورش العمل ،كما ويصدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد نشرة الشفافية بشكل دوري ،وأصدرت المنظمة مجموعة من الكتب منها:

كتاب الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية،كتاب مؤشرات الفساد في ألأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية،كتاب الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية وكتاب الرقابة المالية في الأقطار العربية. (أ.الركيبات ، 2015م، الصفحات 192-196)

2-الشبكة العربيةلتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) Arab Anti-Corruption and Intergrity Network

تمثل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)،منبرا إقليميا رائدا ببتشبيك المعرفي،وتنمية القدرات وحوار السياسات في مجالات اختصاصها،وهي تضم مؤسسات رسمية معينة بمكافحة الفساد من مختلف أرجاء المنطقة العربية ،بالإضافة إلى جهات غير حكومية بارزة،منضوية تحت لواء مجموعات غير حكومية،تعمل كعنصر مستقل من عناصر الشبكة العربية،تأسست الشبكة العربية في عمان(الأردن)بتاريخ 30تموز/يوليو2008م بحضور مسؤولين رفيعي المستوى يمثلون جهات معنية بالفساد من 16بلد عربي ،وهي ثمرة النتائج الإيجابية التي تحققت في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلدان العربية،المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي،وقد نشات نتيجة سلسلة من المشاورات الإقليمية والوطنية المكثفة ،التي جرى إطلاقها تحت مظلة إعلان البحر الميت الثاني،وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه،ومن بينهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي ،وجامعة الدول العربية،وفي ختام هذه المشاورات تمت صياغة وإعتماد الوثائق التأسيسية للشبكة التي تنظم أعمالها وتشمل الميثاق ونظام العمل والإعلان التأسيسي.

وتتولى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ،تنظيم نشاطات مختلفة لدعم أعضائها،وتعمل على تقديم المساعدة التقنية اللازمة لهم ،أو تقوم بتيسير ذلك عند الإمكان ،وتصدر الشبكة أيضا موجزا إخباريا شهريا ومنتجات معرفية أخرى،وتشجع تبادل المعلومات عن بعد بين المعنيين من خلال أدوات متنوعة ،وتنسق مختلف هذه النشاطات "وحدة الدعم الإقليمية"الخاصة بالشبكة،والتي يستضيفها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكاتبه في بيروت(لبنان). (أ.الركيبات ، 2015م، الصفحات 196-197)

لايمكن لجهود مكافحة الفساد أن تنجح عن طرق أعمال تقوم بها بعض المؤسسات الحكومية فحسب بل لابد أن يارك في هذه الجهود المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمان والجهاز القضائي والقطاع الخاص ،بسكل يعطي لكل جهة من هذه الجهات صوتا ووقدرة على الفعل ويمكن إسراك المواطنين على المستوى المحلي للعمل مع بلدياتهم لتحسين نظام الإدارة العامة وضبط الفساد أن تكون فعالة جدا. (د.قروفة و د.براهمية ، 2018، صفحة 16)

غير أن جهود البلدان في الحد من ظاهرة الفساد ينيغي أن تتم وفق ثلاث مراحل:

- ✓ **المرحلة الأولى** :رفع الوعي حول جهود الفساد ومضاره،وفي بلدان عديدة يبدو أن هناك تغيرا كبيرا في الرأي العام،إذ أن الإنتخابات تتم بسكل متزايد على أساس ما الذي يجب عمله بالنسبة للفساد.
- ✓ **المرحلة الثانية** :إتخاذ تدابير مناهضة للفساد والقيام بإصلاحات في الخدمة المدنية،وفي هذه المرحلة يهدف إلى محاربة الفساد العادي من خلال تقوية الجسم لمنع المرض من التمكن منه.
- ✓ **المرحلة الثالثة**:محاربة الفساد السامل من خلال مهاجمة المرض ذاته أي مصدر الفساد. (د.قروفة و د.براهمية ، 2018، صفحة 17)

المطلب الثالث:آليات مكافحة الفساد في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول المصادقة على إتفاقية مكافحة الفساد والوقاية منهنولمواجهة الفساد الذي يتفشى بشكل مستمر على المستوى الوطني يتطلب تكريس قانون خاص للوقاية من الفساد بكل أشكاله في القانون رقم01-06،الذي جاء بأشكال تجريم جديدة استحدثها كما هو الحال بالنسبة لتلقي الهدايا والإخلال بالتزام تعارض المصالح وغيرها وسعيها منها لمواجهة الفساد وضعت مجموعة من التدابير الوقائية وعمدت إلى إنشاء هيئة مكلفة للوقاية من الفساد إلى جانب سياسة عقابية فعالة وضعها للحد من الظاهرة الخطيرة . (خلاف ، 2021م، صفحة 291)

إشكاليات قياس الفساد :

لن تكون لجهود مكافحة الفساد إمكانية إحراز نجاح على أرض الواقع ،ما لم تستند إلى دراسات تحليلية وتشخيصية لظواهره وآليات مكافحته في البلدان العربية تستند إلى مفاهيم منظبطة ومحكمة لتدعم مصداقية نتائجها واستنتاجاتها .ويمثل قياس متغيرات الفساد أحد أهم الركائز المنهجية التي تحقق هذه المصداقية ،فالقياس هو الذي يمكن من التعرف إلى نوعية وحجم ظواهر الفساد وشدتها ودرجة تغلغلها قطاعيا وهيكليا،ويمكن من التعرف إلى نوعية وحجم ظواهر الفساد وشدتها ودرجة تغلغلها قطاعيا وهيكليا ويمكن من التعرف إلى آثارها وتوابعها وانعكاساتها ويوفر

إمكانية متابعة تطورها ومقارنتها داخليا وخارجيا،وهناك صعوبات وإشكاليات عديدة تواجه عملية قياس الفساد وتحليل عوامله وتقييم آثاره. (أحمد ، صقر عاشور ، حسن ، الغزالي ، و خياط ، 2010م، صفحة 43)

يمكن رصد وقياس الفساد (نظريا) بصرف النظر عن يسر أو صعوبة ذلك ،من خلال عدد من المداخل أو الأساليب ،وتتفاوت هذه الأساليب من حيث إنها تمثل قياسا مباشرًا أو غير مباشر للظاهرة نفسها او للمقومات (العوامل والاساليب)المرتبطة بها ،أو للنتائج المتولدة أو الآثار الناجمة عنها.

مؤشر مدركات الفساد(CPI):(**Corruption Perception index**) هو مؤشر سنوي ينشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995م ويصنف المؤشر الدول حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين.(معوشي ، دراسة اثر الفساد الإداري على إنتشار الفقرفي الدول النامية لعام2019، 2021م، صفحة 251)

يصنف مؤشر مدركات الفساد درجات ومراتب البلدان استنادا إلى مدى فساد القطاع العام في البلد حسب مدركات الخبراء والمسؤولين التنفذيين في قطاع الأعمال،وهو مؤشر مركب يجمع بين 13 دراسة مسحية وتقييمية للفساد،أجرتهامجموعة متنوعة من المؤسسات المرموقة،وهو أكثر المؤشرات إستخداما وإنتشارا في العالم تقوم منظمة الشفافية الدولية بإستخدامه منذ 1995م ويرمز له إختصاراب (CPI). (بلقاسمي و غربي، 2018م، صفحة 9)

الآليات المتخذة في مكافحة الفساد في الجزائر:

بإعتبار أن الجزائر جزء من المجتمع الدولي،فإنها قامت بالمصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا إتفاقية الإتحاد الإفريقي والإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، فألزمت هذه الأخيرة الدول الموقعة عليها بإحترام مبدأ الشفافية والمساءلة في إدراة الشؤون العامة، وكذا إدارة ورفض أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة به وكذاتوقيع العقوبات.

ولبلوغ هذا الغرض حرصت الأطراف الموقعة على أن تنشأ أجهزة تتكلف بالوقاية والرقابة على الفساد، والتي أدت إلى إحداث عدة آليات مختصة من أبرزها تلك التي إستخدمها قانون 01/06 المعدل والمتمم وهو أول قانون مستقل وخاص بالفساد. (برنو، 2020م، صفحة 57)

بعد مصادقة الجزائر على الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد بمختلف أشكاله، قامت هذه الأخيرة بتفعيل مؤسساتها القانونية ومؤسسات المجتمع المدني الهادفة إلى المساهمة في محاربة هذه الظاهرة،وتتجلى أهم هذه الهيئات في **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته،ومجلس المحاسبة** اللذانخول لهما الدستور الصلاحيات الواسعة والدقيقة تمكنهما من تقديم تقارير سنوية إلىرئيس الجمهورية. تخص تسيير المال العام وطرق إنفاقه وعرض ملفات المشتبهين فيهم والتحقيق في قضاياهم.

وكذا الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان التي كشفت العديد من تقاريره عن حقائق تؤكد إنتشار الفساد في الجزائر.والمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي المطالب بتقديم تقريره السنوي يضع فيه الحكومة أمام حقيقة مسؤوليتها،بالإضافة إلى الجمعيات الوطنيةمنها الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك التي تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه وتحسيسه وتوجيهه وتمثيله وهي تستفيد بالمنفعة العمومية من المساعدة القضائية

وعموما يمكن حصر الآليات المتخذة في محاربة الفساد فيما يلي:

1- **القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المحلية الدولية: وتتمثل فيما يلي:**

القانون رقم06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006م والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي حدد مجال الفساد بـ:

- ✓ إختلاس الممتلكات والإضرار بها.
- ✓ الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية .
- ✓ التستر عن جرائم الفساد.

بالإضافة إلى:

- ✓ توقيع الجزائر إتفاقية مع الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014م.
- ✓ الإتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشوى والفساد والتي بدأت العمل بها في 14 ديسمبر 2005م.

مايعاب على الأمر الرئاسي الحالي المؤرخ في 23جويلية 2015م، والذي ينص على عدم تجريم التسيير بأنه يقتح بابا أمام ناهبي المال العام للتصرف في الأملاك العمومية وفق ما تمليه عليهم مصالحهم خاصة في غياب صلاحية المراقب والمحاسب،فحتى وكيل الجمهورية ليس لديه الصلاحية لفتح أي ملف في قضية الفساد إلا إذا **حركت المؤسسة القضية.**

2-إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

نص القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006م والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ،كما تضمن هذا القانون مايلي:

- ✓ تزويد الهيئة بالمعلومات الوثائق.
- ✓ علاقة الهيئة بالسلطة القضائية.
- ✓ السر المهني.
- ✓ إعداد تقرير سنوي ورفعه إلى رئيس الجمهورية.

من بين أهم أهداف هذه الهيئة مايلي:

- ✓ ترقية تنظيم دورات تدريبية حول ظاهرة الفساد لفائدة الأعوان العموميين الذين يزاولون نشاطهم في الإدارات المركزية القطاع العمومي.
- ✓ إجراء حملات تحسسية لفائدة المواطنين عن طريق وسائل الإعلام الإتصال.
- ✓ إدماج برامج خاصة بدراسة ظاهرة الفساد،أنواعها ومظاهرها على كافة مستويات التعليم خاصة العالي منه(كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، مدارس التجارة البنوك ومعاهد المالية والضرائب والجمارك).

لكن يعاب على هذه الهيئة أنها لم تعطي تجسيدا فعليا لمهامها على أرض الواقع. (د.قارة، 2018م، الصفحات 6-7)

3-البرلمان: يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا، والتي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام،بل إن البرلمان له الحق في إسقاط الحكومة بفرضه البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذ رأى فيه إنتهاكا لحقوق الشعب. ومن الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج وتقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد وإحالة المتورطين إلى العدالة.

إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لم ترق بعد إلى ممارسة الدور المنوط بها في هذا المجال، وذلك بسبب الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي عليهان ويتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي الوطني فيما يخص مشاركته في إعداد القوانين، والتي لم تتعدى نسبة0.02 بالمئة من مشاريع القوانين، كما أن النائب في البرلمان الجزائري ينتظر قرابة 29 شهرًا لإستلام الإجابة الكتابية من الوزير في حالة مساءلته له.

إن هذا الضعف الذي يعاني منه البرلمان الجزائري في مواجهة الفساد من الناحية العملية يرجع إلى عدة أسباب أبرزها:

- ✓ ضعف نظام التمثيل الحزبي التعددي الحقيقي، حيث توجد تعددية شكلية ممثلة في عدة أحزاب لكن الأغلبية غالبا ما يحوز عليها حزب واحد.
- ✓ ضعف المستوى العلمي والمعرفي لأغلبية النواب، حيث أن معظمهم لا يتمتع بالثقافة السياسة والقانونية التي تؤهلهم لوضع برامج وسياسات خاصة بمكافحة الفساد وعليه أصبحت هذه الهيئة مكانا للثراء وجمع المال أكثر منه للتشريع ومناقشة القضايا الهامة التي تهم المجتمع ككل.
- ✓ تورط الكثير من النواب أنفسهم في قضايا الفساد، لكون وصولهم إلى النيابة في البرلمان أصلا ناتج عن إتباع أساليب فاسدة ودفعهم للرشاوى، بالإضافة إلى أن أغلبهم يرفض التصريح بممتلكاته أثناء توليه مهامه وبعد الإنتهاء. (أ.بوسعيود و د.عقون ، 2018م، الصفحات 322-323)

4-مجلس المحاسبة: يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر، وهو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو إقتصادية، وقد أنشأ في سنة 1980م ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني.

ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية مكلفة بمكافحة الفساد على أساس أنه يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية، وهي نفسها المكلفة بغبرام الصفقات العمومية بالنظر إلى المادة 02 من تنظيم الصفقات العمومية ، ومن ثم يمكن القول أن رقابة مجلس المحاسبة على الصفقات العمومية تتدرج في إطار مكافحة الفساد، إذ أن المجلس يتمتع بالصلاحيات التالية:

- ✓ مراجعة وتدقيق حسابات الهيئات العمومية والتأكد من سلامة وصحة الأرقام والحسابات الواردة في الميزانية للمؤسسات العمومية الإدارية كانت أم الإقتصادية.
- ✓ مراقبة جميع المعاملات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على الإنفاق بكل خطواته.
- ✓ ضبط وكشف المخالفات المالية ومختلف ممارسات الفساد المالي مثل الإختلاس والرشوة، تبديد المال العام، والمخالفات المالية والتحقيق فيها، ومساءلة ومحاسبة مرتكبيها.

رغم هذه الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس المحاسبة،إلا أنه لم يصل إلى الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ حساسية السلطة التنفيذية إتجاه الدور الرقابي الذي يمارسه هذا الجهاز.
- ✓ عدم إستقلالية وتبعيته للسلطة التنفيذية ما يعيق أداء مهامه بالنزاهة والشفافية المطلوبة.
- ✓ عدم فعالية الأدوات التي يملكها،إذ أقصى ما يمكن أن يفعله هو الحكم بغرامات لا تتجاوز الأجر الذي يتلقاه المسئول عن المخالفة. (أ.بوسعيود و د.عقون ، 2018م، الصفحات 323-324)

5-المفتشية العامة للمالية: لقد أنشات المفتشي العامة للمالية سنة 1980م بموجب مرسوم رقم 35/80 المؤرخ في 1980/03/01م وأعيد تنظيمها في العديد من المرات حيث اصدر المشرع العديد من النصوص التنظيمية في إطار تفعيل عملها من أهمها المرسوم التنفيذي 272/08 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008م المتعلق بصلاحيات المفتشيية العامة للمالية، والذ أسند لها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والإقتصادي، وتتبلور مهمة المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد عن طريق قيامها بدور رقابي على إبرام وتنفيذ الصفقة العمومية من خلال:

- ✓ جمع المعلومات عن الصفقة والإستفسار عن الطريقة التي حددت بها الحاجات العامة.
- ✓ البحث في طريقة إبرام الصفقة،فإذا أبرمت عن طريق التراضي يجب تطابقها مع الحالات القانونية والإستثنائية والتي تجعل الأمر بالصرف يتجنبها عدى في الحالات التي نص عليها القانون نظرا لما يترتب عليها من نتائج سلبية كالمحاباة وإستغلال النفوذ والرشوة والإضرار بالمصلحة العامة.
- ✓ تحديد الأهداف المتوخاة من الصفقة حتى لا ترصد إعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على الصالح العام.
- ✓ الإطلاع على دفاتر الشروط لمعرفة مدى تطابقها مع القوانين واالتنظيمات السارية المفعول.

بالإضافة إلى مراقبة الشروط الموضوعية للصفقة العمومية من خلال:

- ✓ التأكد من شرعية تشكيلة فتح الأظرفة وكذلك تقييم العروض.
- ✓ التأكد من مراعاة هامش الأفضلية للمنتوج ذي الأصل الجزائري. (أ.بوسعيود و د.عقون ، 2018م، صفحة 324)

خلاصة الفصل :

الفساد ظاهرة عالمية تنتشر في جميع المجتمعات بغض النظر عنن مدى تقدمها أو تراجعها وتتفاوت هذه الظاهرة من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر.

تعاني دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تعثر جهودها في مكافحة الفساد،إذ كشفت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لمؤشر مدركات الفساد لعام 2021م،أن هذه الدول حققت معدل تقييم بلغ 39 من أصل 100نقطة،حيث جاءت الإمارات وقطر في مقدمة الدول العربية كالأفضل أداءًا، بينما كانت ليبيا واليمن والصومال وسوريا في ذيل القائمة كالدول الأسوء أداءًا على الصعيد العالمي والعربي،وبالرغم من أن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وإنتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلا أن تفسير هذه الظاهرة تختلف من شعب لآخر تبعا لإختلاف الثقافات والقيم السائدة لدى كل منها تختلف النظرة إلى الفساد بإختلاف الزاوية التي ينظرمن خلالها وذلك مابين رؤية سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية.

وفي ظل غياب إستراتيجية واضحة للتصدي لظاهرة الفساد في الدول العربية، الجزائر تعزز مسعى الوقاية من الفساد ومكافحته داخل حدودها سنة 2021م بعدة تدابير وآليات كرسها التعديل الدستوري الأخير من أجل بناء دولة الحق والقانون.

الفصل الثاني:الإطار النظري للأداء الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الأداء الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تحدد درجة تطور وتنظيم الإقتصاد، حيث من خلاله تتشكل الركائز المادية للمجتمع والتي تؤمن إنطلاقة نحو الحضارة والرفاه الإجتماعي، الذي يبنى بالدرجة الأولى على أساس التراكمات المادية والمالية التي تحققها البلدان التي تنعكس مباشرة على التطور القومي فيها،وهناك عدد من الطرق لقياس الأداء أو النشاط الاقتصادي لإقتصاد ما منها سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الدين الوطني، معدل التضخم والبطالة...إلخ ، ولهذا كان الإهتمام بقياس الأداء الذي يعني الحالة التنفيذية والتشغيلية الحركية والمستمرة بالمقابل وفي لحظة زمنية معينة ومحددة وفقا لتطبيق الطرق القياسية المختارة، ويتم من خلالها قياس أداء قطاعات الإقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الإقتصاد أو ضعفه بالإضافة القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل. في هذا الفصل سندرس مؤشرات الأداء الاقتصادي بهدف معرفة نقاط قوة و ضعف كل مؤشر و تأثيره على الإقتصاد العام للبلد و تنقسم الدراسة إلى مبحثين :

المبحث الأول : عموميات حول الأداء الاقتصادي ، و قد تناولنا فيه ثلاثة مطالب حول مفهموم الأداء الاقتصادي، سياسات تفعيل الأداء الاقتصادي ، ملامح قوة و ضعف الأداء الاقتصادي .

المبحث الثاني : أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي ، و قد تناولنا فيه مطلبين حول مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية ، مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية .

المبحث الأول:عموميات حول الأداء الإقتصادي

نجد أغلب البحوث والدارسات تهتم أكثر بالأداء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، بمعنى الأداء الاقتصادي على مستوى الجزئي أو الوحدوي باعتبار مقارنة بالأداء الاقتصادي على مستوى الكلي، بإعتبار أن الأول (أداء المؤسسات الاقتصادية) هو أساس وجوهر أداء الاقتصاديات الوطنية، وأن الأداء الاقتصادي الكلي يتضمن بالدرجة الأولى أداء مجموع الوحدات الجزئية وآثارها على الاقتصاد ال وطني، لكن يبقى الاهتمام بأداء الحكومات في المجال الاقتصادي أمر لابد منه، خصوصا الدول التي تعاني من ضعف نمو اقتصادياتها الوطنية، وفي هذا المبحث نحاول التركيز على تحديد مفهوم الأداء الإقتصادي ككل.

المطلب الأول:مفهوم الأداء الإقتصادي

إنطلاقا من الأهمية الكبيرة للأداء الإقتصادي فقد أدركت الدول المتقدمة ذلك وبدأت الدول النامية في التركيز عليه لتحقيق معدلات نمو أعلى في مستويات الإنتاجية والعائد وزيادة نسب الإنتفاع من الطاقات الإنتاجية لديها،على الرغم من الندرة التي تعانيها في توفير بعض الشروط المطلوبة في عناصر الإنتاج والتي تتركز في ندرة رأس المال في البعض منها،وضعف المستوى الفني والنوعي للموارد البشرية فيها،بما لا يؤمن قدرتها على إستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية والفنية الحديثة في الإنتاج. (د.عقيل، 1999م/1420هـ، صفحة 189)

ولتحديد مفهوم الأداء الإقتصادي لابد من الطرق إلى مفهوم الأداء بشكل عام :

تعريف الأداء:

لغة:إتمام،إجراء،إنجاز ،تحقيق،تنفيذ،عمل،قيام،وفاء،إن جملة هذه المعاني تستند في الأصل مسمى الأداء المستمد من الكلمة الإنجليزية(Perform)،والذي إشتق بدوره من الكلمة الفرنسية القديمة (Performe) والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل. (كرخي، 2015م، صفحة 29)

ويعرفه كل من أحمد زكي بدوي والدكتورة سلوى عمر عبد الرحمان :الأداء بأنه تنفيذ أمر أو واجب أو عمل ما أسند غلى شخص أو مجموعة للقيام به،أو هو إنجاز عمل معين.

وفي تعريف آخر: فالأداء يعني السلوك ويعني أيضا حصيلة إستخدام المدخلات المتاحة في مجموعة الأنشطة التي ينجزها الفرد العامل والتي تتم عن إدراك منه خلال فترة زمينة محددة قياسا بوحدة العمل السائدة. (قريشي، 2016م/2017م، صفحة 77)

ويندرج تحت هذا المفهوم ثلاث أصناف هي كالتالي:

1-**أداء الأفراد(الأداء الوظيفي)**:ويعني كل مايمتلكه الفرد أو الموظف من معلومات ومهارات ودوافع تمثل الخصائص الاساسية التي تنتج أداءا فعالا يقوم به ذلك الموظف، بالإضافة إلى الجدية في العمل والقدرة على تحمل المسؤوليات وإنجاز الأعمال في مواعيدها.

مكونات الأداء الوظيفي: يتكون الأداء الوظيفي من مكونين اساسين هما الفعالية والكفاءة. (دربوز، 2017م/2018م، صفحة 39)

- ✓ **الفعالية**: ينظر إلى الفعالية على أنها أداة من أدوات التسيير في المؤسسة وهي معيار لتحقيق الأهداف المسطرة حيث تقاس فعالية المؤسسة من خلال الأرباح المحققة. (الدواوي، 2009م، صفحة 219)
- ✓ **الكفاءة**:ويقصد بها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بالقليل من الامكانيات والنشاط الكفئ هو النشاط الأقل تكلفة وهي ترتبط بتحقيق ماهو مطلوب بأقل التكاليف أي أنها تستخدم الأمثل لموارد البشرية بأقل تكلفة ممكنة لها. (المحاسنة، 2013م، صفحة 110)

2-**أداء المؤسسات(الأداء المؤسسي)**:الأداء المؤسسي هو المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية،بالإضافة إلى قدرتها على إدارة وحسن إستخدام ماهو متاح لها من موارد سواء البشرية، أو الأموال والمعدات، أو حتى المعلومات من أجل تحقيق أهدافها. (بلمصطفاوي ، 2020م/2021م، صفحة 67)

يعتبر الأداء المؤسسي من أهم العوامل التي تهم كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة،حيث يعود بالفائدة على جميع الأطراف ،كما أنه يؤدي للتغيير للأفضل من خلال أدوات السياسة العامة . (د.فهمي النقيب، 2022م، صفحة 1584)

2-**الأداء الحكومي**:تحاول الحكومات تحسين أدائها وتفعيل دورها من خلال رفع قدراتها التنافسية داخليا وخارجيا،غير أن هذا الأمر ليس سهل المنال،حيث أن الأداء الحكومي هو المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال الحكومة في ظل تفاعلها مع مكونات بيئتها الداخلية والخارجية في إطار جملة من المعوقات التي يفرضها الحاضر والفرص التي يتيحها المستقبل،ويعتبر كمحصلة لتفاعل عناصر البيئة الحكومية الداخلية منها والخارجية من خلال تجمع أداءات العاملين في الحقل الحكومي،ضمن مصالحهم المختلفة إضافة إلى أداءات هذه المصالح في مجال السياسات العامة

للحكومة في إطار المكونات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية داخل الوطن وخارجه ضمن التجمعات الجهوية والإقليمية والدولية. (بلغرسة و جاوحدو، 2005م، صفحة 223)

خصائص الأداء الحكومي:

انطلاقا من التعريف السابق للأداء الحكومي فغن هذا الأخير يتميز بعدة خصائص تفرقه عن اداء أي منظمة أخرى مهما كان طبيعتها،وأن كانت تلتقي معها في الخصائص العامة لكل تنظيم،حيث تكمن هذه الخصائص في:

- ✓ تعددية جوانب الأداء بنوعية مصادره وتشعبية مآلاته نظرا لاعتبار الحكومة منظمة كبرى تميزت وظائفها بأبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية....
- ✓ هرمية الأداء الحكومي بين المصالح المركزية والوسطى والدنيا مما جعل المعطيات التصاعدية (المعلومات) والأخرى التنازلية (القرارات)تحدد تنافسيتها ويقاس أداء فعاليتها.
- ✓ تسلسلية تطبيق القرارات الحكومية في إطار تحسين أدائها من مجلس الحكومة إلى الوزارات إلى الولاية إلى البلدية،مما يجعل إستراتيجية تحسين الأداء مرتبطة بمدى إستيعاب كل مستوى للقرارات الحكومية.
- ✓ تنوع الأجهزة الرقابية للأداء الحكومي وذلك مثل أجهزة الرقابة المركزية على مستوى الحكومة ذاتها،فضلا عن وظيفة الرقابة في كل وزارة زيادة على أجهزة السلطة التشريعية للبرلمان ومجلس الأمة ,إنتهاء بالأجهزة الرقابية الشعبية،وتعد هذه الأجهزة رسمية حيث هناك أخرى غير رسمية مثل الصحافة المستقلة الحرة.
- ✓ كما يتميز الأداء الحكومي بمؤشرات القياس الخاص به والمتمثلة في درجة القبول الإجتماعي للقرارات الحكومية والتفاعل معها والتعاطي بموجبها،وهذا على جميع الأصعدة السياسية والإجتماعية والثقافية...الداخلية منها والخارجية. (الأداء الحكومي في الوطن العربي، صفحة 11)

تعريف الأداء الإقتصادي:

هناك من يتجه إلى تعريف الأداء الاقتصادي لبلد ما من خلال كيفية استخدام مختلف الموارد المادية والبشرية بالشكل الذي يحقق قيمة مضافة لتلك الدولة، بمعنى تقريبا نفس مفهوم النمو الاقتصادي لكن يبقى هذا التعريف محدود، في الناتج الوطني من سنة إلى أخرى والمتمثل في الزيادة المستمر ا وناقصا، حيث نجد دولا عديدة تستطيع تحقيق مستويات نمو اقتصادي عالية لكن أداء اقتصادها ليس حيث يمكن أن يصاحب هذه الزيادة في النمو آثار جانبية، بالمستوى الذي تتطلع له السلطات العمومية، سلبية ان التجاري مثل حدوث ضغوط تضخمية أو عجز في الميزان التجاري.

وعليه نستنتج أن مفهوم الأداء الاقتصادي أوسع ما يتضمنه النمو الاقتصادي، حيث تذهب دارسات اقتصادية في تحديد تعريف شامل للأداء الاقتصادي على أنه حسن استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة للدولة في سبيل تحقيق نمو واستقارر اقتصاديين، بمعنى تحقيق النمو الذي يحافظ على مختلف التوازنات والمتمثل في مجموعة الآليات والتنظيمات ، الاقتصادية والمالية، وذلك في ظل نظام اقتصادي معين والقواعد والقوانين والقيم وأنماط السلوك التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الوسائل والنتائج الاقتصادية أو السلوك الاقتصادي بشكل عام. (بلمصطفاوي ، 2020م/2021م، صفحة 69)

تعريف الأداء الاقتصادي يفرض علينا تحديد معنى الكفاءة والفعالية في جانبهما الاقتصادي:

الفعالية الإقتصادية:أو الأداء الاقتصادي الفعال، يوجد كذلك اختلاف في تحديد مفهومه وذلك باختلاف الدول وأنظمتها الاقتصادية، فهناك دول متقدمة أين تتوافر على مستويات الإنتاجية العالية تعتبر أن فعالية الأداء الاقتصادي تكمن في المحافظة على التوازن العام بين العرض والطلب الكليين الأمر الذي يؤدي إلى ، بينما يكون هذا الأداء محدود الفعالية في حالات اللاتوازن بين العرض والطلب الكليين د ،حدوث تضخم أو انكماش ومن جهة ثانية نجد ولا، هذا من جهة، وذلك حسب طبيعة حالة اللاتوازن حيث ترى أن الفعالية الاقتصادية تكمن فقط في كيفية، ها الإنتاجي غير متقدمة تعاني من ضعف جهاز تحسين مردودية الجهاز الإنتاجي وتطويره بغض النظر عن وضعية التوازنات العامة في الاقتصاد الوطني.

الكفاءة الإقتصادية:تعني بالكفاءة الاقتصادية استخدام كافة الموارد المتاحة لتحقيق أقصى إنتاجممكن منها، والاقتصاد الذي لا يتصف بالدقة وحسن التدبير هو الاقتصاد الذي تشيع فيه البطالة علىاختلاف أنواعها، فعندما لا يستطيع المجتمع تشغيل كافة الأفارد الارغبين في العمل والساعين إليه، فمنالواضح أن الاقتصاد في هذه الحالة لا يعمل بشكل كفء، ولا يكفي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية الكاملة أنتستخدم كل القوى فيه،بل يجب أن يحققالاستخدام المذكور أقصى إنتاج ممكن. (تومي ، 2004م ، الصفحات 17-18)

المطلب الثاني:سياسات تفعيل الأداء الإقتصادي

سياسات تفعيل الأداء الإقتصادي: يرتبط موضوع تفعيل الأداء الاقتصادي ارتباطا عضويا بمفهوم فعالية السياسات الاقتصادية، وأن قوة أداء الاقتصاد الوطني تكمن في مدى تمكن هذه السياسات التي تتخذها السلطات العمومية والمتمثلة في مجموعة من الإجراءات والتدابير في المجال الإقتصادي، من تحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة وعلى أرسها الاستقرار الاقتصادي، ومدى كفاءة هذا الاقتصاد في استغلال جميع الموارد المتاحة وحسن توظيفها، بالمقابل يكمن ضعف الأداء الاقتصادي في عجز هذه السياسات الاقتصادية بمختلف توجهاتها في تحقيق تلك الأهداف المرغوبة، ففيما تتمثل هذه السياسات الاقتصادية وما هي أنواعها؟

مفهوم السياسة الإقتصادية : تعددت المفاهيم المرتبطة بالسياسة الإقتصادية ،فمنها ما قام على أساس علمي ومنها ما ارتبط بوجهات نظر متغيرة،وسنركز على المفاهيم العلمية على النحو الآتي:

- ✓ مفهوم "جيف جن":يرى هذا الكاتب أن السياسة الإقتصادية ماهي في الحقيقة سوى مجموعة من الحلول الإقتصادية توضع بغرض التأثير على الأحداث الإقتصادية .
- ✓ مفهوم "كارل شيلر":يرى هذا الكاتب أن السياسة الاقتصادية ماهي إلا حزمة من الإجراءات والحلول لمشاكل تدخل في إطار التطور الإقتصادي والهيكل الإقتصادي والنظام الإقتصادي تقوم بوضعها الدولة أو ما ينوب عنها. (رضوان ، 2009م/2010م، صفحة 04)

أهداف السياسة الإقتصادية :نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر

- ✓ الرفاه المادي الإقتصادي.
- ✓ التوازنات الإقتصادية الكلية والجزئية .
- ✓ عدالة توزيع الاجور .
- ✓ حرية النشاط الإقتصادي للافراد ضمن الرفاهية الإجتماعية.

ويتفرع عنها بعض الأهداف المشتقة التي تخدم هذه الأهداف الرئيسية :

- ✓ زيادة معدل نمو الناتج الوطني.
- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ تحقيق العمالة الكاملة والقضاء على البطالة .
- ✓ إحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات.

- ✓ العمل على إستقرار الأسعار.
- ✓ العمل على زيادة الإنتاج.
- ✓ العمل علي تشجيع المنافسة.
- ✓ تخفيف التلوث والمحافظة على البيئة.
- ✓ تحسين التوزيع الجغرافي للنشاط الإقتصادي بين المناطق المختلفة للبلد.
- ✓ تحسين التركيب الهيكلي للصادرات بتخفيف الإعتماد على تصدير سلعة واحدة أو على تصدير المواد الخام. (سالمي ، 2007، صفحة 113)

أدوات ووسائل السياسة الإقتصادية:نذكرمنها الضرائب، نفقات الدولة، معدلات الفائدة المصرفية،الأسعار،المنشآت الإقتصادية التابعة للقطاع العام....،كما تعتمد أفضل السبل التي يمكن إتباعها للوصول إلى أهداف معينة، إذ تتضمن هاته السياسة ضوابط لوضع الحد من إرتفاع الأسعار، وإجراءات لإصلاح هيكل الأجور، وإيجاد وسائل لمكافحة البطالة.

وبالتالي نجد أن السياسة الإقتصادية للدولة هي مجموعة السبل والوسائل التي يجب ان تتبعها السلطات العامة للوصول إلى هدف معين أو غاية محددة،فهي جانب من جوانب السياسة العامة للدولة . (دلول و عبد الكريم ، 2018م، الصفحات 44-45)

مبادئ السياسة الإقتصادية: إن طبيعة السياسة الإقتصادية بإعتبارها إطارا متكاملا يربط بين جملة من المتغيرات أدوات كانت أو أهداف، يستدعي الأخذ بجملة من المعايير والمبادىء عند وضعها بغرض الوصول إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة تترتب عن تطبيقها في الواقع الإقتصادي.

1-مبدأ"تينبرغين": ينس للإقتصادي"يان تيبنرغين" الذي أشار إلى ضرورة أن تستهدف كل أداة من أدوات السياسة الإقتصادية هدفا وحيدا تسعى لتحقيقه، ومن ثم ضرورة أن يتساوى عدد الأهداف مع عدد أدوات السياسة الإقتصادية المستخدمةفي تحقيقها.ذ

وتجدر الإشارة إلى تساوي عدد الأدوات والأهداف ليس بالشرط الضروري، حيث أن هناك أهدافًا تتحقق ضمنيا نتيجة تحقق أهداف أخرى، ومثال ذلك أن إنخفاض معدل البطالة ونمو الناتج القومي يؤدي إلى تحسن المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع دونما حاجة لوضع سياسة معينة تستهدف تحسين المستوى التعليمي والصحي في المجتمع.

2–مبدأ"مندل": ينسب إلى الإقتصادي "روبرت مندل" الذي أشار إلى أن صناع قرار السياسة الإقتصادية عليهم أن يختارو في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الإقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة ببقية الأدوات.

3–التناسق: إن إختيار أداة معينة لتحقيق مستوى مرغوب من هدف ما يجب أن يكون من خلال الأخذ بعين الإعتبار بقية الأدوات الموضوعة لتحقيق أهداف أخرى، إذ أن عدم التنسيق بين مختلف أدوات السياسة الإقتصادية قد ينجر عنه مشكل التعارض بين المستويات المرغوبة للأهداف الإقتصادية، فالتنسيق بين مختلف الأدوات المختارة سواء من ناحية قيمتها أو نوعيتها يمكن من تجنب مشكل عدم الملائمة وبالتالي تفعيل قرارات السياسة الإقتصادية.

4–واقعية الأهداف: إن تحديد الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال جملة أدوات السياسة الإقتصادية يتطلب ضرورة أن يراعى فيها واقع الإقتصاد المعني من حيث ظروفه وموارده، حيث يقصد بالظروف العوامل والأجواء المحيطة بسير الإقتصاد المحلي في الإقتصاد العالمي نظرا للترابطات الموجودة بين مختلف إقتصاديات العالم في عصر العولمة، أما الموارد فإنها تحدد قدرات وإمكانيات الإقتصاد على التطور والإزدهار، حيث أن ذلك يمكن من الحكم على مدى كفاءة أدوات السياسة الإقتصادية ومن ثم في تقييمها وفي طبيعة القرارات المستقبلية الخاصة بالسياسة الإقتصادية المتخذة بناءًا على ذلك. (بودخدخ، 2013م، الصفحات 357-358)

أسلوب الإعداد:يتطلب أسلوب إعداد السياسة الإقتصادية توفر شرطين:

- ✓ الإستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة.
- ✓ تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

فالإستخدام الكامل للموارد المتاحة في الإقتصاد لتحقيق أقصى إنتاج ممكن يعني تحقيق الكفاءة الإقتصادية،أما إعداد السياسة الإقتصادية فيكون من خلال إتباع مجموعة من الخطوات هي:

تحديد الأهداف: أي أن وضع أي سياسة إقتصادية يكون من أجل تحقيق هدف معين، وذلك من خلال تحديد المشكلة والتي بدورها يتطلب معرفة الظروف والأحوال التي تحيط بها.

تحديد السياسة البديلة: وذلك معناه أن السياسة الإقتصادية المطبقة ليست السياسة الوحيدة من أجل الوصول إلى النتائج،بلهناك العديد من السياسات التي تهدف إلى تحقيق نفس الهدف.

التحليل الدقيق لكل من السياسات البديلة: وذلك من خلال معرفة الآثار المتوقعة من تطبيق السياسة الإقتصادية البديلة، وبذلك من خلال هذه الحلول يتم تبني الحل المناسب.

مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي: عند تفضيل الإقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن هذا الأخير من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الإستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الإقتصادي للدولة. (د.صلاح ، 2016م، صفحة 266)

المطلب الثالث:ملامح قوة وضعف الأداء الإقتصادي

ملامح قوة الأداء الإقتصادي:

1-التنويع الإقتصادي: للتنويع الإقتصادي تعاريف متعددة،ففي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل ،يربطه بخرون بهيكل الصادرات وهنا يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الإعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع غلى إنخفاض مزمن .(د.ستيتي ، 2017م، صفحة 198) كما يعرف التنويع الإقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الإقتصاد ،إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.(mohamed & baqaas, 2017, p. 76)

وبشكل عام فالتنويع هو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو مايعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاءالذاتي في أكثر من قطاع. (أ.م.د لافي مرزوك و م.م مكي حمزة ، 2014م، صفحة 57)،يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الإقتصادي فيما يلي:

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول....
- ✓ تحسين وضمان إستمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها.

- ✓ تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات ،وزيادة الصادرات والتقليل من الإعتماد على الخارج في إستيراد السلع الإستهلاكية،وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في عملية التنمية الإقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية .

من جهة أخرى يمكن التمييز بين اهداف التنويع الإقتصادي حسب الأفق الزمني:

- ✓ فعلى المدى القصير،قد يكون الهدف هو توسيع وتعزيز القطاع الرئيسي(بترول مثلا) وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية.
- ✓ أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو إستخدام العوائد المكتسبة من القطاع الرئيسي في إحداث تنمية إقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الإستثمار في قطاعات أخرى. (mohamed & baqaas, 2017)

2-القدرة التنافسية على المستوى الدولي:تسعى تنافسية الدولة لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد:

بالنسبة للدول المتقدمة:تعني قدررتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الإقتصاد العالم،من خلال الإبداع والابتكار،وذلك بعد أن قامت بتحقيق خطوات أو مراحل متقدمة بمستوى الاستخدام الأمثل لعوامل االإنتاج في إطار مستويات مرتفعة من الإنتاجية.

بالنسبة للدول النامية: تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوافر لديها الفرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها إلى الميزات تنافسية،عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الإقتصادية المناسبة.

أما القدرة التنافسية فيختلف مفهومها بالمقارنة بمحددات الميزة التنافسية،إذ يقصد بها الكيفية التي تستطيع بها الدولة أو المؤسسة استخدام تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقيق التفوق . (خربوطلي ، 2014م، صفحة 677)

وذلك من خلال المحددات الآتية:

3-إقتصادي يعتمد على مصادر الطاقات المتجددة:الطاقة المتجددة يقصد بها عموما تلك الطاقة المنتجة من مصادر دائمة وصديقة للبيئة. (بدروني ، 2020م، صفحة 130)

عرفها برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة(UNEP):على أنها طاقة لايكون مصدرها مخزونا ثابتا ومحدودا في الطبيعة،تتجدد بصفة دورية أسرع من ونيرة إستهلاكها ،وتظهر في الأشكال الخمسة التالية:الكتلة الحيوية،أشعة الشمس،الرياح،الطاقة كهرومائية وطاقو باطن الأرض. (بدروني ، 2020م، صفحة 131)

تتميز بعدة خصائص نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ تلعب دوراً هاماً في حياة الإنسان وتساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من طاقة،وهي مصادر طويلة مرتبطة أساسا بالشمس والطاقة الصادرة عنها.
- ✓ الطاقة المتجددة ليست مخزونا جاهزا نستعمل منه مانشاء متى نشاء، فمصادر الطاقة المتجددة تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الإنسان على التحكم فيها او تحديد المقادير المتوفرة منها كالشمس وشدة الإشعاع.
- ✓ إستخدام مصادر الطاقة المتجددة يتطلب إستعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات والأحجام الكبيرة،والواقع أن هذا هو أحد أسباب إرتفاع تكلفة أجهزة الطاقة المتجددة وهو مايشكل في نفس الوقت أحد العوائق أمام إنتشارها السريع.
- ✓ تتوفر اشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة المتجددة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة. (خاطر ، 2015م، صفحة 145)

4-تفعيل القطاع الخاص والحد من تعاظم دور القطاع العام:إن تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية يقتضي توفر جملة من الآليات والإجراءات تمكن من تطور مكانته واداءه والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- ✓ توفير بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط الأستثماري يكون إنطلاقا من خلال:الإطار التشريعي و القانوني المحفز، الحوار بين القطاع العام والخاص،تحديث قاعدة هيكلية ،تنمية الموارد البشرية،الوضع الأمني والأستقرار السياسي والحد من تعاظم مكانة القطاع العام ودوره.
- ✓ تمويل القطاع الخاص .
- ✓ الشراكة بين القطاع العام والخاص . (بن زارع، 2016م، الصفحات 170-173)

ملامح ضعف الأداء الإقتصادي:

1-سيطرة الإقتصاد الموازي:يعتبر الإقتصادالموازي من أكثر الأنشطة الإقتصادية والتجارية مثارا للجدل (أ/حبيش ، 2015م، صفحة 282)، وقدد تعددت تعريفات الإقتصاد الموازي، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

- ✓ المجموعة الأولى وتشير إلى مفهوم السرية:أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من ابرزها:الإقتصاد التحتي،الإقتصاد الأسود،الإقتصاد الخفي،الإقتصاد السري وإقتصاد الأبواب الخفية.ولايمكن الجزم بأن كافة مفردات الظاهرة أعمالا غير مشروعة،ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة لكنها غير معلنة ولا تدخل ضمن دائرة الدخل الوطني الإجمالي.
- ✓ المجموعة الثانية وتشير غلى مفهوم اللانظامية:سميت الظاهرة وفقا لهذا المفهوم بعدة مسميات:الإقتصاد غير الرسمي،اللانظامي ،الغير المنظم...الخنلكنه مفهوم ضيق لا ياخذ في إعتباره الأنشطة غير المشروعة.
- ✓ المجموعة الثالثة وتشير إلى العلاقة بالإقتصاد الرسمي:من ابرز المسميات التي أستخدمت لتحديد الظاهرة مفهوما الإقتصادالظلي والإقتصاد الموازي ،ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الإقتصاد الرسمي بالظاهرة بإعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في وتتأثر بالإقتصاد الرسمي،فمعظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الإقتصاد الرسمي. (أ.بحياوي ، 2016م، صفحة 292)

خصائص االإقتصاد الموازي: ينفرد الإقتصاد الموازي بالعديد من السمات والخصائص التي تميزه عن الإقتصاد الرسمي وتعتبر هذه الخصائص بمثابة مؤشرات للإقتصاد الموازي،وتتعلق تلك الخصائص بالحجم والتنظيم وبطبيعة العمل والعاملين فيه وبطبيعة النشاط والمكونات،غير أن هذا الإقتصاد يتكون من مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتشابكة مع كافة أوجه الإقتصاد بما فيها القطاع الرسمي،وفي كافة المراحل الإنتاجية والتوزيعية والتسوقية والإستهلاكية والتمويلية ومن أهم خصائص هذا الإقتصاد: (توهامي و عامر ، 2020، صفحة 98)

إيجابيات وسلبيات الإقتصاد الموازي :

- ✓ **الإيجابيات:**

المرونة الكبيرة:فهو لا يحتاج إلى انظمة وقوانين معقدة ولا إلى مؤهلات علمية كبيرة أو مهارات خاصة أو تأمينا إجتماعية،وهو ما يسهل عملية الدخول إليه دون شرط أو قيد.

أسعار منخفضة: حيث عادة ماتباع السلع والخدمات المنتجة في إطار الإقتصاد الموازي بأسعار أقل بكثير مقارنة باسعار الإقتصاد الرسميوذلك بالنظر إلى الإعتبارات السابقة كإنعدام الضرائب وإنخفاض تكلفة اليد العاملة ،وغياب التأمينات والضمانات الإجتماعية.

النمو الإقتصادي والعمالة: يتمتع الإقتصاد الموازي بقدرته الكبيرة على إمتصاص معدل البطالة،وزيادة معدلات النمو الإقتصادي ،كما أنه يساهم في تكوين الأسواق وزيادة الموارد المالية.

محفز للإستهلاك: فقد اثبتت الدراسات أن نحو ثلثي الدخول الناتجة عن انشطة الإقتصاد الموازي يتم إنفاقها لاستهلاك منتجات القطاع الرسمي ،وهو مايعد حافزا لزيادة غنتاج القطاع الرسمي.

✓ **السلبيات:**

السياسة الإقتصادية الكلية: تقوم أغلب السياسات الإقتصادية الكلية على انظمة المحاسبة الوطنية التي تحصي الاقتصاد الرسمي فقط ، وفي ظل غياب إحصائيات الغقتصاد الموازي كالأنشطة الإقتصادية الموازية ،والتشغيل الموازي والأسعار الموازية،تتحيز بذلك الإحصاءات الإقتصادية الرسميةنوتصبح السياسات الإقتصادية معرضة لفشل يهدد التوتزن الإقتصادي الكلي.

الموازنة العامة: يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بسبب زيادة النفقات وتراجع الإيرادات،كما أن إنخفاض حجم الإيرادات يؤدي بدوره إلى إنخفاض الخدمات والمشاريع العامة التي تضمنها الحطوة في بعض القطاعات،كقطاع التعليم،الصحة،التيئة العمرانية وغيرها.

السياسة النقدية: يعتمد الإقتصاد الموازي في أنشطته على النقود السائلة،وفي ظل غياب الإحصائيات رسمية عن مقدار النقود السائلة المتداولة في الإقتصاد الموازي،فإن تأثير السياسة النقدية سوف ينحصر في الاحتياطات البنكية والجزء المتبقي من النقود السائلة المتداولة في الإقتصاد الرسمي،وفي هذه الحالة تتوقف فعالية السياسة النقدية على حجم التعاملات النقدية في الإقتصاد الموازي،والتي يمكن ان تؤثر بشكل سلبي على أهداف السياسة النقدية. (قوري ، تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC في الفترة(1970-2016)، 2018، الصفحات 39-38)

السياسة النقدية :هي مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شئون النقد والإئتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود او نوعية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الإقتصادية والهدف من التأثيرات إما إمتصاص السيولة الزائدة او تزويد الإقتصاد بتيار نقدي جديد. (السيد ، 1998م، صفحة 261)

أهداف السياسة النقدية: تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر النقدي والمصرفي والتحولات المستمرة التي تشهدها مختلف الاقتصاديات من حيث الأداء والسلوك وهناك شبه غتفاق حول أهداف السياسة النقدية والتي تتمثل في:

- ✓ مستوى مرتفع من العمالة.
- ✓ معدل نمو إقتصادي مرتفع .
- ✓ الاستقرار في المستوى العام للأسعار ما يؤدي إلى المحافظة على قيمة العملة .
- ✓ الاستقرار في أسعار الفائدة.
- ✓ استقرار أسواق الصرف الأجنبية(حماية القيمة الخارجية للعملة من خلال المحافظة على مستويات مستقرة نسبيا لسعر الصرف).

مكافحة الإختلال في ميزان المدفوعات . (أ.رحماني ، 2015م، الصفحات 126-127)

1-**إقتصاد الريع:** يشير الإقتصاد الريعي أو القائم على الريع إلى الإقتصاد الذي يتمحور اداؤه على إستغلال القطاع الريعي الذي يعتمد نشاطه على إستغلال الموارد الطبيعية البطينيةمثل:المحروقات في حالة دولة الجزائر وبالتالي يشكل اداء الإقتصاد الريعي خاصية عضوية لأداء الاقتصاد ككل . (براجي و أ.د شمام ، 2016م، صفحة 62)

فالإقتصاد الريعي هو إعتماد الدولة على مصدر واحد للريع(الدخل) وهذا المصدر غالبا مايكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز،بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية إمتلاكه ومشروعية توزيعه،ومشروعية بيعه . (معتوق ، بن حركو ، و حراث ، 2020م، صفحة 179)

2-الفساد الإقتصادي:ويعبر عنه بالهدر الإقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع،وتتمثل آثاره المباشرة في الهدر،أما الثار الغير المباشرة تتمثل في الخسائر الإقتصادييية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها. (صغيري ، 2020م، صفحة 331)

3-الإعتماد على برامج التمويل غير التقليدي: إن فعالية السياسة النقدية تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خرج الدورة المصرفية منخفضا غلى ادنى حد ممكن لتحقق ذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية إتجاه السلطة النقدية . (بن لخضر و فوزي ، 2020م، صفحة 324)

المبحث الثاني:مؤشرات الأداء الإقتصادي

إن قوة المؤشرات الإقتصادية دلالة على قوة إقتصاد الدولة ككل ، وفي هذا المبحث سيتم الطرق إلى أهم المؤشرات وأهم العناصر التي تندرج ضمنها.

المطلب الأول:مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلية

1-النمو الإقتصادي:

يقودنا تحديد مفهوم النمو الإقتصادي إلى تحديد مفهوم التنمية الإقتصادية ففي غالب الأحيان يفهم المصطلحان على أنهما يرمزان إلى الشيء نفسه لذا لابد من التطرق لمفهوم كل منها وأوجه الإختلاف بينهما.

النمو الإقتصادي : هو الزيادةالمستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي. (د. بن سليمان و د. نوي ، 2017م، صفحة 31)

التنمية الإقتصادية: هي سياسة طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي، أي تفاعل مجموعة قوى معينة خلال فترة زمنية معينة ينتج عنه حدوث تغيرات جوهرية في الإقتصاد القومي، وبالتالي إرتفاع الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد، هذه التغيرات تتعلق بـ:

- ✓ عرض عوامل الإنتاج الذي يتحدد بدوره بـ: إكتشاف موارد جديدة، تراكم رأس المال، إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج ، تحسين المهارات، نمو السكان.
- ✓ هيكل الطلب على المنتجات الذي يتحدد بدوره بـ: تحسينات في تركيبب السكان من حيث الحجم والسن، تحسينات في مستوى توزيع الدخل القومي، تحسينات في مستوى الأذواق. (أ. نيس، 2011م، صفحة 233)

نموذج الكلاسيك: تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو،بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية،ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان،ويمكن حصر اهم العناصر النظريةالكلاسيكية في النمو في مايلي:

الحرية الإقتصادية:ينادي الإقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية وأهمية حرية التجارة مع سيادة المنافسة الكاملة والإبتعاد عن أي تدخل للدولة في الحياة الإقتصادية،ذلك أن اليد الخفية هي التي تدفع بالدخل الوطني نحو القمة وتحقق التوازن الاقتصادي.

التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم:اعتبر الكلاسيك ان تكوين راسمالي مفتاح التقدم الإقتصادي لذلك أكدو على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات،كما أن الرأسماليون وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الإدخار عكس العمال الذين تميل أجورهم للاستقرار عند مستوى الكفاف،وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لا تمكنهم من تحقيق نسبة المدخرات ذات اهمية تذكر.

الربح هو الحافز على الإستثمار:يمثل الربح عند الكلاسيك الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على إتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والإستثمار.

ميل الأرباح للتراجع :تميل الأرباح للتراجع مع التقدم نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على تراكم الرأسمالي،ويفسر آدم سميث ذلك ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين،بينما يرى ريكاردو أن إرتفاع الأجور والربح الذي يتحقق بسبب ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية يحدث تراجعا في أرباح المشروعات الإستثمارية.

حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصل إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ذلك أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفافنوحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية تحد النمو الإقتصادي وتقوده إلى حالة السكون،أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة والذي يمثل بدوره عقبة أمام االتنمية. (صاري ، 2014-2015، الصفحات 85-86)

نموذج كينز:وأول مبدأ نادى به كينز هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الإقتصادي كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص ان يلعبه في تحقيق النمو الإقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض مايمكن ان ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز بناءا على نظرية مالثيوس المحرك الرئيس لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الإستهلاك مع الإدخار والإستثمار بناءا على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للإستثمار كما نادى كينز بإعادة توزيع الدخل بشكل عادل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة وذلك بسبب إرتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقات مما يعني زيادة الإستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي إعتبره المحرك الرئيس لإرتفاع الدخل القومي عكس ماتادت به النظرية الكلاسيكية.

نموذج النيوكلاسيك: والمبدأ الأساس في هذه النظرية هو أنه على الحكومات عدم التدخل في الإقتصاد وأن تحرير الأسواق والخصخصة وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة للوصول إلى التنمية الإقتصادية المنشودة هذه النظرية تقر بأن التخلف الإقتصادي هو نتيجة لعدم إستغلال الموارد الإقتصادية بكفاءة. (عمارة ، 2020م، صفحة 437)

محددات النمو:

1-كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي (معدل الدخل الحقيقي للفرد=الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/عدد السكان) .

2-كمية ونوعية الموارد الطبيعية:يعتمد النمو الإقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثال على ذلك درجة خصوبة لتربة والمياه وفرة المعادن والغابات وغيرها،ولكن هذه الموارد لا تحقق الأهداف الإقتصادية الا اذا استخدمها الإنسان بشكل جيد.

3-تراكم رأس المال:يجب التضحية بجزء من الإستهلاك الجاري للمجتمع لإنتاج السلع الرأسمالية ،تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الإدخار الذي يمثل التضحية بالإستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي لذلك المجتمع.

4-معدل التقدم التقني:وهو معدل التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة المخترعات والإبداعات التكنولوجية على المدى التطور الإقتصادي.

5-عوامل بيئية:لايمكن أن يحدث النمو الإقتصادي في بلد ما في فراغ فالنمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة منها السياسية نالإجتماعية،الثقافية والاقتصادية. (أ.د.الكاظمي النجف آبادي و مكي عباس السلطاني ، 2020م، الصفحات 129-130)

أنواع النمو الإقتصادي:

1- النمو الإقتصادي الموسع(Croissance extensive): يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

2-النمو الإقتصادي المكثف(Croissance intensive): يتمثل هذا النوع من النمو كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي. (ملواح و مكيد ، 2020م، صفحة 128)

2-**التضخم** :هو زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الإرتفاع في الاسعار (أ.د زينب و أ.د أسامة ، 2003م، صفحة 246)

هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية مركبة ومتعددة الأبعاد بمعنى أن لها عديدًا من الاسباب وعديدًأمن المظاهر والأشكال وعديدًا من الآثار وعلاقاتها تمتد في كافة قطاعات الإنتاج والتوزيع في اقتصاد المبادلة النقدية الرأسمالية. (أ.د زينب و أ.د أسامة ، 2003م، صفحة 250)

من أسباب التضخم : حسب النظريات الإقتصادية المفسر للتضخم فإن زيادة الطلب الكلي تعتبر من أهم أسباب التضخم (النظرية الكينزية)،ويستند هذا التفسير غلى قانون العرض والطلب،حيث أن سعر السلعة يتحدد في السوق عندما يتعادل الطلب على السلعة مع المعروض منها،فإذا حدث إفراط في الطلب الكلي لسبب من الأسباب مع بقاء العرض على حاله(أو زاد بنسبة أقل من زيادة الطلب) فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع سعر السلعة. يتعميم هذه القاعدة على مجموع السلع والخدمات،يمكن القول بأن زيادة الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وهذا مايسمى بتضخم الطلب، ومن الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب نجد:

- ✓ زيادة إنفاق الأفراد الذي غالبا مايخصص للإستهلاك على حساب الإدخار.
- ✓ زيادة إنفاق المشروعات بالموازاة مع تنامي إستثماراتها.
- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي بغرض رفع الأجور أو مواجهة النفقات المختلفة. (قوري ، محددات التضخم في الجزائر-دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الإنحدار الذاتي المتعدد الهيكليةsavar (2012/1970)، 2014م، صفحة 78)
- ✓ تضخم اسعار الواردات الغذائية وهو التضخم المستورد.
- ✓ الإنفاق الحكومي الكبير في دعم الموارد الأساسية.(رايس ، 2013م، صفحة 207)

أنواع التضخم:

التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج بنفس النسبة،حيث أن الزيادة في الطلب تكون أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات مما ينعكس اثره في ارتفاع الأسعار.

التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواعالتضخم بإرتفاع بطيء في الأسعار ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب في حين يبقى الرعض والإنتاج ثابتا فيؤدي ذلك غلى غرتفاع الأسعار.وقد ظهر هذا النوع من التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا في فترات الخمسينيات والستينات إبان الرواج الإقتصادي.

التضخم المكبوت:وهي حالة يتم خلالها منع الأسعارمن الإرتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون غرتفاع الأسعار، وغالبا مايظهر هذا النوع من التضخم في الإقتصاديات المخططة مركزيا.

التضخم المفرط:يعتبر هذا النوع من أشد واخطر انواع التضخم،وهو ناتج عن التوسع غير الطبيعي في كمية النقود او عن التغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود،وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى إنهيار العملة الوطنية. (د.سعيج، 2014م، صفحة 13)

3-البطالة: تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه إقتصاديات العالم،لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الإقتصادي،وهي غالبا تنتج عن زيادة السكان وعن المساكل الإقتصادية ،وهي ظاهرة عالمية لايخلو منها مجتمع من المجتمعات متقدمة كانت أو نامية،وتحظى دراسة البطالة بغهتمام العلماء والباحثين والسياسيين بالنظر لما لهذه الظاهرة من خصائص سواء من ناحية حجمها أو تطورها،أو من حيث اسبابها والعوامل التي تؤدي إليها ،وسواء كانت إقتصادية او سياسية أو سكانية أو تكنولوجية أو إدارية أو تنظيمية...إلخ أو بالنظر إلى أثارها على النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية.(أ.شلوف، 2017م، صفحة 439)

تعرف البطالة بأنها ظاهرة إقتصادية-إجتماعية مرضية وتتجلى في مطاردة عدد كبير من الراغبين في العمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل المتاحة أوزيادة عدد العاملين المتوفرين عن فرص العمل المتاحة(د.عليطو، د.أبو حلاوة، و علي منصور ، 2014م، صفحة 286)

كما يعرفها المكتب الدولي للعمل: تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16و59سنة ووجدو أنفسهم في يوم معين او أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

- ✓ **أن يكون الفرد بدون عمل:** ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان النشطين إقتصاديا ولا يعملون سواء كان ذلك بمقابل اجر أم لحسابهم الخاص.
- ✓ **ان يكون الفرد متاحا للعمل:**ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث،ومن ثم يتم إستبعاد كل الأفراد الذذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل كالطلبة الذين يبحثون عن عمل لكي يمارسونه في المستقبل،وكذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسئوليات العائلية.
- ✓ **أن يكون فرد باحثا عن العمل:**أي أن يكون الفرد قد إتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص،كالتسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أو الحكومية وغيرها من الطرق.

يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الشخص بطالا إذا توفرت فيه الخصائص التالية:

- ✓ ان يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15و60سنة.
- ✓ لايملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي عن عدد البطالين في الدولة،وتشير إلى أن الشخص الذي لايملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو مدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- ✓ ان يكون في حالة بحث عن العمل،حيث أنه قد يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل لكنه لايستطيع العثور عليه وأن يكون على إستعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك. (جليط ، 2016م، الصفحات 69-70)

أنواع البطالة:

1-البطالة الهيكلية:وهي التي تنجم عن بيئة الطلب الاجمال بسبب التغير في أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة حيت يؤدي النمو في النشاطات الإقتصادية وانكماشها.

2-البطالة الإحتكاكية:تنتج عن نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر للديهم فرص العمل.

3-البطالة الطبيعية:من الإستحالة ان تكون نسبة البطالة صفر في أي مجتمع وهي بمعنى اخر عدد الأشخاص العاطلين عندما يكون سوق العمل في توازن اي يكون إجمالي العرض من العمالة مساويا للطلب الإجمالي منها عند مستوى أجور معنى اي لا تتجاوز البطالة 5%.

4-البطالة الإقليمة:اذ تعرضت احدى الصناعات المهمة المرتكزة في إقليم إلى تدهور او إغلاق إحدى المنظمات الاقتصادية في إقليم معين لأسباب إقتصادية يؤدي إلى ظهور بطالة إقليمية أو هيكلية.

5-البطالة الإختيارية:وهي التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل ويفسر وجودها بالإرتفاع النسبي في تعويض البطالة.

6-بطالة الفقر: وهي الناشئة بسبب النقص في التنمية(نقص تنمية رأس المال بشقيه البشري أو المادي أو نقص الطاقة الإنتاجية بصفة عامة)،ان أفرادها لا يجدون في محيطها فرص للعمل الثابت والمستمر بعكس البطالة في الأصناف السابقة. (د.عباس إبراهيم الحسناوي ، 2016م، الصفحات 1297-1298)

كيفية قياس البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

تقوم الدول الخاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك باتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام،نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهضة،يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

عادة مايقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع(الفئة النشطة)عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

معدل البطالة=(عدد العاطلين عن العمل/الفئة النشطة)*100

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أولا يعملون إذا:

الفئة النشطة=العاملون+العاطلون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي وحتى غن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير او في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه،ولايجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة منهم:

الأفراد دون سن معينة:وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهو 15-16سنة فما دون،وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى .

الأفراد فوق سن معينة:هي سن التقاعد أو المعاش،وهو 65سنة فما فوق.

الأفراد من فئات معينة:

- ✓ هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس.
- ✓ الأفراد الذين لايطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لايبحثون عن العمل ولايرغبون فيه وذلك بإختيارهم في ظل الأجور السائدة.
- ✓ الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توافر فرص العمل المناسبة لهم. (عقون ، 2010/2009، الصفحات 4-5)

سعر الفائدة : سعر الفائدة :وتتحدد قيمة سعر الفائدة بتفاعل عرض أموال المدخرين والطلب عليها من قبل المقترضين وبذلك يمكن إعتبار سعر الفائدة كثمن.

تصنيفات سعر الفائدة: يمكن تصنيف سعر الفائدة إلى عدة تصنيفات نذكر أهمها:

- ✓ **تصنيف حسب الإستحقاق**: نميز هنا بين سعر ثابت وسعر قابل لتعديل وسعر متغير.
- ✓ **تصنيف حسب المدة**: يدخل هنا عامل المدة بين الآجال الطويلة والآجال القصيرة.

معدلات فائدة القصير الأجل: وهو ذلك المعدل الذي يسري على الديون القصيرة الأجل مثل القروض قصيرة الأجل وأوراق الديون قصيرة الأجل كسندات قصيرة الأجل.

معدلات الفائدة الطويل والأجل: يسري على الديون الطويلة الأجل مثل القروض طويلة الأجل وأوراق الدين طويلة الأجل كالسندات طويلة الأجل، وعادة ما تكون معدلات الفائدة طويلة الأجل أعلى من معدلات الفائدة قصيرة الأجل إلا في حالات إستثنائية تحدث في الركود الإقتصادي حيث تسود توقعات المستثمرين بإنخفاض معدلات الفائدة في المستقبل لذا تصبح معدلات الفائدة قصيرة الأجل أعلى من معدلات طويلة الأجل.

سعر الفائدة الحقيقي: هو سعر الفائدة المصحح بعد أثر التضخم، أي سعر الفائدة الإسمي مطروح منه معدل التضخم وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي هو يقيس التكلفة الحقيقية لإقراض ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية وكمية الإستثمار.

سعر الفائدة الحقيقي (F) = معدل التضخم(I) – سعر الفائدة الإسمي(R) .

سعر الفائدة الإسمي: هو سعر الفائدة المعلن عليه، أي سعر الفائدة الذي يدفعه المستثمرون عند إقتراض الأموال أو في الذ يدفعه البنك على الإيداعات.

أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: يعد البنك المركزي الجهة المسئولة عن تحديد أسعار الفائدة المصرفي الدائنة والمدينة،وتعرف أسعار الفائدة الدائنة على أنها المكافآت التي تدفع على الودائع الثابتة وودائع إدخار أي بمثابة العوائد النقدية التي يحصل عليها المودعون لقاء تخليهم عن السيولة النقدية خلال مدة زمنية معينة بينما تعرف أسعار الفائدة المدينة بأنها الكلفة التي يتحملها المقترض عند إقتراضه هذه الأموال من البنوك وتعتمد في تحديدها أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع من البنوك للحصول على الأموال ومن ذوي الأموال الفائضة(المدخرين) وكذلك على سعر إعادة الخصم للبنك المركزي.(طوير و مختاري ، 2021م، الصفحات 5-6)

4–الدين العام(المديونية): يرى البعض أن المقصود بالدين الخارجي أنه تلك المبالغ التي إقترضها إقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أة عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لإلتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة. (جنوحات ، 2005م/2006م، صفحة 26)

كما حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وبنك التسويات الدولية) سنة 1988م المديونية والديون الخارجية على أنها قيمة الإلتزامات القائمة والموزعة، في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معينة لغير المقيمين لدفع الأساس مع أو بدون فائدة أو دفع فائدة أو بدون أساس. (غزالي ، 2004م، صفحة 05)

المديونية الخارجية هي إتفاق بين حكومة وإحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع إلتزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها عند عقد القرض. (عزيزي و جعفري ، 2017م/2018م، صفحة 08)

أسباب تفاقم أزمة المديونية الخارجية: يمكن أن نرجع أسباب تفاقم المديونية الخارجية إلى أسباب خارجية وأخرى داخلية، أي أسباب ترجع الدائن وأخرى إلى المدين.

أولا: أسباب خارجية(أسباب متعلقة بالدائن):أهم العوامل الخارجية المباشرة التي تقف وراء تفاقم وإنفجار الازمة هي:

إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، تغيرات اسعار النفط ، تدهور شروط التبادل التجاري الدولي، تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات البلدان النامية.

ثانيا: أسباب داخلية(اسباب المتعلقة بالمدين): من الأسباب الداخلية التي أدت إلى تعقد ازمة المديونية الخارجية نذكر: الإعتماد المتزايد على التمويل الخارجي، غياب سياسات سليمة لعملية التنمية، سوء التسيير، تهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية، التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف و عدم وجود جهاز مركزي موحد يشرف على الإقتراض الخارجي.

مزايا وعيوب القروض الخارجية:

توجد لها عدة مزايا في كافة النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإستراتيجية، وأهمها:

- ✓ القيام بعملية إعادة التوزيع الموارد الإقتصادية ورفع قدرة الدولة على إستيراد مستلزمات الإنتاج.
- ✓ زيادة التكوين الرأسمالي من خلال ما يتم توفيره بواسطة القروض الأجنبية من إمكانات وفرص لإستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية وتطوير ودعم الطاقات الإنتاجية.
- ✓ توفير فرص تدريب للكوادر المحلية في الدول المقرضة في المجالات التكونولوجية المتقدمة.

- ✓ سداد العجز في الموارد المحلية بما يضمن تطوير الطاقات الإنتاجية وزيادة فرص العمل بالمجتمع.

عيوب الإقتراض الخارجي: تتمثل عيوب لمسألة الإقتراض الخارجي،في الآتي:

- ✓ وجود تأثيرات سلبية في أسعار صرف العملات خاصة عند عمليات سداد تلك القروض.
- ✓ يُستلزم من الدولة المقترضة أن تُحقق فوائض تُمكنها من تسديد مستحقات القروض في مواعيدها.
- ✓ مثل فوائد القروض عبئًا ثقيلاً على إقتصاد البلد المقترض.
- ✓ ربما يتم إستخدام القرض كسلاح بيد الدولة المقرضة للتأثير في المواقف السياسية، مما يخلق ضعفا في مواقف البلد المقترض. (د. السيد أحمد ، 2021م، صفحة 56)

أنواع الديون:

- ✓ الديون الخارجية التي تقي مدتها عن سنة.
- ✓ الديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة إذا كانت ديون غير مضمونة من جانب الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية.
- ✓ الإرتباطات الخارجية التي لم يوافق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها.
- ✓ غالبا لاتتضمن أرقام الديون الخارجية القروض العسكرية.
- ✓ الديون مستحقة الأداء بالعملة المحلية للبلد المدين مثل ديون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية لبعض الدول النامية وتدفع بعملة الدولة المدينة.
- ✓ وأخيرا وليس ذلك أقل أهمية لاتتضمن الأرقام المنشورة عن الديون الخارجية للبلدان النامية للإلتزامات الناشئة عن تواجد الإستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه الدول. (د.السليماني ، الصفحات 21-22)

المطلب الثاني :مؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجية

1. **رصيد ميزان المدفوعات:** يعرف بأنه سجل منظم او بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الإقتصادية الخارجية،التي تتم في مدة معينة من الزمن غالبا ماتكون سنة،بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي أي غير المقيمين،والتي تنشأ عنها حقوق لتلك الدول على العالم الخارجي او ديون وإلتزامات عليها إتجاه العالم الخارجي.(دراجي ، 2020/2019، صفحة 14)

يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع،كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي،او عند وضع السياسات المالية والنقدية،لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والاشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.(دراجي ، 2020/2019، صفحة 15)

خصائص ميزان المدفوعات:

عدم استقرار أسعار الصادرات: لاتقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك لعدة متغيرات إقتصادية هامة كمستوى الدخل،ومستوى التشغيل والإستهلاك والإدخار والإستثمار ،وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الإستيراد-في المدى الطويل-على قدرتها على التصدير.كما يؤثر تذيذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا،حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة،وذلك بإعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزانن المدفوعات،فلما يفوق تيار خروج الأموال للإستثمار في الخارج في فترة ما،تيار دخول عوائد الإستثمار بالخارج ،فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات،وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد،ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات،وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات.أما الإنخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من إنخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن حجم الصادرات،وهذا راجع إلى إرتفاع الميل الحدي للاستيراد،وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

إنخفاض معدل التبادل الدولي:يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات(أيPx/Pm). ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي:

- ✓ مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).
- ✓ المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها،ممايؤدي بالضرورة إلى إنخفاض أسعارها.
- ✓ إختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية،حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة،ممايؤدي في حال إنخفاض الأسعار،بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية،ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ضعف القاعدة الإنتاجية: تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر،مما يجعل هذه الإقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها ،وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية في السوق الداخلي أو الدولي. (الجوزي، الصفحات 229-230)

أهمية ميزان المدفوعات: يحضى ميزان المدفوعات بإهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:

- ✓ يعتبر واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، حيث أنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي والتغير في إحتياطاته من الذهب والعملات الأجنبية.
- ✓ إن هيكل هذه المعاملات الإقتصادية يعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل الصادرات والمنتجات، بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الإستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف...إلخ.
- ✓ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية.وبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الإقتصادية.
- ✓ يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العمومية على التخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

- ✓ إن المعاملات الإقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة إندماجه في الإقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

وبعدما تعرفنا على أهمية ميزان المدفوعات نأتي الآن ونستعرض أهم العوامل المؤثرة فيه. (بن عياد ، 2017م/2018م، الصفحات 4-5)

العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:

التضخم: يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدولة العربية إلى زيادة الطلب على الواردات على العكس من ذلك يؤدي إنخفاض الدخل إلى إنخفاض الطلب على الواردات.

الإختلاف في أسعار الفائدة: يؤدي التغير في سعر الفائدة إلى التأثير على حركة رؤوس الأموال، حيث يؤدي إرتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق الأموال إلى الداخل بهدف إستثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال.

سعر الصرف: تؤثر التغيرات في سغر الصرف على ميزان المدفوعات، يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى جعل أسعار الواردات أكثر جاذبية للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى جعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. (بن عياد ، 2017م/2018م، صفحة 5)

2- الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة.فالتغيرات التي تحدث على مستوى الصادرات والواردات بالإضافة إلى الفارق بينهما يسمى الميزان التجاري خلال فترة زمنية (عادة 3أشهر) وبالتالي فهو يبين حركة الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، بينما تعتبر الواردات مصدرا لفقدان العملة الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية. (لرحالي و بوعافية ، 2019م، صفحة 114)

ويقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية،أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف إستخدامه حاليا،وهو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة. (بلحاج، 2013-2014م، صفحة 7)

أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما

1-الحساب الجاري السلعي(حساب التجارة المنظورة): ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية (الملموسة) ويمكن حسابه بطرح صادرات السلع الملموسة من واردات الدولة من السلع الملموسة.

2-الحساب التجاري للخدمات(حساب التجارة غير المنظورة): ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل والتأمين والسياحة إلى جانب الخدمات الحكومية ويمكن حسابه بطرح صادرات الدولة من الخدمات من وارداتها من الخدمات. (لرحالي و بوعافية ، 2019م، صفحة 114)

أسباب إختلال الميزان التجاري :تختلف الأسباب الإقتصادية للإختلال في الميزان التجاري بإختلاف الدول، ويمكن تمييزها بين أسباب إقتصادية وغير إقتصادية.

أولا: أسباب إقتصادية : تتمثل الأسباب الإقتصادية للإختلال في الميزان التجاري فيما يلي:

1-التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري، فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية. فسيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي حدوث إختلال في الميزان التجاري للدولة والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، فذلك يوسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتلي يحدث إختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

2-أسباب هيكلية: وهي المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات وهذا يطبق على إقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي إعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية مما يحل بالطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق المحلية.

3-أسباب دورية: وتشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الإقتصادية التي تمر بها الدولة، ومنها:

- ✓ الأزمات الإقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأس المالية المتقدمةوإنعكساتها على الدول النامية كون أسواق هذه الأخيرة تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.
- ✓ تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب.

- ✓ العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعرفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها وإنشاء تكتلات إقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة.

ثانيا: أسباب غير إقتصادية: تتمثل الأسباب غير الإقتصادية للإختلال في الميزان التجاري فيما يلي:

عوامل طبيعية: ويقصد بها الكوارث الطبيعية مما قد يؤدي إلى إنخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

التطور التكنولوجي: وما يرافقه من إختراعات خصوصا في الدول المتقدمة والتي قد تخفف تكاليف ونفقات الإنتاج وبالتالي إنخفاض الاسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن إستعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية فيختل الميزان التجاري.

الظروف السياسية: كالحروب أو المقاطعات الإقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الإستهلاكية بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة إرتفاع أسعار صادراتها.

العمالة: الإضطرابات التي تنتج عن اليد العاملة كالإضرابات مثلا يكون لها أثر على الدولة لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف وبالتالي زيادة الواردات وإنخفاض الطلب على العملة المحلية، ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير. (ليسع و العلي ، 2019/2018م، الصفحات 16-17)

العوامل المؤثرة على الميزان التجاري: هناك العديد من العوامل يمكن أن تؤثر على ميزان التجاري ومن أهم العوامل نذكر مايلي:

التضخم: يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وإنخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الإقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية معينة في السنة أي أن الPIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين إنخفاض الدخل القومي يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها.

التغيرات في أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن

سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل اسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح اسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. (عبد الخالق و بوخلط ، 2019/2018م، الصفحات 42-43)

الفرق بين الميزان التجاري الإيجابي و الميزان التجاري السلبي: يتمثل الفرق بين قسمي الميزان التجاريفي الآتي:

الميزان التجاري الإيجابي: هو الذي تكون فيه صادرات بلد ما من السلع والخدمات أكثر من وارداتها من السلع والخدمات وهذا مايسمى بالفائض في الميزان التجاري ، وفي هذه الحالة يتسم إقتصاد هذا البلد بالإستقرار وهناك أمثلة على ذلك مثل الصين، ألمانيا وروسيا.

الميزان التجاري السلبي: هو الذي تكون في واردات بلد ما من السلع والخدمات أكبر من صادراتها، وهذا مايسمى بالعجز في الميزان التجاري.

وفي هذه الحالة يتسم إقتصاد البلد بعدم الإستقرار، ولكن لايجب أن نصنف ذلك بأنه سابي ولكنه يعتبر حدث دوري متصل بالدورة الإقتصادية، وهذا يحدث في البلدان ذات الإقتصاد المتناميمثل اليابان، البرازيل والمكسيك. (عبلاوي و مهداوي ، 2017م/2018م، صفحة 16)

عناصر الميزان التجاري: تتمثل عناصر الميزان التجاري في الصادرات والواردات، فالصادرات تعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع للعالم الخارجي ، بمعنى آخر تمثل جزءًا من الطلب على الناتج الوطني.

وتعرف أيضا بأنها سلع وخدمات وأصول رأس مالية تباع إلى دول في الخارج أي يمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية أو تكون تدفقات الأصول الرأسمالية، مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للإقتصاد القومي.فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك كلما إنخفضت المكونات السلعة للصادرات وإرتفعت درجة تركزها دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية،لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة إرتباطابتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية والتخلف للإقتصاد القومي.

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم إستعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق إستيراد السلع والخدمات من خارج حدودها، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة ونصيب فيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الإقتصاد القومي ودرجة إرتباطه وتبعيته للخارج، ويعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية، ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها، حيث تسجل صادرات السلع في الجانب الدائن و واردات السلع في الجانب المدين. (عبابشة و حمودة ، 2016م/2017م، الصفحات 76-77)

2.سعر الصرف:الصرف الأجنبي أو مايطلق عليه بالتحويل الخارجي ،هو العملية التي يتم بمقتضاها إستبدال العملة المحلية بعملات أجنبية،أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية . (د.فليح ، 2004م، صفحة 57)

يعتبر سعر الصرف قناة ربط بين إقتصاد مفتوح وباقي إقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية في ضوء تشابك وتتداخل العلاقات الإقتصادية الدولية، فضلا عن الأزمات الإقتصادية الدورية والمفاجئة يصبح الإختيار بين أنواع أنظمة أسعار الصرف مرهونا بمعطيات وظروف والواقع الإقتصادي لأي بلد. (م.م. إبراهيم إسماعيل، م.د. محسوم فرج، و م.م.طه بلال ، 2019م، صفحة 115)

أنواع سعر الصرف: عادة ما يتم التميز بين عدة أنواع من سعر الصرف :

سعر الصرف الإسمي: يعرف سعر الصرف الإسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية ندون إبراز القوة الشرائية للعملة.فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.

ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما،ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض،وبدلالة نظام سعر الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية،وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية،فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر،وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

سعر الصرف الفعلي:يعرف سعر الصرف الفعلي من وجهة نظر بعض الاقتصاديون على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية،حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية،وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية. (أ.هداجي و د.بن سعيد ، 2015م، الصفحات 59-61)

سعر الصرف التوازني: هو سعر الذي يؤدي إلى التوازن المستقيم لميزان المدفوعات، عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. (بوترعة ، 2015م/2016م، صفحة 31)

والذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية لسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي ينسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستقيم في ميزان المدفوعات. (مخيش ، 2018م/2019م، صفحة 13)

طرق تحديد سعر الصرف:

الحالة الأولى: حيث تقوم السلطات النقدية والمالية بالتدخل في سوق الصرف للحد من التذبذبات العريضة لاسعار صرف عملتها، بالإضافة إلى أنه قد توجد في بعض البلدان أسواق سعر صرف موازية يتم فيها تبادل العملة المحلية وعدة عملات أجنبية جنبا إلى جنب إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الظغوط المالية والإقتصادية التي تواجه البلد.

الحالة الثانية: يتم تداول العملات في أسواق الصرف المحكومة بأسعار البيع والشراء ومنه قوى الطلب والعرض على العملة، حيث أن الطلب على عملة معينة يعني عرض لعملة أخرى، فالطلب على عمل أجنبية يعني العرض للعملة الوطنية والعكس صحيح ويعمل الطلب والعرض على العملات على إحداث سعر الصرف في السوق وسعر الصرف كأي سعر آخر يتحدد بمجموعتين من العوامل هي الطلب والعرض.

الحالة الثالثة: السعر المتوازن للعملة يمكن إعتباره بديلا لتقدير التعرفة الجمركية وذلك على أساس أن التعريفة الجمركية تعتبر أسلوب وقائي يستخدم لموازنة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية عند الحدود التي تتناسب مع الطلب الأجنبي، وبعبارة أخرى عندما يتساوى الطلب المحلي على العملات الأجنبية بغرض الإستيراد مع الطلب على العملة الوطنية في حالة التصدير إلى الخارج.

ويقصد بسعر الصرف التوازني ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي بين الكمية المطلوبة والمعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال .

الحالة الرابعة: مرونة الطلب والعرض وذلك من خلال وجود قوى تدفع بسعر الصرف إلى التوازن ونقصد بمرونة الطلب أي درجة أو مدى إستجابة الكمية المطلوبة من عملة ما للتغير الحاصل في سعر الصرف ويمكن أن يتبين من خلال مايلي:

تخفيض قيمة العملة --- إرتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية في الوطن ---إنخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالعملة الأجنبية في السوق الخارجية--- زيادة الطلب الأجنبي --- زيادة الكمية المعروضة من النقد الأجنبي في الوطن. (بوسعيد ، 2012م/2013م، الصفحات 26-28)

أهمية سعر الصرف: يمكن توضيح أهمية سعر الصرف فيما يلي:

- ✓ يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة الإقتصادية التتؤثر في متغيرات الإقتصاد الوطني ومن ثم في التجارة الخارجية بين الدول والمتاثر بها أيضا.
- ✓ يمكن إختيار سعر الصرف المرآة العاكسة التي تظهر وضوح العلاقة بين صادرات و واردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة ولهذا يمكن القول بان سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حرا دون قيود.
- ✓ يعتبر أداة ربط بين الإقتصاد المفتوح وباقي إقتصاديات العالم فيلعب دورا بارزا في قدرة الإقتصاد التنافسية وبالتالي في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي. (باب، 2017م/2018م، صفحة 05)

2.الإستثمار الأجنبي المباشر: حيث يعرف على أنه إستثمار طويل الأجل ويضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في إقتصاد ما (ممثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام في إقتصاد آخر. (خيري توفيق و الشيخ عبد الله ، 2008م، صفحة 26)

كما يعرفه "Raymond Bertrand" بأنه :مساهمة إستثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة اخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو إسترجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب.فهو وسيلة تحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة من خلال إنشاء مؤسسة. (د.سيتي و أ.بن ناجي ، 2019م، صفحة 58)

مميزات الإستثمار الأجنبي المباشر: حيث تتمثل هذه المميزات فيما يلي:

- ✓ ينطوي هذا النوع من الإستثمار على تصدير أو تدفقر رؤوس الأموال من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، وقد تتضمن رؤوس الأموال إلى جانب حصص الملكية أشكالا أخرى من التدفقات تشمل الآلات التكنولوجية، المعرفة، والمهارات الإدارية.
- ✓ تشمل هذه الظاهرة على وجوب أن يتمتع المستثمر الأجنبي بالقدرة على التسيير وسلطة إتخاذ القرار سواء بصفة مستقلة أو بالإشتراك مع المستثمر المحلي حسب شكل الإستثمار.
- ✓ يتم الإستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق وينفذ من خلال وسائل متعددة نذكر من بينها إنشاء أو توسيع شركة المساهمة في شركة جديدة أو موجودة، قرض طويل المدى من الشركة الأم إلى الشركة التابعة في الدولة المضيفة طالما أن هذا القرض سيفضي إلى السيطرة على الأموال المستخدمة للإنتاج في الخارج.
- ✓ هذا النوع من الإستثمار ينطوي على تملك جزئي أو كلي للمشروع الإستثماري إضافة إلى كونه إستثمار طويل الأجل. (عنيبة و صيدون ، 2018م/2019م، الصفحات 11-12)

فهو يمثل(دولة المستثمر الأجنبي)إلى دولة أخرى مضيفة، ومستقبلة لاستثمار حقيقي طويل الأجل، ينتج فيه سيطرة جزئية أو كلية للمستثمر الأجنبي فيصاحب تحويل ، ع الإدارية منها والفنية مات المشروّ على مقو الأموال انتقال المعدات والآلات والخبرات والمعارف إلى الدولة المستقبلة، لتصبح العلاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة .ّ وهو بذلك يختلف عن مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يسمى بالاستثمار في المحافظ المالية، باستثمار الأجانبي في الأوراق المالية المصدرة من طرف دولة أخرى. (مزيان و حليمي، 2021م، صفحة 547)

محددات الإقتصادية الإستثمار الأجنبي المباشر:

حجم السوق: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق بإتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح. نستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين وهما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالين ومقياس عدد السكان فالمقياس الأول يمكن إعتباره مؤشرًا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لإحتمالاته المستقبلية، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع هذا يؤدي لمزيد من الإتفاق من الأفراد على السلع والخدمات،وبغرتفاع عدد الأفراد اي السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستُضَخ في هذه الأسواق كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات

المتعددة الجنسية، كما يعتبر محدد حجم السوق وإحتمالات النمو محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل إستثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف. (كاكي ، صفحة 70)

سياسات إقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة إقتصادية كلية مُرحبة بالإستثمار وتتمتع بالإستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمارات بصفة عامة، والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها غشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن غهتمامها بتحرير الإقتصاد والإنفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات اساسية لتدفق الإستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري، ولايتحقق هذا إلا بوجود قوانين واضحة ومحفزة على الإستثمار وجاذبة له،ذلك بأن تقدم الدولة المضيفة المزيد من التسهيلات والتحفيزات للمستثمرين الأجانب، وتتخللص من ملكيتها وتسييرها للمؤسسات الإقتصادية بخوصصتها حتى تكون هناك عدالة بين المستثمرين المحليين والأجانب، إذ يصبح دور الدولة كمراقب ومنظم للإقتصاد فقط، كما يجب على الدولة إزالة جميع العقبات المعوقة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة عصرنة النظام المصرفي والبنكي وجعله يتماشى والمتغيرات الجديدة(سرعة في التحويلات والمعاملات) بالإضافة إلى الوضوح والشفافية للوصول إلى المعلومات من طرف المستثمرين الأجانب، وأخيرًا تطبيق برامج صحيحة للإصلاح الإقتصادي وذلك بالتحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري. (كاكي ، صفحة 71)

درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي: يميل الإستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الإقتصاديات المقترحة وبعيدا عن الإقتصاديات المغلقة، وإتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق(عناصر الإنتاج)، وبما ان المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الإقتصادية، وبعيدا عن فرض القيود فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الإقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي ضمانا للعائد الكبير، وتنفر من الإقتصاديات المغلقة، التي بطبعها تضع قيودا على حركة التبادل الدولي التجاري وعلى حركة عناصر الإنتاج.

تعزيز التعاون الإقتصادي الإقليمي والجهوي والدولي: إن التكتلات الإقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تُعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينيةن مما يعزز فرص الإستثمارات البينية التي

تؤدي إلى دفع التنمية الإقتصادية بهذه البلدان، وأيضا إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينها وطلباً للفرص المتاحة فيها.

القوة التنافسية للإقتصاد الوطني: تمثل القوة التنافسية للإقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الإستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للإقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الإستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن إزدياد المركز التنافسي معناه إزدياد قوة وقدرة الإقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وإمتصاصها مما يشجع على المزيد من فرص الإستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي. (كاكي ، صفحة 72)

القدرة على إدارة الإقتصاد الوطني: إنتقالات الإستثمارات الأجنبية وإستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الإقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الإقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف، ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الإقتصادية على إدارة الإقتصاد القومي،قيام الإدارة الإقتصادية بالإحتفاظ بمجموعة من الإحتياطات ومدى ثباتها وإستقرارها وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الإقتصاد القومي، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الإستثمارات الأجنبية. (كاكي ، الصفحات 72-73)

خلاصة الفصل :

بالنظر إلى صعوبة دارسة موضوع الأداء الاقتصادي بسبب تعدد جوانبه ومؤشارته المختلفة، كان لازما علينا تقديم حدود موضوعية في شكل أهم المؤشرات الإقتصادية، في سبيل تبسيط وتأطير هذه الدارسة ، علينا تقديم حدود موضوعية في شكل أهم المؤشارت الاقتصادية حيث تم اختيار هذه المؤشرا ت على أساس أنها العناصر الأساسيةالمكونة لأبرز هدف تسعى إلى تحقيقه السياسات الاقتصاديةألا وهو الاستقرار الاقتصادي، حيث يتطلب هذا الأخير عدم وجود تقلبات كبيرة في النشاط الاقتصادي على وجه العموم ، وثبات المستوى العام للأسعار والحفاظ على مستويات منخفضة ، من التضخم خصوصا، والاستقرار الاقتصادي لا يعني الركود والجمود في الأنشطة الاقتصادية، بل يعني الاستمرار في زيادة مستوى الإنتاج وتوفير مناصب العمل وبالتالي التقليل من حدة البطالة وبلوغ مستويات نمو مرتفعة .

من أهم مؤشراته النمو الإقتصادي، البطالة والتضخم ، الإستثمار الأجنبي ، الدين العام ، سعر الصرف ورصيد الميزانية ،وهذا ماسهل علينا القيام بالدراسة التطبيقية من خلال الفصل الثالث.

الفصل الثالث:العلاقة بين الفساد ومؤشرات الأداء الإقتصادي

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى دراسة العلاقة بين الفساد و مؤشرات الأداء الإقتصادي في الجزائر وللقيام بذلك نلجأ الى دراسة معمقة و أخرى تطبيقية تكون بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع (ARDL) ونموذج شعاع الإنحدار الذاتي(VAR)و ذلك لإختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و قصيرة الأجل و يمكن توضيح ذلك في المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الإطار النظري لعلاقة الفساد بمؤشرات الأداء الإقتصادي ، وسنتناولفيه خمسة مطالب حول أثر الفساد على النمو الإقتصادي، أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر ، أثر الفساد على الإنفاق الحكومي ، أثر الفساد على القطاع الضريبي ، أثر الفساد على القطاع الضريبي ، أثر الفساد على الإيرادات العامة .

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لعلاقةالفساد بمؤشرات الأداء الإقتصادي في الجزائر ، وسنتناول فيه أربع مطالب حول التعريف بالنموذج ، متغيرات الدراسة ، الدراسة القياسية للمتغيرات، نتائج الدراسة .

المبحث الأول:الإطار النظري لعلاقة الفساد بمؤشرات الأداء الإقتصادي

يؤثر الفساد على الأداء الإقتصادي من خلال آليات متنوعة،فرغم أن أعضاء الفساد المنتج والفعال يوردون بعض إيجابيات الفساد في هذا الجانب كإنخفاض تكالفي الصفقات إلا أن تأثيره على الإقتصاد كبير (عثمان صالح ، 2018م/1440هـ، صفحة 28)7

المطلب الأول:أثر الفساد على النمو الإقتصادي

أولا:الأثر الإقتصادي للفساد على التنمية :

- ✓ الفساد يخفض الإستثمار والنمو الإقتصادي يؤخره إلى حد كبير.
- ✓ يقلل من فعالية تدفقات المعونة من خلال تخويل الأموال.
- ✓ يؤدي إلى خسارة في الإيرادات الضريبية وإلى العواقب سلبية في الميزانية.
- ✓ يؤدي إلى خفض نوعية البنية الأساسية والخدمات العامة.
- ✓ يشوه تكوين الإنفاق الحكومي .
- ✓ يشوه تخصيص الموارد ويقوض المنافسة في السوق.
- ✓ أنه يضر المستهلكين ودافعي الضرائب.
- ✓ إنخفاض التصنيفات الإئتمانية البلد.
- ✓ تقليص حجم النشاطات التجارية مع الدول الأخرى،وتخفض النمو. (أ.الركيبات ، 2015م، صفحة 56)

وهذا يعني جود أثر سلبي للفساد على التنمية الإقتصادية وهذا ما يتطابق مع ماتوصلت إليه دراسة **(metarref, benlahbib, & bahloul, 2021)**،إلا أنه هناك من دعم الفرضية القائلة بأن الفساد مفيد للنمو الإقتصادي ،في ضل وجود مستوى محدد من الفساد يمكن أن تتغير بعده العلاقة إلى آثار عكسية. وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة **(بن زمرة و بن عبو ، 2021م).**

ثانيا: تأثير في النموالإقتصادي:

إن الفساد يفوض النمو الإقتصادي على المدى البعيد،فإيطاليا مثلا يؤدي إنخفاض زهيد للفساد إلى زيادة في النمو بحوالي 0.3% فالفساد الإداري يضعف ويعرقل النمو الإقتصادي بطرق شتى فهو يضعف الإستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا إقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع،كما يخلق جو من عدم الثقة ويقلل الحوافز المشجعة للإستثمار.

كما يؤدي الفساد إلى تقليل الربح لأن مدفوعات الفساد كبيرة إنما تمثل عبئًا إضافيا على المشروع وتزيد من تكاليفه،بل يعتبرها البعض ضريبة ضارة بالإستثمار.

وهذا مايعني وجود أثر سلبي للفساد على النمو الإقتصادي وهذا مايتفق مع نتائج دراسة (**جلولي ، بومدين ، و بن عياد ، 2020م**)ودراسة(**غزازي و صغيري ، 2020م**)ودراسة (**د.قديد، تأثير الفساد على النمو الإقتصادي في البلدان العربية، 2018م**)ودراسة(**د.السيد سيد أحمد و فتح لله ، 2017م**)ودراسة(**د.مفيد ذنون و عدنان دهام ، اثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسة الحكم، 2012م**).

وقد أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997م أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين وإن هناك علاقة سلبية بين تفشي الفساد ومستوى الإستثمار في الإقتصاد القومي فكلما زادت درجة الفساد قل حجم الإستثمار والعكس.

كما يضعف الفساد من التنمية الإقتصادية بما يؤدي إليه من الهبوط بجودة البنية الأساسية لأن جزء من الموارد التيي كان ينبغي أن توجه إليه المشروعات العامة لإقامة بنية أساسية تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الإستهلاك الخاص للتنفذيين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المسؤوليات.

كما يؤثر الفساد سلبا على نمو الدخل القومي حيث يؤدي إلى تراجع معدلات الإدخار والإستثمار ومن ثم زيادة القيمة المضافة إلى الدخل القومي. (عثمان صالح ، 2018م/1440هـ، الصفحات 28-29)

ثالثا: التأثير في الإستثمار الخاص (المحلي):يتجنب المستثمرين عادة البيئة التي يشيع فيها الفساد،لأنه يضطر إلى دفع الرشاوى المادية والعينية،التي تمثل للمستثمرين ضرائب إضافية تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال،مما يدفعهم إلى تقليل الإستثمار في هكذا بيئة،ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الإقتصادي.

أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الإقتصادي،وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات ،فقد يوجد الفساد لكنه لايكون عائقا للنمو الإقتصادي كما في تجربة جنوب شرق آسيا. (أ.الركيبات ، 2015م، الصفحات 56-57)

ورغم وجود آراء تقول بأن الفساد يؤدي إلى تعزيز السوق وزيادة الكفاءات والإستثمارات الخاصة،ولكن الأدلة التجريبية تكشف أن الفساد ساهم فعلا في خفض الإستثمارات الخاصة،فاصحاب المشاريع يدركون بأن جزءا من الأموال المعدة للإستثمار ستذهب لدفع الرشاوى.ويتم عمليا تسليم الرشاوى المطلوبة عادة قبل إصدار أي تصاريح لصالح المشروع،وهذا مكلف جدا بالنسبة للفقراء وقد يجتنبون الإستثمار في كثير من المشاريع،مما يسبب إنخفاض

الإستثمار المحلي الخاص ويؤثر سلبيًا بشكل مباشر وغير مباشر على النمو الإقتصادي. (الخاقاني ، 2008م/1429هـ، صفحة 74)

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الإقتصادية ،دراسة أعدها **شانغ جين وي -shang jin wei** في بحث له بعنوان "الفساد في التنمية الاقتصادية "استخدم فيها أمثلة من البلدان الآسيوية لتوضيح تلك الآثار يمكن إستعارضها كما يلي :

هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان ،تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الإستثمار/الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-1985 على ثابت ومؤشر الفساد،فإن النقطة المقدرة للميل هي 0.012 ولتوضيح الأثر الكمي للفساد نعمل عينة حسابية على الفلبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفيا التي تبين أدني درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها(1)درجة حسب مؤشر التجارة الدولية (**Business International Index(BI**،ودرجة الفساد للفلبين حسب نفس المقياس بلغت(6.5) درجة،فإذا استطاعت الفلبين أن تخفض مستوى الفساد إلى مستوى سنغافورة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ،فان الفلبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي بمعدل(6.6) نقطة مئوية،أي (0.0125(1-6.50))=0.066 ،وهذة تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات. (أ.الركيبات ، 2015م، صفحة 57)

المطلب الثاني:أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر

ولعل أهم مايعوق النمو الإقتصادي هو أن الفساد طريق لدرع الإستثمار الأجنبي المباشر.ورغم الأدلة التي تشير إلى أن الفساد يحد من الإستثمار الأجنبي،تدور مناقشة واسعة بشأن أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر جذبت الكثير من الإهتمام لدى الإقتصاديين فمنهم من يرى أثر الفساد ضئيل جدا زمنه من يراه كبير.

إن بعض الدراسات تشير إلى أن الفساد سبب إنخفاضات كبيرة في الإستثمار الأجنبي المباشر (الخاقاني ، 2008م/1429هـ، صفحة 74) وهذا مايتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (**د.ستي و أ.بن ناجي ، 2019م**) ودراسة (**جغلاف و شرماط ، 2022م**) ،و من خلال دراسة مجموعة من بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً مصدراً إلى (41)بلداً مضيفا قام بها **شانغ جين وي shang-jin wei**في التسعينات،وجد أدلة واضحة على أن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الإستثمارات الأجنبة.فإذا أرادت الهند مثلا تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة إلى مستوى الفساد في السنغافورة المقدر بدرجة واحدة، فإن أثر ذلك على جذب الإستثمارات الأجنبية سيكون مساويا لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة22%.

إن كثير من البلدان الآسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لإغراء الشركات المتعددة الجنسية لجذب استثماراتها والعمل بها،فالصين مثلا وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين إضافة إلى ثلاثة سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة،وإذا كان هذا الإجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية،فهذا يشير الى إرتفاع درجة الفساد في الصين.إن البلدان الآسيوية تستطيع أن تجذب الإستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا إستطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها. (د.محمد سالم الجمل ، 2014م/1435هـ، صفحة 570)

المطلب الثالث: أثر الفساد الإقتصادي على الإنفاق الحكومي

لاشك أنه يترتب على الفساد تشويه النفقات العامة ،حيث يتم توجه الجزء الأكبر من الموارد العامة إلى الإنفاق على الإحتياجات ذات مبالغ كبيرة مثل التسليح ومجالات الإستثمار المفتوحة للرشوة ،وذلك حتى يضمن المسئولون الحصول على رشاوى كبيرة بدلا من الإنفاق على إحتياجات ضرورية ذات مبالغ أقل ،لذا نجد أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وتتجه إلى الإنفاق أكثر على المجالات الإستثمار وغيرها من المجالات المفتوحة للرشوة ،فالمسئولون المرتشون يبددون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل إبتزاز رشاوى كبيرة منها.

فإنتشار الفساد وشيوعه في القطاع الحكومي يؤثر سلبا على تخصيص النفقات العامة ،الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع من هذا الإنفاق وليس أكبر نفع ممكن منه، وعليه فإنه يترتب على إنتشار الفساد وشيوعه في مجتمع ما سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع أويكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية كالإنفاق على القطاع الصناعي أو الزراعي أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية.

يضاف إلى ذلك أن الفساد مرتبط بإرتفاع مستويات الإنفاق العسكري ،حيث كشفت الدراسات عن وجود علاقة موجبة دالة وثابتة بين مؤشرات الفساد وإرتفاع مستوى الإنفاق العسكري ،نظرا لما يتضمنه هذا الإنفاق من عتاصر يصعب على هيئات المراقبة أو المجالس التشريعية الحكم على مصداقيتها وما يوفره من فرص كبيرة للرشوة من خلال إدعاء السلطات ضرورة السرية في شراء الاسلحة.

فالإنفاق الكبير على بنود متخصصة مثل شراء الأسلحة وغيرها من البنود التي يصعب تقدير قيمتها السوقية يفضي إلى إتاحة مزيد من الفرص المربحة للفساد ،كما قد تكون فرص جي الرشاوي أوفر فيما يتعلق بالبنود التي تنتجا شركات تعمل في أسواق إحتكار القلة حيث يوافر الريع ،كما أنه من البديهي توقع أن يكون جمع الرشاوى الضخمة أسهل في مشاريع البنية الأساسية الكبيرة أأو معدات الدفاع ذات الطابع التكنولوجي المرتفع منه فيما يتعلق بالإنفاق

على الكتب المدرسية مثلا او دفع رواتتب المدرسين ،وكذلك قد تكون فرص جمع الرشاوى وافرة في ترويد مباني المستشفيات ,احدث المعدات الطبية،في حين تكون محدودة بشكل كبير في دفع رواتب الأطباء والممرضين.

كما أن الفساد سيترتب عليه أن تنفيذ المشروعات العامة وإجراء المناقصات سيتم بدرجة عالية من التحيز وبالتالي سيتم إستيراد المواد الخام والآلات والمعدات من الدول بعينها في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو أقل ثمنا مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة الأخرى يضاف إلى ذلك أنه في ضل الفساد الإقتصادي سيتم إرساء المناقصات والمشروعات الهامة على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في أي دولة.

والفساد يؤدي إلى وجود الإنفاق التبذيري الذي يحدث بسبب غياب المساءلة مثل الإمتيازات المفرطة التى تعطى لمن يتولى المناصب الكبرى في الدولة والتي لاتقف عن المؤسسة التي يتولاها هذا المسئول،ولكنها تمتد أيضا إلى بيته وأسرته وأعماله الخاصة،وكل ذلك من الموازنة العامة للدولة ،فضلا عن الإنفاق غير المبرر الذي تمليه العلاقات غير المتكافئة مع الدول الصناعية كالإنفاق على السلاح،وتمويل الحروب ،أو المشاركة في الحروب مباشرة ،وكذلك الإنفاق التبذيري على الإعلام الدعائي الذي يجمل إخفاقات الحكومة ،وكذلك ماتحرص عليه الحكومة عادة مت تدعيم موقعها الأمني والإقتصادي من خلال إنفاق غير مبرر على الأمن والمخابرات وشراء الولاءات وتحقيق التأييد الخارجي ولاسيما من القوى الكبرى أومن مرتزقة الفكر والإعلام. (د.نزيه عبد المقصود ، 2013م، الصفحات 113-115)

يؤثر الفساد سلبا على الإنفاق العام من خلال تغيير وجهته الأساسية فالحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلا إلى توجيه وصرف نفقاتها على المشروعات ووجوه إنفاق يسهل فيها الحصول على الرشوة والعمولات وإخفاؤها وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو في إنتاجها أو شرائها كالإنفاق العسكري،حيث توجد علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد وذلك بسبب غنعدام الرقابة على هذا النوع من الإنفاقنحيث يتسم بالسرية التامة من ناحية وضخامة مدفوعاته،مما يسمح بالحصول على عمولات كبيرة من ناحية أخرى وفي مقابل هذا يقل الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية نظرا لإنخفاض عائد الفساد فيها. (عثمان صالح ، 2018م/1440هـ، صفحة 30)، وهذا ما يتطابق **مع دراسة (طبايبية ، مرابط ، و بوهرين ، 2020م)حيث** توصلت إلى وجود أثر سلبي للفساد على الإنفاق الحكومي في حالة دول المينا با فيها الجزائر.

المطلب الرابع: أثر الفساد الإقتصادي على القطاع الضريبي

ذكرنا سابقا في أشكال الفساد الإقتصادي التهرب الضريبي ،وبالتالي فإن هذا الفساد من شأنه أن يحدث خسائر في الأيرادات الضريبية عندما يأخذ شكل التهرب الضريبي ،أوإساءة إستخدام الإعفاءات الضريبية ،أو دفع مبالغ مالية للمسئول الضريبي المعني.

والفساد الإقتصادي يحدث آثارا سلبية خطيرة على القطاع الضريبي وهذا يتفق مع نتائج دراسة (**د.غزازي و د.صغيري، 2020م**) يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ عندما يخترق الفساد القطاع الضريبي فإن هذا من شأنه أن يدفع بعض الممولين إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءا ضريبيا يخالف الحقيقة ومن ثم يتمكن هؤلاء الممولين وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية ،في الوقت الذي يتقدم فيه الممولين الأمناء بإقرارات صحيحة تطابق الحقيقة ولا تخفض من مقدرتهم الحقيقة على الدفع معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني الإخلال بمبدأ العدالة الأفقية التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي المقدرة المتساويةعلى الدفع ،ومن ناحيةأخرى فإن هذا يعني إخلالا بمبدأ العدالة الرأسية التي تقضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي المقدرة المختلفة على الدفع ،الأمر الذي يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد الإقتصادي بمبدأ العدالة الإجتماعية في توزيع الأعباء العامة.
- ✓ إنتشار الفساد في القطاع الضريبي يترتب عليه وجود مقدرة زائفة على الدفع للأفراد الذين ينهمكون في الممارسات الفسادية،الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل.
- ✓ إن واضعي السياسة المالية للدولة يضعون في إعتبارهم الإيرادات الضريبية عند توقع الإيرادات العامة للدولة ،فإن كانت الطاقة الضريبية على غير المتوقع فإن هذا يعني أن الحكومة لن تستطيع تحقيق ما ينده المجتمع من أهداف مختلفة ،سواء فيما يتعلق منها بتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ،أو تمويل الإنفاق العام ،أو تمويل الخدمات الإجتماعية ،أو غيرها من الخدمات الجديرة بالإشباع والتي يتم إشباعها بالقدر الكافي .وأمام هذا الوضع الذي خلقه الفساد في القطاع الضريبي تجد الدولة نفسها مضرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي كانت ترمي إلى تحقيقها للمجتمع.
- ✓ الفساد يخفض من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة االحكومة على جمع الضرائب،الأمر الذي يضيع على البلاد مبالغ كبيرة كان يمكن الحصول عليها لولا الفساد ،فالممارسات الفاسدة في القطاع الضريبي تلحق ضررا كبيرا بإيرادات الدولة إذا أخذنا في الإعتبار أن مايقارب 98%من الميزانية الدولة تعتمد على عائدات الضرائب.

- ✓ إنخفاض معدل نمو الإيرادات العامة خاصة الضرائب والجمارك التي يؤدي الفساد إلى التهرب من دفعها هذا يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المديونية المحلية إلى زيادة معدل التضخم في الأسعار المحلية ومن ثم الدخول الحقيقة للمواطنين. (د.نزيه عبد المقصود ، 2013م، الصفحات 117-119)

المطلب الخامس: أثر الفساد على الإيرادات العامة

يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة خاصة الضرائب والرسوم الجمركية حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الإقتصاديين إلى دفع الرشاوى والعمولات لمفتشي الضرائب والجمارك حتى يستفيدو من معاملة خاصة تصل إلى حد خفض قيمة إلتزاماتهم الضريبية أو حتى التهرب الكامل من دفع الضرائب والرسوم في بعض الحالات،هذا بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها بين الحين والآخر.

إن الحكومة تخسر دخولا ضخمة من الإيرادات المالية المستحلة لخزينة الدولة،بسبب الرشاوى التي يتقاضاها موظفو الدولة حتى يتجاهلو جزء من الإنتاج أو الدخل أو الواردات في تقييمهم للضرائب المستحقة على هذه الأنشطة الإقتصادية.

إن كل ما سبق وتحدثنا عليه يؤدي إلى خسارة الإقتصاد وضياع موارد الدولة،الأمر الذي يزيد من تراكم الديون المحلية،بالإضافة إلى إستمرار العجز في الميزانية العامة وتسهم ضالة الموارد المالية للدولة في خفض الإنفاق العام الذي يمس قطاعات حيوية كالسكن،الصحةوالتعليم...إلخ وهذا ماتم التوصل إليه في دراسة (**د.مفيد ذنون ، تأثير الفساد على الأداء الإقتصادي للحكومة، 2010م**) ،وقد يدفع الوضع إلى الإصدار النقدي الجديد أو الإقراض الداخلي أو الخارجي وما ينجم عن ذلك من تزايد حجم الديون وفوائدها. (عثمان صالح ، 2018م/1440هـ، الصفحات 29-30)

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لعلاقة الفساد بالأداء الإقتصادي

خصصنا هذا المبحث للقيام بالدراسة من خلال الطرق القياسية والتحليل الكمي للمتغيرات بإستخدام الأسلوب المناسب الذي يتماشى و نوع البيانات بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تنفي أو تقبل الفرضيات المطروحة والإجابة على التساؤلات المطروحة .

المطلب الأول: التعريف بالنموذج

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد أثر الفساد على مؤشرات الأداء الإقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1996م إلى 2020م، ويمكن صياغة النماذج بصيغتها الرياضية كما **يلي**:

INF=f(CORR)…….……(1)

FDI=f(CORR)……..……(2)

GDPPC=f(CORR)…….……...(3)

ER=f(CORR)…….……..……(4)

IND=f(CORR) ……..(5)

Bub=f(CORR)……..(6)

حيث تتمثل المتغيرات التابعة:التضخم(INF)، الإستثمار الأجنبي المباشر(FDI)، النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(GDPPC) والذي يعبر عن النمو الإقتصادي، سعر الصرف(Bub)، المديونية (IND)و رصيد الميزانية(DI)،أما عن المتغير المستقل يمتثل في مؤشرالرقابة على الفساد(CORR).

إعتمدت دراستنا القياسية على إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)في الجزائر بالإعتماد على سلسلة من البيانات السنوية من الفترة الممتدة من 1996م إلى 2020م.حيث تعتبر منهجية حديثة طورها كل من PESARAN(1997)، SHINAND ANDSUR(1998)،وكل من PESARAN ET AL(2001)، يتميز هذا الإختبار بأنه لايتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى(pesaran)أن إختبار الحدود في (ARDL)يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية،ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها(0)Iأو متكاملةمن الدرجةالأولى(1)Iأو خليط من الإثنين،الشرط الوحيد لتطبيق هذا الإختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(2) .

إن نموذج (ARDL)يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطارالعام (LAURENCESON AND CHAL 2003)، كما أن نموذج الـ (ARDL)يعطي أفضل للمعلمات

في الأمد الطويل وأن إختبارات التشخيص يمكن الإعتمادعليها بشكل كبير(GERRARD AND GODFREY)، ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير والأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر إتساقامن تلك التي في الطرق الأخرى.(زدون، 2015م، صفحة 138)

ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة(n) نستخدم عادة معيارين هما(AIC)و (SC) حيث يتم إختبار طول الفترة التي تدني قيمة كل من(AIC)و (SC).(زدون، 2015م، صفحة 139)

ويكتب نموذج(ARDL(p,q,q بالصيغة العامة كما يلي:

$$Y_t = c_0 + c_1 t + \sum_{i=1}^{p} \phi_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_i X_{t-i} + u_t$$

لإختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج(UECM)، يقدم كل من PESARAN ET AL(2001) منهجا حديثا لإختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة (BOUNDS TESTINGAPPROACH) أي طريقة إختبار الحدود.(زدون، 2015م، صفحة 139) ويقاس على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = c_0 + c_1 t - \alpha(Y_{t-1} - \theta X_{t-1}) + \sum_{i=1}^{p-1} \psi_{yi} \Delta Y_{t-i} + \omega' \Delta X_t + \sum_{i=0}^{q-1} \psi'_{xi} \Delta X_{t-i} + u_t$$

بحيث معامل سرعة تعديل والرجوع إلى الوضع التوازني:

$$\alpha = 1 - \sum_{j=1}^{p} \phi_i$$

ومعاملات الأجل الطويل:

$$\theta = \frac{\sum_{j=0}^{q} \beta_j}{\alpha}$$

وتقاس معلمات نموذج تصحيح الخطأ البديل(AlternativeEC)كما يلي:

$$\Delta Y_t = c_0 + c_1 t - \alpha(Y_{t-1} - \theta X_t) + \sum_{i=1}^{p-1} \psi_{yi} \Delta Y_{t-i} + \omega' \Delta X_t + \sum_{i=0}^{q-1} \psi'_{xi} \Delta X_{t-i} + u_t$$

ومن أجل إختبار الحدود نتبع منهجية على الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: إستخدام إحصائية (F)ونختبر الفرضيتين التاليتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0^F: \alpha = 0 \cap \sum_{j=0}^{q} \beta_j = 0 \\ H_1^F: \alpha \neq 0 \cup \sum_{j=0}^{q} \beta_j \neq 0 \end{cases}$$

الخطوة الثانية: إذاتم رفض الفرضية الصفرية H_0^F نستخدم إحصائية (t-statistic) ونختبر الفرضيتين التاليتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0^F: \alpha = 0 \\ H_1^F: \alpha \neq 0 \end{cases}$$

الخطوة الثالثة: إذا تم رفض الفرضية البديلة H_1^Fنستخدم إختبار(waldtastS) وإختبار ما إذا كانت المعلماتθ تختلف إحصائيا عن الصفر.

وعلى هذا الأساس يمكن إعتبار وجود علاقة طويلة الأجل(علاقة تكامل مشترك) إذا تم رفض الفرضية الصفرية في جميع الخطوات الثلاث.(صغيري، غزازي، و بولصنام، 2021م، الصفحات 94-95)

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة

إعتمدت الدراسة القياسية على إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في الجزائر، بالإعتماد على سلسة من البيانات السنوية من الفترة الممتدة من1996 إلى 2020 ، مستمدة من بيانات البنك الدولي من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) و مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) و مصروفات البنك الجزائري(ABE) ، و الجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة ومصدر البيانات كمايلي :

الجدول رقم(3–1): يمثل شرح متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

وحدة القياس: الدولار الأمريكي

الرمز	المتغير	المصدر
CORR	مؤشر السيطرة على الفساد*	WGI
	Control of corruption : estimate	
INF	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	WDI
	Inflation . prices paid by consumers (annually%)	
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	WDI
	Foreign direct investment . net inflows (balance of payments . at current US dollar rates)	
GDPPC	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	WDI
	GDP per capita	
ER	الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010 = 100)	WDI
	The real effective exchange rate index (100=2010)	
IND	أرصدة الدين الخارجي(%من إجمالي الدخل القومي)	WDI
	Indebtedness(of the gross national income)	
BUB	رصيد الميزانية	ABE
	Budget balance	

المصدر: من إعداد الطالبتان

***مؤشر السيطرة على الفساد:** يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في تطوير الإقتصاد وجذب الإستثمارات. (بن عزوز، 2016، صفحة 207)

المطلب الثالث: الدراسة القياسية للمتغيرات

سنعتمد في هذا الجزء على أربعة خطوات ، بحيث يتم دراسة استقرارية المتغيرات حسب كل من ديكي فولر الموسع و فيلبس بيرون ، ثم اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق ثانيا، ثم ثالثا يتم تقدير نموذج بإستخدام برمجيتي (**Eviews12**) و**(Stata17)**، و أخيرا سيتم إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج .

1- إختبار جذر الوحدة(Unit Root Test):

الخطوة الأولى إجراء إختبار جذر الوحدة (UR) لتحديد مدى إستقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وعند أي مستوى من الفروق يتحقق الإستقرار، بهدف التأكد من أنها ليست مستقرة من الدرجة الثاني(2)Iأو أكثر، لأن منهج (ARDL)لاينطبق إلا على المتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر(0)Iأو من الدرجة الأولى (1)Iأو خليط مابينهما.(بوعزة و رتيعة ، 2019م، صفحة 62)

أما بالنسبة لإختبار (PP) والذي يفضل إستخدامه في حالة إنخفاض عدد المشاهدات، مستقرة عند (0)I. (بوعزة و رتيعة ، 2019م)

وبالتالي تسمح نتائج الإختبارات بتطبيق نموذج (ARDL)والذي لديه قدرة عالية على التعامل مع السلاسل الزمنية من درجات تكامل مختلفة.

الجدول رقم(3-2): نتائج إختبار الإستقرارية (إختبار جذر الوحدة)

نتائج كل من إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)وفيليبس بيرون(PP)

Phillips-Perron (PP)			Dickey-Fuller(ADF)			المتغيرات
Levels	First diff	Decision	Levels	First diff	Decision	
-0.216727***	-4.128109***	I(1)	-0.129726***	-4.131659***	I(1)	CORR
-7.624273**	---------	I(0)	-7.784127**	---------	I(0)	INF
-3.243486**	---------	I(0)	-3.256532**	---------	I(0)	FDI
-1.177351***	-7.054888***	I(1)	-1.514360***	-7.136534***	I(1)	GDPPC
-1.525810***	-4.700206***	I(1)	-1.251966***	-4.68591***	I(1)	ER
-4.827315***	---------	I(0)	2.487214***-	---------	I(0)	IND
-0.389540***	-4.837194***	I(1)	-0.445550***	-4.829565***	I(1)	BUB

(*) (**) (***) تشير الى مستوى معنوية 10 % 5 % 1 % على التوالي .

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

الجدول رقم(3-2):يوضح نتائج إختبارات الإستقرارية حسب الإختبارين(ADF)و(PP) نلاحظ كل من المؤشرات الآتية : التضخم (INF)، الإستثمار الأجنبي المباشر(FDI) والمديونية(IND)أنها مستقرة في المستوى(LEVEL)

ومتكاملة من الدرجة(I(0)، بينما أظهرت النتائج أن المتغيرات: مؤشر الرقابة على الفساد(CORR)، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPC)، سعرالصرف(ER) ورصيد الميزانية(BUB)مستقرة بعد إجراء الفرق الأول(I(1).

2-إختبار فترة الإبطاء المثلى:

حسب الملحق رقم (09) بإعتبار معيار **(Schwarz criterion)** أنسب معيار لهذا الغرض في حالة العينات الصغيرة، حيث يتم إختيار طول الفترة التي تدني قيمة (SC)حيث أثبت أن النموذج الأمثل في كل مرة على التوالي: ARDL (1,0) لكل من النموذج الأول والثاني والتالت والخامس والسادس، ماعدا النموذج الرابع حيث أن النموذج الأمثل هو ARDL(1 ; 1).

3-إختبار التكامل المشترك:

المرحلة الموالية بعد كشف طول الفجوات سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال إختبارات الحدود (TestsBound)وذلك لتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك (علاقة طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج ، وتعتمد إختبارات الحدود (BT)على التحليل (PSSF-Test) حيث يتم حساب قيم (F-Stat)الإحصائية لإختبار المعنوية المشتركة لمعلمات المتغيرات طويلة الأجل من خلال مقارنتها بالقيم الحرجة المقدرة لها وفقا لتقديرات(PSS) الجدولية، فإذا كانت قيمة (F-Stat)المحسوبة تتجاوز القيم الحرجة الجدولية، فإنه يتم رفض فرض العدم ($\mathbf{H_0}$)الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وقبول الفرض البديل($\boldsymbol{H_1}$)الذي يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بغض النظر إذا كانت متكاملة من الدرجة I(0)أو I(1)للمتغيرات. بينما إذا كانت قيمة (F-Stat)المحسوبة أقل من القيم الحرجة الجدولية فإنه يتم قبول فرض العدم ($\mathbf{H_0}$).(بوعزة و رتيعة ، 2019م، صفحة 63)

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الفساد و المتغيرات التابعة ، سوف نقوم بإستخدام إختبار الحدود(**Bound test**)،بحيث :

$\mathbf{H_0}$:لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل

$\boldsymbol{H_1}$: يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل

و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-3): يمثل نتائج إختبار التكامل المشترك (Bound test)

النموذج	F-Statistic	قيمة Fالجدولية	مستوى المعنوية		
			%1	% 5	%10
INF	31. 558	I(0)	8.453	5.550	4.381
FDI	5.257				
GDPPC	1.175				
ER	1.414	I(1)	9.771	6.540	5.233
IND	5.519				
Bub	3.440				

(0)و(1) تمثل الحدود الدنيا و العليا للقيم الحرجة

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Stata17)

الجدول رقم (3-1) : يوضح نتائج إختبار التكامل المشترك التي تشير إلى وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الرقابة على الفساد و التضخم (INF)حيث أن قيمة (F stat) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى I(1)للقيمة الجدولية لها عند مستوى معنوية 10 % ، 5 % ، 1% . ولذا فإنه يتم رفض **فرض العدم** H_0 وقبول **فرض البديل** H_1

يوجد تكامل مشترك بين مؤشر مراقبة الفساد و المؤشرين (الإستثمار الأجنبي المباشر و المديونية) حيث أن قيمة F المجدولة أكبر من الحد الأعلى (1) Iعند مستوى معنوية 10 **% لذا فإنه يتم رفض فرض العدمH_0 و قبول فرض البديل H_1**.

بينما نلاحظ أن قيمة (F stat) المحسوبة أصغر من قيمة F المجدولة عند مستوى معنوية 10 % ، 5 % ، 1% ،و هذا ما يؤكد عدم وجود تكامل مشترك بين مؤشر الرقابة الفساد و المؤشرات (نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (GDPPC) ، سعر الصرف(ER)، رصيد الميزانية (BUB) ،أي إنعدام وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهم **ومنه نقبل فرضية العدمH_0** .

تحليل معامل تصحيح الخطأ و معلمات الأجل الطويل و القصير:

✓ **تحليل معامل تصحيح الخطأ:**

الجدول رقم (3-4) :يمثل نتائج معامل تصحيح الخطأ(ADJ)

المتغيرات	Coefficient	T-Statistic	Prob	النموذج الأمثل
INF	-.8537705	-7.90	0.000	(1.0)
FDI	-.6186161	-3.04	0.006	(1.0)
IND	-.1845426	-4.40	0.000	(1.0)

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Stata17)

الجدول رقم (3-4) : يظهر لنا معامل تصحيح الخطأ للمتغيرات كلها ذو إشارة سالبة ، و قيمة الإحتمال الحرج كلها معنوية عند مستوى (1%)، مما يؤكد على وجود تكامل مشترك و علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة بإتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل .

حيث أن:

- ✓ يتم تصحيح الصدمات على المتغير التابع المتمثل في التضخم (INF) في الأجل القصير و العودة للوضع التوازني بحوالي 427 يوم في الأجل الطويل .
- ✓ آلية تصحيح الخطأ في الأجل الطويل الاختلالات في الإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير يتم تصحيحها بحوالي 590 يوم من أجل العودة الى الوضع التوازني في الأجل الطويل .
- ✓ أما بالنسبة للمديونية يتتم تصحيح الصدمات في الأجل القصير بحوالي 1977 يوم من أجل تحقيق توازن في الأجل الطويل .
- ✓ **معلمات الأجل الطويل (LR)** :

الجدول رقم(3-5):يمثل نتائج معلمات الأجل الطويل (LR)

المتغيرات	Coefficient	T-Statistic	Prob	النموذج الأمثل
INF	0.0367651	1.18	0.251	(1.0)
FDI	-.6378836	-0.49	0.628	(1.0)
IND	-.9691439	-3.61	0.002	(1.0)

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Stata17)

الجدول رقم(3-5) يوضح نتائج معلمات الأجل الطويل (LR)حيث تشير إلى :

- ✓ أن تقديرات التضخم جاءت بإشارة موجبة (علاقة طردية) و غير معنوية ،وهذا راجع إلى أن التضخم في الجزائر يعرف مستويات مقبولة لم تجتز عتبة التضخم التي تؤدي إلى وجود تأثير سلبي.
- ✓ أما بالنسبة للإستثمار الأجنبي فوجود أثر سلبي(علاقة عكسية) وغير معنوي وهذا راجع إلى عدم نجاعة آليات جذب الإستثمار الأجنبي التي إتخذتها الجزائر في السنوات الأخيرة ، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها تقارير الهيئات العالمية(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مؤشرات المخاطر القطرية...) حول مناخ الإستثمار السلبي وعدم الإستقرار الذي تعلافه الجزائر، وكذلك قاعدة 51، 49 التي تجعل الحصة الكبرى للدولة الجزائرية هذا لم يساعد على جذب الإستثمارات.
- ✓ بالنسبة للمديونية فقد أخذ تقديرها نتيجةسالبة (علاقة عكسية) وهو ما كان متوقعا و هي تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية غير أنها كانت دالة إحصائيا عند مستوى(1%)،حيث قدرت بنسبة المعنوية لـ(0.002) و هذه النتائج ترجع إلى الإجراءات المختلفة التي إتخذتها الدولة الجزائرية لمكافحة الدين الخارجي والداخلي أهمها :
- ✓ ترقية الصادرات خارج المحروقات (التنويع الاقتصادي) .

- ✓ تشجيع الاستثمارات PME، PMI (ANSEJ).
- ✓ التمويل الغير التقليدي (ضخ النقود) سياسة نقدية توسعية.
- ✓ تقليص المديونية والخروج من دائرة الدين الخارجي (FMI- OMC).

تقدير معلمات الأجل القصير(SR):

الجدول رقم (3-6):يمثل نتائج معلمات الأجل القصير (SR)

المتغيرات	Coefficient	T-Statistic	Prob	النموذج الأمثل
INF	.0532742	2.84	0.010	(1.0)
FDI	.3893438	0.65	0.520	(1.0)
IND	-.1066473	-2.50	0.021	(1.0)

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Stata17)

الجدول رقم (3-6): يوضح نتائج معلمات الأجل القصير (SR) مما يشير الى :

- ✓ توجد علاقة طردية ومعنوية عند مستوى (5%)، بين مؤشر التضخم (INF) ومؤشر الرقابة على الفساد، أي زيادة الرقابة على الفساد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم ب (0.0532742%) و هذا ما لايتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية إلا أنه لم يصل إلى مستويات مترفعة .
- ✓ وجود علاقة طردية وغير معنوية عند مستوى (5%)، بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومؤشر الرقابة على الفساد وهذا لايتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن الفساد في مجال الإستثمار يؤدي إلى تشويه الحوافز مما يجعل الأفراد يوظفون طاقاتهم في البحث عن المنافع الريعية وإنجاز الأنشطة عن طريق ممارسات الفساد.
- ✓ وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى (5%)، بين المديونية (IND) ومؤشر الرقابة على الفساد، أي زيادة مؤشر الرقابة على الفساد بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان المديونية بـ (6.33 %) وهذا يتوافق منطق النظرية الاقتصادية وهذا راجع إلى الإجراءات المختلفة التي إتخذتها الدولة الجزائرية لمكافحة الدين الخارجي والداخلي أهمها :
- ✓ ترقية الصادرات خارج المحروقات (التنويع الاقتصادي) .
- ✓ تشجيع الاستثمارات PME، PMI (ANSEJ).
- ✓ التمويل الغير التقليدي (ضخ النقود) سياسة نقدية توسعية .
- ✓ تقليص المديونية والخروج من دائرة الدين الخارجي (FMI - OMC) .

5-إختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم :

يمكن إجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية يتم الحكم من خلالها على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المعلمات المقدرة في كل من الأجل الطويل و القصير كما هو مبين بالجداول التالية:

1-النموذج الأول :

الجدول رقم (3-7): يمثل نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول

Prob	القيمة	الإحصائية	إسم الإختبار		الإختبار
			Lags		
0.9036	0.015044	F-statistic	1	Breusch-Godfery LM	الإرتباط الذاتي
0.8932	0.018040	Chi-Square (2)			
0,5279	0.660815	F-statistic	2		
0,4582	1,560854	Chi-Square (2)			
0.7421	0.418197	F-statistic	3		
0.6676	1.563792	Chi-Square (2)			
0.8292	0.366314	F-statistic	4		
0.7533	1.90449	Chi-Square (2)			
0,671698	0,795892	Jarque-Bera	Jarque-Bera		التوزيع الطبيعي
0,6464	0,445592	F-statistic	Breush-pagan		عدم ثبات التباين
0,6135	0,977034	Chi-Square (2)			
0,5382	0,392302	F-statistic	Ramsey-Test		إختبار مدى ملائمة تحديد النموذج

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

1.1-إختبار الإرتباط الذاتي (Autocorrelation): بحيث:

H_0 : يعاني النموذج الأول من وجود مشكلة الإرتباط الذاتي.

H_1 : لا يعاني النموذج الأول من وجود مشكلة الإرتباط الذاتي.

يتم ذلك من خلال (Breusch –Godfrey)و المعروف بإختبار (LM Test) ، و ذلك كما هو موضح بإيجاز في الجدول رقم (3-7) ، و يلاحظ من الجدول أن قيمة كل من (F-statistic) ، (Chi-Square) أكبر من مستوى معنوية 5%، وهذا يعني عدم قبول فرض العدم H_0 ، وقبول الفرض البديل H_1وبالتالي لا يعاني النموذج الأول من وجود مشكلة الإرتباط الذاتي .

أما بالنسبة لمشكلة التعدد الخطي يلاحظ حسب الملحق (16) أن قيمة (VIF) أقل من (05) ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

2.1-إختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test) : بحيث :

H_0 : يعاني النموذج الأول من مشكلة عدم ثبات التباين .

H_1 : لايعاني النموذج الأول من مشكلة عدم ثبات التباين .

وذلك بهدف التأكد من تحقق إفتراض ثبات التباين الحد العشوائي الذي يمثل أحد الإفتراضات الأساسية التي تبنى عليه طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، و يتم ذلك من خلال إختبار (Breush-pagan) ، و ذلك كما هو موضح بإيجاز في الجدول رقم (3-7) ، و يلاحظ من هذا الجدول أن قيمة كل من (F-statistic) ، (Chi-Square)، غير معنوية مما يعني رفض فرض العدم H_0 ، و بالتالي ، لايعاني النموذج الأول من مشكلة عدم ثبات التباين .

3.1- إختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) : بحيث :

H_0 : التوزيع لايأخذ الشكل المعتدل الطبيعي

H_1 : التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي

و ذلك بهدف التأكد من أن النموذج يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي ، وبالتالي ، يتفق مع إفتراضات طريقة المربعات الصغري (OLS) التي تم إستخدامها ، وذلك من خلال إختبار (Jarque-Bera)المبينة بالجدول (07) ، و يلاحظ أن قيمة المعلمات الخاصة بهذا الإختبار (JB) غير معنوية عند مستوى 5 % ، مما يعني رفض فرض الصفريH_0 ، وقبول الفرض البديل و عليه التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي .

4.1-إختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey Reset):بحيث :

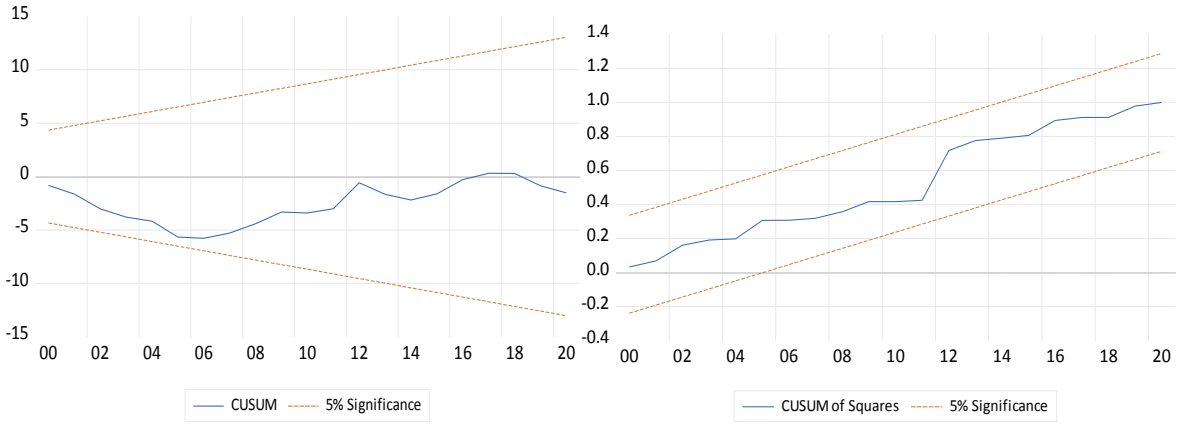
H_0 : ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج

H_1 :عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج

و ذلك بإختبار عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج و صحة الشكل الدالي ، و من خلال نتائج الجدول (3-7) يلاحظ أن الإحتمال لإحصائية الإختبار غير معنوية عند مستوى 5% ، و بالتالي قبول الفرضH_1التي تؤكد عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج .

5.1-إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج (Stability): وذلك من خلال إختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي ، و إختبار (CUSUMSQ) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي ، و يتضح من هذين الإختبارين كما هو مبين بالشكل رقم(01) أن كل من مجموع البواقي و مجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5%، و مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية و عليه توضح نتائج الإختبارات السابقة ملائمة النموذج الأول المستخدم و أن نتائجهتتسم بجودة توفيق مرتفعة .

الشكل رقم(3-1):يمثل نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي



المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

2-النموذج الثاني :

الجدول رقم(3-8):يمثل نتائج الإختبارات التشخيصية للنموذج الثاني

الإختبار	إسم الإختبار		الإحصائية	القيمة	Prob
		Lags			
الإرتباط الذاتي	Breusch-Godfery LM	1	F-statistic	0.139121	0.7131
			Chi-Square (2)	0.165792	0.6839
		2	F-statistic	0.743013	0.4890
			Chi-Square (2)	1.740923	0.4188
		3	F-statistic	0.527460	0.6691
			Chi-Square (2)	1.939350	0.5851
		4	F-statistic	0.373882	0.8240
			Chi-Square (2)	'1.940614	0.7467
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera		Jarque-Bera	0.285784	0.866848
عدم ثبات التباين	Breush-pagan		F-statistic	1.189949	0.3239
			Chi-Square (2)	2.443019	0.2948
إختبار مدى ملائمة تحديد النموذج	Ramsey-Test		F-statistic	0.752257	0.3960

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

1.2-إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):بحيث :

H_0 : يعاني النموذج الثاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

H_1 : لا يعاني النموذج الثاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي

يتم ذلك من خلال (Breusch –Godfrey) و المعروف بإختبار (LM Test)، و ذلك كما هو موضح بإيجاز في الجدول رقم (3-8) ، و يلاحظ من الجدول أن قيمة كل من (F-statistic) ، (Chi-Square)غير معنوية حتى

مستوى معنوية 5%، وهذا يعني عدم قبول فرض العدم H_0 ، وبالتالي لا يعاني النموذج الثاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

أما بالنسبة لمشكلة التعدد الخطي يلاحظ حسب الملحق رقم(17) أن قيمة (VIF) أقل من (05) ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

2.2-إختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test): بحيث:

H_0 : يعاني النموذج الثاني من مشكلة عدم ثبات التباين

H_1 :لا يعاني النموذج الثاني من مشكلة عدم ثبات التباين

وذلك بهدف التأكد من تحقق إفتراض ثبات التباين الحد العشوائي الذي يمثل أحد الإفتراضات الأساسية التي تبنى عليه طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، و يتم ذلك من خلال إختبار (Breush-pagan)، و ذلك كما هو موضح بإيجاز في الجدول رقم (3-8) ، و يلاحظ من هذا الجدول أن قيمة كل من (F-statistic) ، (Chi-Square)، غير معنوية مما يعني رفض فرض العدم H_0 ، و بالتالي ، لا يعاني النموذج الثاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3.2- إختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) : بحيث :

H_0 : التوزيع لايأخذ الشكل المعتدل الطبيعي

H_1 :التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي

و ذلك بهدف التأكد منأن النموذج يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي ، وبالتالي ، يتفق مع إفتراضات طريقة المربعات الصغري (OLS)التي تم إستخدامها ، وذلك من خلال إختبار (**Jarque-Bera**)المبينة بالجدول رقم(09) و يلاحظ أن قيمة المعلمات الخاصة بهذا الإختبار (**JB**) غير معنوية عند مستوى 5 % ، مما يعني عدم رفض فرض الصفريH_0 ، وقبول الفرض البديل و عليه التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي .

4.2-إختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey Reset) : بحيث :

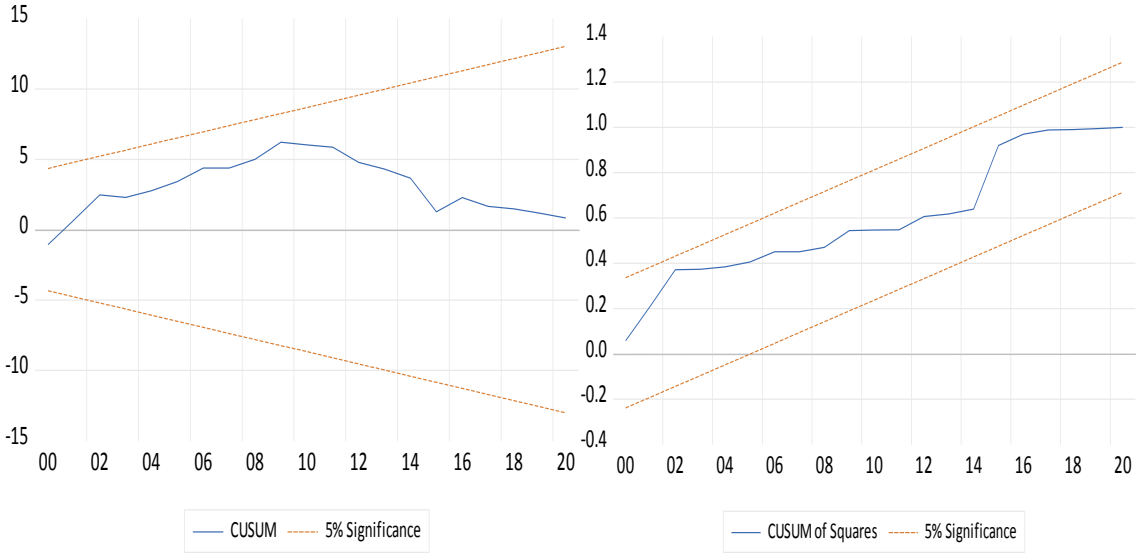
H_0 : ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج

H_1 :عدمظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج

و ذلك بإختبار عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج و صحة الشكل الدالي ، و من خلال نتائج الجدول (3-8) يلاحظ أن الإحتمال لإحصائية الإختبار غير معنوية عند مستوى 5% ، و بالتالي قبول H_1 التي تؤكد عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج .

5.2-إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج (Stability): وذلك من خلال إختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي ، و إختبار (CUSUMSQ)الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي ، و يتضح من هذين الإختبارين كما هو مبين بالشكل رقم(02) أن كل من مجموع البواقي و مجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5%، و مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية و عليه توضح نتائج الإختبارات السابقة ملائمة النموذج الثاني المستخدم و أن نتائجه تتسم بجودة توفيق مرتفعة .

الشكل رقم(3-2):يمثل نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج الثاني



المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

3-النموذج الخامس:

الجدول (3-9): يمثل نتائج الإختبارات التشخيصية للنموذج الخامس

الاختبار	إسم الإختبار		احصائية	القيمة	Prob
		Lags			
الإرتباط الذاتي	Breusch-Godfery LM	1	F-statistic	0.472483	0.5002
			Chi-Square (2)	0.582339	0.4454
		2	F-statistic	0.727589	0.4967
			Chi-Square (2)	1.795114	0.4076
		3	F-statistic	0.887651	0.4674
			Chi-Square (2)	3.250319	0.3546
		4	F-statistic	0.669693	0.6224
			Chi-Square (2)	3.441903	0.5
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera		Jarque-Bera	7.76608	0.020603
عدم ثبات التباين	Breush-pagan		F-statistic	0.976497	0.42
			Chi-Square (2)	3.066261	0.3815
إختبار مدى ملائمة تحديد النموذج	Ramsey-Test		F-statistic	6.873924	0.0167

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

1.3-إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):بحيث:

H_0 : يعاني النموذج الخامس من وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

H_1 : لايعاني النموذج الخامس من وجود مشكلة الارتباط الذاتي

يتم ذلك من خلال (Breusch –Godfrey)و المعروف بإختبار (LM Test)، و ذلك كما هو موضح بإيجاز في الجدول رقم (3-9) ، و يلاحظ من الجدول أن قيمة كل من (F-statistic) ، (Chi-Square) غير معنوية حتى مستوى معنوية 5%، وهذا يعني عدم قبول فرض الصفري H_0 ، وبالتالي لا يعاني النموذج الخامس من وجود مشكلة الإرتباط الذاتي.

أما بالنسبة لمشكلة التعدد الخطي يلاحظ حسب الملحق رقم (18) أن قيمة (VIF) أقل من (05) ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

2.3-إختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test) : بحيث :

H_0 : يعاني النموذج الخامس من مشكلة عدم ثبات التباين

H_1 : لا يعاني النموذج الخامس من مشكلة عدم ثبات التباين

وذلك بهدف التأكد من تحقق إفتراض ثبات التباين الحد العشوائي الذي يمثل أحد الإفتراضات الأساسية التي تبنى عليه طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، و يتم ذلك من خلال إختبار (Breush-pagan)، و ذلك كما هو موضح بإيجاز في الجدول رقم (3-9) ، و يلاحظ من هذا الجدول أن قيمة كل من (F-statistic) ، (Chi-Square)، غير معنوية مما يعني رفض فرض العدم H_0 ، وقبول الفرض البديل H_1 :و بالتالي لا يعاني النموذج الخامس من مشكلة عدم ثبات التباين .

3.3-إختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test): بحيث :

H_0 : التوزيع لا يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي

H_1 :التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي

و ذلك بهدف التأكد منان النموذج يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي ، وبالتالي يتفق مع إفتراضات طريقة المربعات الصغري (OLS) التي تم إستخدامها ، وذلك من خلال إختبار (Jarque-Bera)المبينة بالجدول رقم (09) ، و يلاحظ أن قيمة المعلمات الخاصة الخاصة بهذا الإختبار (JB) غير معنوية عند مستوى 5 % ، مما يعني رفض فرض الصفري**H_0** ، وقبول الفرض البديل H_1 :و عليه التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي .

4.3-**إختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey Reset)** : بحيث:

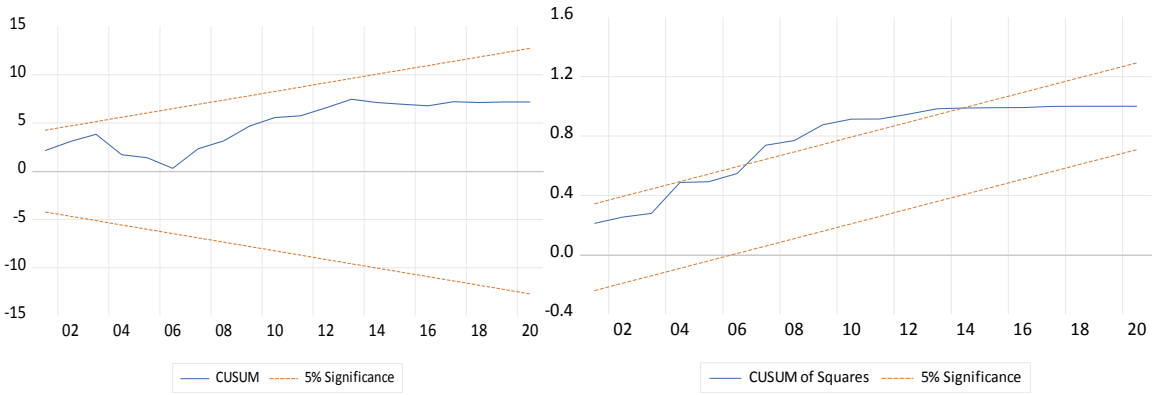
H_0 : ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج

H_1 :عدمظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج

و ذلك بإختبار عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج و صحة الشكل الدالي ، و من خلال نتائج الجدول رقم (3-9) يلاحظ أن الإحتمال لإحصائية الإختبار غير معنوية عند مستوى 5% ، و بالتالي قبول الفرض البديل H_1 :الذييؤكد عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج .

5.3-إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج (Stability): وذلك من خلال إختبار (CUSUM)الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي ، و إختبار (CUSUMSQ) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي ، و يتضح من هذين الإختبارين كما هو مبين بالشكل رقم(3) أن مجموع البواقي يتحرك داخل حدود المعنوية 5%، و مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية غير أن مجموع مربعات البواقي يتحرك خارج حدود المعنوية من عام 2006م الى 2014م و يعود ذلكإلى الجهود المبذولة من طرف الدولة للحد من المديونية .

الشكل رقم(3-3): يمثل نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي



المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

بعد إختبار إستقرارية المتغيرات: الفساد(CORR) ، النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج االمحلي (GDPPC)،سعر الصرف(ER)و رصيد الميزانية(BUB).وجدنا أنها مستقرة بعد الفرق الأول، وعند دراسة المرحلة التكامل المشترك(Test Bounds) وجدنا أن النماذج الثالث ،الرابع والسادس غير متكاملة ولذلك يجب أن نطبق تقنية شعاع الإنحدار الذاتي (Var) الذي يكون فيه التحليل ديناميكي حيث نقوم بنمذجة شعاع يتكون من متغيرات مستقرة حسب درجة التأخير.

يمكن كتابة نموذج المتجه الإنحدار الذاتي (Var) ذو الدرجة p كما يلي: حيثT; t-1

$$X_t = \mathrm{c} + \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + \cdots \ldots + \Phi_P X_{P-1} + \xi_t$$
$$= \mathrm{c} + \sum_{i=1}^{p} \Phi_1 X_{t-1} + \xi_t$$

Φ : مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للأخطاء وهي مصفوفة قطرية ذو البعد (n*n).

X_t :شعاع ذو البعد (n*1)

t: الزمن

ξ_t :يمثل شعاع التشويش الأبيض ذو البعد (n*1)

تقدير نموذج (Var) الأول: سوف نقوم في هذه المرحلة بتقدير مسار متجه الإنحدار الذاتي القانوني على الشعاع (X) المكون:

X=(DY ;DX)'

$$X_t = \mathrm{c} + \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + \cdots \ldots + \Phi_P X_{P-1} + \xi_t$$

- ✓ قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار (Var) وهذا بالاعتماد على المعيار (SC) ، حسب الملحق رقم(19) عدد الفجوات الزمنية تساوي"1" (Lag1) .

تقدير نماذج(Var):لقد قمنا بتحديد قيمة الإبطاء الأمثل وهو "1" وعلية نقوم بتقدير نماذج متجه الإنحدار الذاتي(1)Var.

بتقدير شعاع الإنحدار الذاتي للنماذج الثلاث تحصلنا على النتائج التالية:

1-النموذج الثالث:

الجدول رقم (3-10): نتيجة تقدير نموذج Var(1)

المعادلة	GDPPC=0.283637 GDPPC (-1)-0.054173 CORR(-1)-0.024893		
P	0.15	0.02	0.09
DW	2.010818		
R^2	0.346615		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)"الملحق رقم(20)"

الجدول رقم(3-10) يوضح نتيجة تقدير نموذج (VAR1) للنموذج الثالث حيث يشير الى :

- ✓ وجود علاقة عكسية سالبة و معنوية عند المستوى (5%)، بين مؤشر السيطرة على الفساد و النمو منتصيب الفرد من الإجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير، أي زيادة الرقاية على الفساد بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان في النمو من نصيب الفرد من الإجمالي الناتج المحلي ب (0.054173) وحدة وهذا ما لايتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية .وهذا راجع إلى سوء توزيع الدخل وعدم فعالية طرق تحسين الدخل المعيشي المتخذ من طرف الدولة الجزائرية.
- ✓ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (DW=2.01) .
- ✓ تشير القوة التفسيرية للنموذج الثالث المقدر إلى أن (34.66%)من التغيرات الحاصلة في المتغير النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(GDPPC) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل والباقي راجع إلى عوامل أخرى تدخل ضمن حدود الخطأ.

النموذج الرابع:

الجدول رقم(3–11):نتيجة تقدير نموذج Var(1)

المعادلة	ER =1.075130 ER (-1) +0.196051 CORR(-1) +0.037608		
P	0.00	0.05	0.69
DW	2.158930		
R^2	0.852569		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)"الملحق رقم(21)"

الجدول رقم (3–11):يوضح نتيجة تقدير نموذج (VAR1) للنموذج الثالث حيث يشير الى :

- ✓ وجود علاقة طردية موجبة و معنوية عند المستوى (10%)، بين مؤشر السيطرة على الفساد و سعر الصرف في الأجل القصير ،أي زيادة السيطرة على الفساد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة سعر الصرف بـ(0.196051) وحدة وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وهذا راجع إلى :
- ✓ تخفيض قيمة العملة
- ✓ إرتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية في الوطن.
- ✓ إنخفاض أسعارالسلع الوطنية المقومة بالعملة الأجنبية في السوق الخارجية.

عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (DW=2.15) .

- ✓ تشير القوة التفسيرية للنموذج الثالث المقدر إلى أن (85.25%)من التغيرات الحاصلة في المتغير النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(GDPPC)تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل والباقي راجع إلى عوامل أخرى تدخل ضمن حدود الخطأ.

3-النموذج السادس:

الجدول رقم(3-12):نتائج تقدير نموذج(Var(1

المعادلة	BUB=0.666042 BUB(-1)-0.146039 CORR(-1) -0.127100		
P	0.00	0.00	0.00
DW	2.154757		
R^2	0.855077		

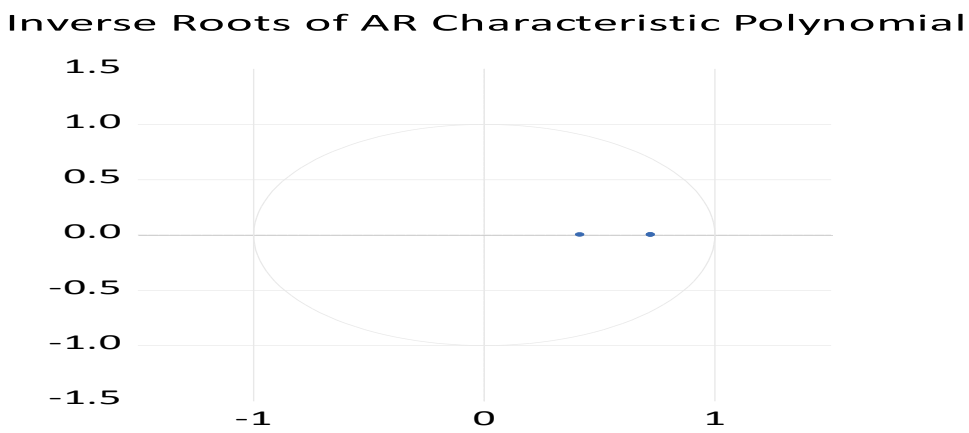
المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)"الملحق رقم(22)"

الجدول رقم (3-12):يوضح نتيجة تقدير نموذج (VAR1) للنموذج الثالث حيث يشير إلى :

- ✓ وجود علاقة عكسية سالبة و معنوية عند المستوى (1%)، بين مؤشر السيطرة على الفساد و رصيد الميزانية في الأجل القصير،أي زيادة الرقابة على الفساد بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان رصيد الميزانية بـ(0.146039) وحدة وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ، أي نقص العجز.
- ✓ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (DW=2.15) .
- ✓ تشير القوة التفسيرية للنموذج الثالث المقدر إلى أن (85.50%)من التغيرات الحاصلة في المتغير النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(GDPPC) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل والباقي راجع إلى عوامل أخرى تدخل ضمن حدود الخطأ.

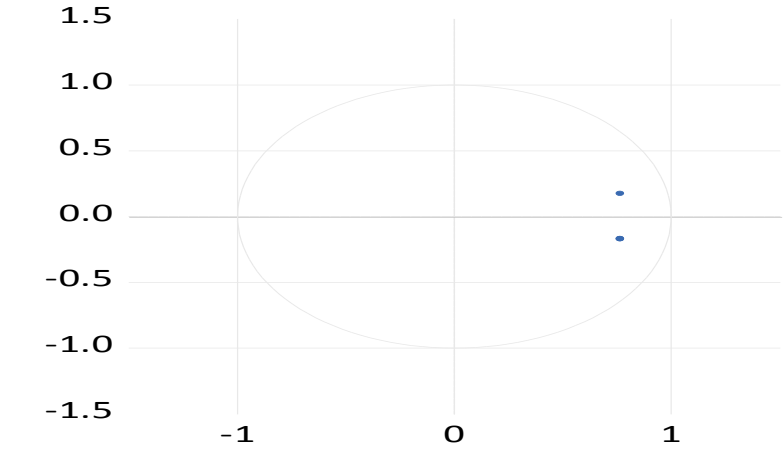
التأكد من إستقرار النماذج : من خلال الشكل الرقم(4) ،(5) و(6) نلاحظ أن النقاط داخل الدائرة الوحدوية وهذا يدل على أن النماذج المقدرة مستقرة (السلاسل الزمنية مستقرة).

الشكل رقم(3-4):يمثل نتائج إختبار إستقرار النموذج"النموذج الثالث"



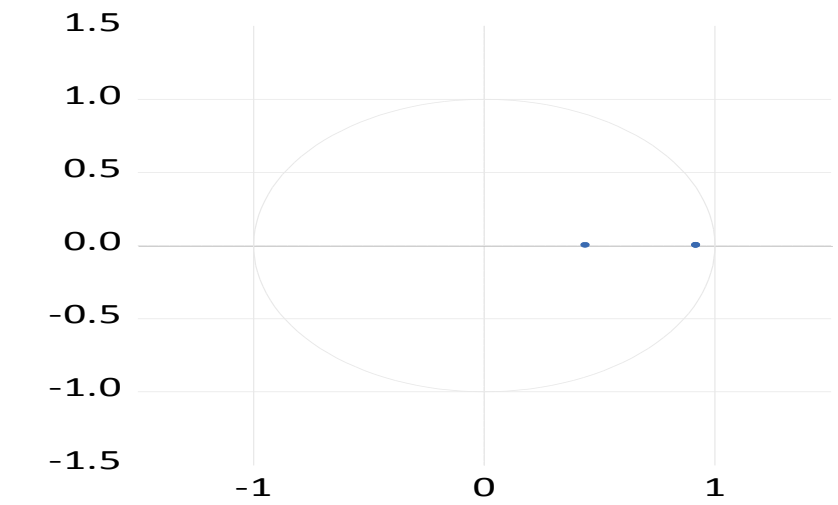
المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية(Eviews12)

الشكل رقم(3-5):يمثل نتائج إختبار إستقرار النموذج"النموذج الرابع"



المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية(Eviews12)

الشكل رقم(3-6) :يمثل نتائج إختبار إستقرار النموذج"النموذج السادس"



المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية(Eviews12)

إختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول رقم(3-13):يمثل إختبار التوزيع الطبيعي للنماذج الثلاث

إسم الإختبار	Jarque-bera	Porobability
النموذج الثالث	1.391116	0.498796
النموذج الرابع	1.158733	0.560253
النموذج السادس	0.616038	0.734901

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

حيث:

H_0 : التوزيع لا يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي

H_1 : التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي

و ذلك بهدف التأكد من أن النموذج يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي ، وبالتالي ، يتفق مع إفتراضات طريقة المربعات الصغري (OLS)التي تم إستخدامها ، وذلك من خلال إختبار (**Jarque-Bera**)المبينة بالجدول رقم(13)

و يلاحظ أن قيمة المعلمات الخاصة الخاصة بهذا الإختبار **(JB)** أكبر من (0.05)، مما يعني رفض فرض الصفري**H_0** ، و قبول الفرض البديل وعليه التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي .

المطلب الرابع: نتائج الدراسة

قامت الدراسة بإجراء الإختبار القياسي والإحصائي للبيانات خلال الفترة (1996م/2020م) وبعد تحليل إستقرار متغيرات الدراسة تبين أنها مستقرة عند مستوياتها وعند الفرق الأول أي أنها متكاملة عند المستوى و من الدرجة الأولى وهما الشرطان اواجب توافرهما لإختبار التكامل المشترك. يمكن تقسيم النتائج إلى قسمين أساسين وهما نتائج إختبار العلاقة في الأجل الطويل ونتائج إختبار العلاقة في الأجل القصير، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ بالنسبة لنتائج إختبار التكامل المشترك لنموذج متجه الإنحدار الذاتي للنماذج تبين وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين مؤشر السيطرة على الفساد والتضخم وبين مؤشر السيطرة على الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر وبين مؤشر السيطرة على الفساد والمديونية.أما بالنسبة للمتغيرات التي لم نتحصل على معنوية إختبار ذي الحدين إستخدمنا نموذج (VAR).
- ✓ بالنسبة لنتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير بإستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ ، تبين وجود علاقة تكامل في الأجل الطويل بين مؤشر السيطرة على الفساد ومؤشرات الأداء الإقتصادي (التضخم ، الإستثمار الأجنبي المباشر والمديونية)المختارة في الجزائر، وأن فترة التصحيح اللازمة للوصول للتوازن في الأجل الطويل في النموذج الأول هي حوالي 427 يوم (تقريبًا عام وشهرين)والنموذج الثاني هي حوالي 590 يوم (تقريبًا عام وثمانية أشهر و13يوم) والنموذج الخامس هي حوالي 1977 يوم(تقريبًا خمسة أعوام وأربعة أشهر).

بناءًا على قيمة حد تصحيح الخطأ.

- ✓ لمؤشر السيطرة على الفساد أثر سلبي ومعنوي على كل من النمو الإقتصادي ، المديونية ورصيد الميزانية،أما بالنسبة لسعر الصرف فكان الأثر موجب ومعنوي ، في حين كان أثر مؤشر السيطرة على الفساد على التضخم غير معنوي ، كما أظهر ت النتائج عدم معنوية الأثر على الإستثمار الأجنبي المباشر .

إختبار الفرضيات:لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات لخصت فيما يلي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الرقابة على الفساد ومؤشرات الأداء الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

هذه الفرضية صحيحة جزئيا بالنسبة لتأثير مؤشر الرقابة على الفساد على المتغيرات التضخم، الإستثمار الأجنبي المباشر و المديونية.أما بالنسبة للأثر على المتغيرات النمو الإقتصادي، سعر الصرف ورصيد الميزانية.

- ✓ **الفرضية الثانية:** يوجد أثر سلبي بين مؤشر الرقابة ومؤشرات الأداء الإقتصادي المتمثلة في التضخم، رصيد الميزانية والمديونية.

هذه الفرضية صحيحة بالنسبة للأثر بين مؤشر الرقابة على الفساد والمديونية فقط، وخاطئة بالنسبة لأثر مؤشر الرقابة على الفساد على كل من التضخم ورصيد الميزانية.

- ✓ **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر إيجابي بين مؤشر الرقابة على الفساد ومؤشرات الأداء الإقتصادي المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر، النمو الإقتصادي وسعر الصرف .

هذه الفرضية صحيحة بالنسبة لأثر مؤشر الرقابة على الفساد على سعر الصرف وخاطئة بالنسبة لتأثير مؤشر الرقابة على الفساد على كل من الإستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي.

الخاتمة

أردنا من خلال هذا البحث دراسة أثر الفساد على مؤشرات الأداء الإقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1996م إلى 2020م حيث عرفت هذه الفترة تقلبات كثيرة وعاشت الجزائر أنواعًا مختلفة من الفساد مما جعل إقتصادها يتأثر سلبًا.

ولهذا الجزائر إعتمدت طرق جمة لمكافحة الفساد أهمها:

- ✓ توقيع الجزائر إتفاقية مع الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014م.
- ✓ الإتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشوى والفساد والتي بدأت العمل بها في 14 ديسمبر 2005م.
- ✓ تفعيل مؤسساتها القانونية ومؤسسات المجتمع المدني الهادفة إلى المساهمة في محاربة هذه الظاهرة،وتتجلى أهم هذه الهيئات فيالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته،ومجلس المحاسبة.

التوصيات: بناءًا على النتائج السابقة للدراسة يمكن طرح بعض التوصيات التالية:

- ✓ يجب تفعيل المبادئ التي تبنتها المنظمات الدولية والوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر ومن أهمها ترسيخ مبدأ المساءلة والمحاسبة دون تمييز، وإعطاء رسالة للجميع أن محاربة الفساد والوقاية منه واجب وطني ومسئولية الجميع.

وذلك بناءًا على نتائج الدراسة .

- ✓ يجب على الجزائر في حالة البحوبحة المالية تفعيل آليات محاربة الفساد ولن تلجأ إلى التقشف إلا في حالة الأزمات.
- ✓ يجب على الجزائر مراقبة الفساد للتخلص من عجز رصيد الميزانية.
- ✓ تشجيع البحوث المتعلقة بتحليل العلاقة بين الفساد ومؤشرات الأداء الإقتصادي، وكذلك مواكبة أحدث الطرق المتبعة عالميا لتحليل البايانات وسهولة الحصول عليها لدقة حساب مؤشرات الفساد و الأداء الإقتصادي.

آفاق الدراسة:

لاشك أن هناك العديد من الجوانب التي لم يستوفيها البحث والمتمثلة في مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها:

- ✓ أثر الفساد على رصيد الميزانية في الدول ذات الدخل المتوسط.
- ✓ أثر الفساد على القطاع العام في الجزائر بإستخدام بيانات فصلية.
- ✓ دراسة أثر الفساد على مؤشرات الإقتصادي كل مؤشر على حدة في الدول النامية .

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

- إبراهيم محمد المحاسنة،إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق،دار جرير للنشر والتوزيع ،عمان – الأردن،2013م.

-توفيق عبد المحسن،اخلاقيات الاعمال،2014م.

-تومي صالح ،مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي،دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر 2004م.

-ريهام عبد النعيم ،نشأة وتطور الجرائم الإقتصادية وأثرها على النمو الإقتصادي ،المكتب العربي للمعارف،الطبعة الأولى،2015.

-زاهر عبد الرحيم عاطف،الرقابة على الأعمال الإدارية،الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع،2009م/1430هـ.

-السليماني وهيبة، إدارة المديونية، الإبتكار للنشر والتوزيع.

-السيد عبد المولى، النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، 1998م.

-عبد الكريم كاكي، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت-لبنان.

-عقيل جاسم عبد الله،تقييم المشروعات(الاطار النظري والتطبيقي)، الطبعة الأولى ،دار المجدلاوي للنشر،1999م/1420هـ.

-فليح حسن يخلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004م.

-كايد عبد الكريم الركيبات،الفساد الإداري والمالي-مفهومه-آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، دار الأيام للنشر والتوزيع،2015م.

-مجيد كرخي،مؤشرات الأداء الرئيسية،الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2015م.

-مدحت محمد محمود أبو النصر،الحوكمة الرشيدة –فن إدارة المؤسسات عالية الجودة-،الطبعة الأولى،المجموعة العربية للتدريب والنشر،القاهرة،مصر،2015م.

-نزيه عبد المقصود محمد مبروك ،الفساد الإقتصادي أسبابه-أشكاله-آثاره-آليات مكافحته،دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى،2013م.

-نعيم إبراهيم الظاهر،إدارة الفساد –دراسة مقارنة بالإدارة التطبيقية-،2013م،الأردن.

ثانيا: الرسائل العلمية:

-باب أمال، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان المدفوعات-حالة الجزائرخلال الفترة2010م/2017م، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة08ماي1945م، قالمة، الجزائر، 2017م/2018م.

-بلمصطفاويعمر،دورقانون المالية في تفعيل الأداء الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر للفترة(2010/2020)،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الإقتصادية،تخصص إقتصاد كلي ومالية دولة،جامعة البليدة02-لونيسي علي،2020/2021م.

-بلول الصادق وآخرون، أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الناشئة-دراسة قياسية بإستخدام نموذج الجاذبية(2004م/2018م)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-قسم العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020م/2021م.

-بن عياد بشرى، التحليل النظري والكمي لأثر بعض متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1996-2016، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، أم البواقي-الجزائر، 2017م/2018م.

-بوترعة رجاء، أثر تقلبات سعر على أداء البنوك-دراسة حالة البنك الجزائر الخارجيBEA وكالة أم البواقي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العرب يبن المهيدي، أم البواقي،الجزائر، 2015م/2016م.

-بوسعيد شهيناز، إدارة خطر سعر الصرف-دراسة حالة الإستيراد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار،الجزائر، 2017م/2018م.
بوضياف،مسيلة،الجزائر،2018م/2019م.

-جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الإقتصادية الدول العربية حالة بعض الدول المدينة،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م/2006م.

-خالد صبرين وبن مرزوق عبير،جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري،مذكرة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي،كلية الحقوق والعلوم السياسية،غرع قانون العام ،تخصص قانون إداري،جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الجزائر ،2019/2020م.

-خليفة موارد،جهود منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق ،جامعة باتنة1، 2016/2017م.

-خيري توفيق محمد الشيخ عبد الله حامد ، أثر مخاطر الدولة على الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي الغير المباشر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008م.

-دراجي نعيمة، أثر تقلبات سعر الصرف الدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980م/2017م)ن مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييرن جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي-الجزائر، 2019م/2020م.

-دربوز شعيب،الإشراف والأداء –دراسة ميدانية في الشركة الإفريقية للزجاج-جيجل-،مذكرة ماستر في علم الإجتماع،جامعة محمد الصديق بن يحي،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،تخصص تنظيم وعمل،جيجل،الجزائر،2017م/2018م.

-رضوان سليم،السياسة الإقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،2010/2009م.

-الزهرة قريشي،الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالأداء الوظيفي للعاملين بالمؤسسات الإقتصادية-دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز بالوادي-،مذكرة ، شعبة علم الإجتماع،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،الجزئر،2016م/2017م.

سلمى عبابشة ورجاء حمودة، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي1945م، قالمة، الجزائر، 2016م/2017م.

-سمر أحمد محمد الدمنهوري، جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جبائي للدولة، أطروحة ماجستير، كلية الدراست العليا، جامعة النجاح، نابلس،فلسطين،2017م.

-صاري علي، أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الإقتصادي مع دراسةة حالة الجزائر (1991-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي-البليدة02-، البليدة-الجزائر، 2014م/2015م.

-الطيب وكي،مساهمة آليات الإقتصاد الإسلامي في معالجة الفساد الإقتصادي،اطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية،جامعة الحاج لخضر-باتنة1-،كلية العلوم الإسلامية ،2019/2018م.

-عبد الحميد الخاقاني حسين جابر،الفساد الإقتصادي وآثاره على التنمية الإقتصادية في البلدان النامية،أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والإقتصاد،جامعة بغداد 2008م/1429هـ.

-عبد الخالق عبد الكريم و بوخلط أيوب، أثر تحرير التجارة الخارجيةعلى الميزان دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2018/2000)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر، 2019م/2018م.

-عبلاوي فوزية ومهداوي ياسمين، أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر أنموذجا،مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار،الجزائر،2017م/2018م.

-عثمان صالح مأمون موسى ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد دوليا ووطنيا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث، جامعة الشندي، السودان،2018م/1440م.

-عزيزي حليمة و جعفري فوزية، إشكالة المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر(2016/2000)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية، أدرار-الجزائر، 2017م/2018م.

-عقون سليم، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير-قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2009م/2010م.

-عنيبة لمياء وصيدون عيشوش، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2017/2010)، مذكرة ماستر،كليةة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر،2018م/2019م.

-ليسع صبرين والعلي عبد الناصر، إنعكاسات تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(2016/1990)، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر، 2018م/2019م.

-محنش إهاب، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد

ثالثا: المقالات:

- السيد أحمد صادق إسماعيل، أثر المديونية الخارجية على التنمية الإقتصادية في مصر، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد22، العدد02، أبريل2021م، 44-82.

- السيد سيد أحمد أشرف محمد و فتح الله محمد محمود، أثر الفساد على النمو الإقتصادي في مصر، مجلة البحوث 2017م،1-23.

- الكاظمي النجف آبادي وآخرون، تحليل العلاقة بين التخطيط الإقتصادي والنمو الإقتصادي-دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، كانون الثاني 2020م.

- إيمان إبراهيم إسماعيل وآخرون، دراسة بعض العوامل الإقتصادية والسياسية على سعر الصرف الدينار العراقي خلال الفترة(2018/2004)، المجلة العلمية لجامعة جبهان-.السليمانية، المجلد03، العدد01، حزيران2019م، 112-126.

- بدروني هدى ، الإستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق ثنائية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، 30 جانفي 2020م.

- بن زارع حياة، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية-حالة الجزائر-، التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، العدد 45، مارس 2016م.

- بن زمرة منقور وبن عبو جيلالي، الفساد والتنمية-تحليل مقارن بإستخدام بيانات البانل، مجلة الإستراتيجيةوالتنمية، المجلد 11، العدد03، 27 أفريل 2021م، 68-85.

- بن لخضر مسعودة و فوزي إيناس، إنعكاسات تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري، مجلة نور للدراسات الإقتصادية ، المجلد 06، العدد 10، جوان 2020م.

- حبيش علي، الإقتصاد الموازي والفساد في الجزائر، مجلة المعارف، العدد 18، جوان 2015م.

- حسام محمد وشلال عمار عبد الهادي،الفساد:المعطيات،الآثار وإستراتيجيات المواجهة-مع الإشارة إلى حالة العراق-،المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية،2011م.

- خاطر إسمهان ، واقع الطاقات المتجددة في الجزائر ، مجلة الدراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقة المتجددة، العدد02، جوان 2015م.

- خربوطلي عامر محمد وجيه ، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، 2014م، 671-695.

- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000م/2011م)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، المجلد 61، العدد62، ربيع 2013م.

- رحماني العربي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المعارف(مجلة علمية محكمة)، جوان2015م.

- سيتي سيد أحمد و ناجي أيمن صلاح، أثر الفساد على النمو الإقتصادي في وجود الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط-درراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة(2003م/2017م)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية ، المجلد03، العدد01، 02جوان 2019م،56-71.

- شلوف فريدة، واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر-الأسباب والتحديات، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد13، 2017م، 431-450.

- عباس إبراهيم حسناوي إنتصار، البطالة مفهومها...أنواعها(بطالة الخرجين أنموذجا)، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 27، 2016م.

- عمارة البشير، نماذج النمو الإقتصادي والإقتصاد الجزائري، مجلة الدفاتر، المجلد 16،العدد 02 ، ديسمبر2020م.

- قوري يحي عبد الله، محددات التضخم في الجزائر-دراسة قياسية- بإستعمال نماذج متجهات الإنحدار الذاتي المتعدد الهيكلية(1970م/2012م)، مجلة الباحث، العدد 14، 2014م.

- محمد صلاح، أهداف السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائرحسب مربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي2010م/2014م، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016م، 265-280.

- محمد مطر محمد أحمد، أثر الفساد على الدين العام في مصر خلال الفترة من 1998-2020، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية-كلية التجارة-جامعة دمياط، المجلد03، العدد01-الجزء الثاني، يناير 2022م،1225-1241.

- منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر-دراسة قياسية خلال الفترة(2000م/2017م)، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة،23 ديسمبر2017م.

-الرحالي بلقاسم و بوعافية سمير، الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة2000/2017، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد06، مارس 2019م،111-127.

-الفاتح محمد عثمان مختار،الفساد الإقتصادي وأثره على الأداء الإقتصادي في السودان،المجلد الخامس،العدد الثالث عشر،2014م

آمال بن بريح ود.جبار رقية،الفساد الإقتصادي وآليات مكافحته،مجلة الدراسات القانونية،المجلد 07،العدد01،جانفي 2021م.

أوارث محمد،الفساد وأثره على الفقر-إشارة إلى حالة الجزائر-،دفاتر السياسة والقانون،العدد الثامن،جانفي 2013م.

-بن سليمان محمد و د.نوي طه حسين، قياس أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجARDL خلال الفترة(1980/2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد35، العدد 02 ،2017م،28-46.

-بن عزوز محمد،الفساد الإداري والإقتصادي –آثاره وآليات مكافحته-حالة الجزائر-،مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية،العدد07، 2016م.

-بودخدخ كريم، فعالية السياسة الإقتصادية:بين تحديات الإعداد وإشكالية التوجيه-دراسة حالة الجزائر2001-2012، مجلة الحقيقة-جامعة أدرار-الجزائر، العدد28، 2013م.

-بوعافية هشام،تقدير للعوامل السياسية والإقتصادية المؤثرة على الفساد في الجزائر في الفترة2003-2020،مجلة المنهل الإقتصادي،المجلد 04،العدد01،جوان 2021م.

-بوعزة زياد و رتيعة محمد، إستخدام نموذجARDL لقياس أثر المتغيرات الإقتصادية في تكوين الرأسمالي الثابت، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد09،العدد03مكرر(الجزء الأول)، 26أوت2019م، 52-72.

-توهامي محمد رضا و عامر عبد اللطيف، إنعكاسات جائحة كورونا على الإقتصاد الموازي في 2020م، مجلة الميادين الإقتصادية ، المجلد03، العدد 01، 2020م، 85-118.

-ثابت عبد الربيعي أيمن،ظاهرة الفساد ،المجلة القانونية(مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية).

-جغلاف علي وشرماط الطاهر، تحديد أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر بإستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 2019/1996م، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد05، العدد01، 02مارس2022، 666-685.

-جمال بوزيان رحماني،الفساد:أنماطه وأسبابه وآثاره على مجالات التنمية الإقتصادية ،مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية،المجلد04،العدد02،نوفمبر2021م.

-خالد ليتيم ود.عبد الحفيظ مسكين،الآثار الإقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته-إشارة إلى ترتيب الجزائر في مدركات الفساد-،مجلة المعارف ،العدد24،جوان 2018م.

-خلاف بدر الدين ،الجهود الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الفساد،المجلد 08،العدد02،2021م.

-ريسان عزيز،الآثار النفسية والإجتماعية للفساد على الفرد والمجتمع-العراق نموذجا-،كلية الآداب المستنصرية.

-زدون جمال، محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980م/2013م)، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية ، العدد01، 2015م.

-سالمي جمال، السياسة الإقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في إقتصاد المعرفة، مجلة الإقتصاد ومناجمنت،أبريل 2007م.

-ستيتي الزازية، الجزائر وتحدي التنويع الإقتصادي، مجلة الدراسات لجامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد ،مارس 2017م.

-سعيد فهد إسراء و آخرون، تأثير الفساد على البطالة في العراق للمدة(2020/2003)، مجلة إقتصاديات الأعمال، العدد خاص-ج2، 26جويلية 2021م،169-184.

-سعيدي يحيى،الآثار الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للفساد وسبل مكافحته،مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،2009م.

-شعشوع أحمد و أبو بكربوسالم ،إنعكاس الفساد على الإقتصاد الجزائري-قراءة لأهم مؤشرات الإقتصاد الكلية في الجزائر-،مجلة المعيار،المجلد12،العدد01، 2021م.

الشيخ الدواوي،تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء،مجلة الباحث،العدد2009،،07م.

-صغيري سيد علي وآخرون، تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1996م/2018م)، REVUE DES RéFORMES ECONOMIQUES ET INTéGRATION EN ECONOMIE MONDIALE،2021م.

-صغيري سيد علي، أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الإقتصادي في الدول العربية للفترة (2017/1996)، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، 23المجلد 15، العدد02، جانفي 2020م 176-191.

-طبايبية سليمة وآخرون ، الآثار التفاعلية للفساد والإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي-دلائل من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 23، العدد01، 25جانفي 2020م،163-180.

-طوير أمال و مختاري عبد الجبار، أثر سعر الفائدة،معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر بإستعمال نموذج خلال الفترة(1980-2018)، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد05، العدد 01مكرر، 04أوت 2021م، 1-23.

-علي بقشيش وأمير بللوشة،جهود المنظات الدولية غير الرسمية في مكافحة الفساد،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،المجلد 10،العدد01، جانفي 2021م.

-علي بقشيش وأمير بللوشة،جهود المنظمات الدولية غير الرسمية في مكافحة الفساد،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،المجلد 10،العدد01،جانفي2021م.

-عليطو خالد وآخرون، أثر البطالة على التنمية الإجتماعية في محافظة اللاذقية-دراسة ميدانية لإستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 18جوان 2014م،283-302.

عيماد معوشي،دراسة أثر الفساد الإداري على إنتشار الفقر في الدول النامية للعام2019،مجلة الإقتصاد والمالية،المجلد 07،العدد7،02ماي2021م.

-غزازي عماد و صغيري سيد علي، أثر الفساد على النمو الإقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا للفترة(2003م/2018م)، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد02، 06جوان2020م، 351-370.

-غزازي عماد وصغيري سيد علي ، أثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الدول ذات الدخل المتوسط خلال الفترة(2000م/2017م)، المجلد16، العدد 24، 47-58.

-غزالي عيسى محمد، إدارة الديون الخارجية، دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد10، 2004م.

-قديد عبد القادر،تأثير الفساد على النمو الإقتصادي في البلدان العربية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 14،العدد18، 2018م

-قوري يحي عبد الله ، تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر بإستعمال نماذج MIMIC في الفترة (2016/1970) ، 2018م.

-لافي مرزوك عاطف و مكي حمزة عباس، التنويع الإقتصادي"مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري في العلوم الإقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 31، 2014م.

-محمد جلولي وآخرون، الفساد والنمو الإقتصادي في الدول العربية-دراسة قياسية من 2002م إلى 2017م، مجلة عوائد الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد17، 01جوان2020، 188-203.

-محمد رشيد بوغزالة،الفساد الإقتصادي وعلاجه من المنظور الإسلامي ،مجلة البحوث والدراسات،المجلد11،العدد18، 2014م.

-مداحي عثمان،الجهود الدولية لمكافحة الفساد-إتفاقية الأمم المتحدة نموذجا-،18ماي 2019م.

-مزيان سعيد وحليمي حكيمة، أثر الأداء الإقتصادي والجودة المؤسسية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية(2019/2000)، مجلة دفاترMECAC، المجلد 17، العدد02، 29جوان2021م.

-معتوق سامية وآخرون، معضلة الريع في الجزائر ، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد 15 ، العدد01، 2020م، 176-191.

-مفيد ذنون يونس و عدنان دهام أحمد، أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، تنمية الرافدين، المجلد34، العدد 109، 2012م،187-199.

-مفيد ذنون يونس، تأثير الفساد على الأداء الإقتصادي للحكومة، تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد101، 2010م، 243-265.

-ملواح فضيلة و مكيد علي، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(2018/1990)، عوائد الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد17، 01جوان2020م، 126-141.

-منى يسرى فهمي النقيب،واقع الأداء المؤسسي في بعض كليات جامعة بورسعيد في ظل جائحة فيروس كورونا-Covid19-،مجلة البحوث ف مجالات التربية النوعية،المجلد الثامن ،العدد 39،مارس2022م.

-نيس سعيدة، التربية والتنمية الإقتصادية، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 11، العدد08، 2011م،229-249.

-هداجي عبد الجليل وبن سعيد محمد، تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري، العدد03، المجلد03، 30سبتمبر 2015م،78-56.

-وسعيود سارة و عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول،27 جوان 2018م.

-يحياوي نسرين، الإقتصاد الموازي في الجزائر"الحجم ،الأسباب والنتائج"، مجلة الدرااسات المالية والمحاسبية الإداريةن العدد06، ديسمبر 2016م.

رابعا:الملتقيات:

- قارة ملاك، آليات مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق،الملتقى الوطني الأول حول:الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية يومي24و25 أفريل 2018م،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة 08ماي 1945م قالمة.

-محمد كريم قروفة ونبيل براهمية،دور الإصلاحات الإقتصادية في تحجيم ظاهرة الفساد وتحسين مستوى الأداء الإقتصادي،الملتقى الوطني الأول:الفساد وتاثيره على التنمية الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة08 ماي1945،قالمة –الجزائر،24-25افريل2018م.

-سوداني احلام وآخرون،واقع الفساد الإقتصادي في الجزائر وآليات مكافحته،الملتقى الوطني الأول حول:الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية،جامعة 08ماي1945، قالمة، الجزائر،24و25 افريل2018م.

-صالح محرز وبلال مشعلي، الفساد الإقتصادي:اسبابه وآثاره واستراتيجية مكافحته،الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية،جامعة 08ماي 1945،قالمة –الجزائر،يومي 24-25أفريل2018م.

-ضابط الشرطة حبارك سمير،مفاهيم الفساد"يوم دراسي حول جرائم الفساد في الجزائر الواقع والحلول"،جامعة أدرار-القطب الجامعي الجديد،03أفريل 2008م.

-عبد الطيف بلغرسة ورضا جاوحدو،إشكالية تحسين الأداء ورفع تنافسية الحكومة بين معوقات الحاضر وفرص المستقبل بالنظر إلى الحالة الجزائرية،الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،ورقلة،يومي 08-09 مارس 2005،ص223.

رابعا:التقارير:

-الأداء الحكومي في الوطن العربي.
-نور شدهان عداي وعبد الكاظم داخل عجلان،الفساد وأثره على الإقتصاد العام،وزارة المالية"الدائرة الإقتصادية/قسم السياسة الضريبية".

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

-matarref awatef& benlahbib taha& bahloul latifa;the corruption perceptions impact on the Arabiceconomic development;astandardstudy using panel data from(2018/2021);D73;O10;C23;20-09-2021.
-mohamedasser hamidato& baqaas alssafiah; economic diversification in Algeria; global journal of economic and business; april 2017; v02.

الملاحق

الملحق رقم(01):بيانات الدراسة

YEARS	COUNTRY	CORR	INF	FDI	GDPPC	ER	IND	BUB
1996	1	-0,56674	0,186791	0,575183	0,022908	1,196467	0,758227	0,000391
1997	1	-0,72426	0,057335	0,53967	-0,0052	1,29168	0,672289	0,000293
1998	1	-0,88178	0,049502	1,258826	0,035344	1,355496	0,664396	-3,6E-10
1999	1	-0,90985	0,026455	0,599499	0,017487	1,253171	0,608482	-3,5E-05
2000	1	-0,93791	0,003392	0,511221	0,023995	1,194163	0,488891	-0,013
2001	1	-0,9068	0,04226	2,033266	0,016597	1,232051	0,428087	0,013
2002	1	-0,87568	0,014183	1,876239	0,042621	1,142311	0,422453	-0,004
2003	1	-0,69226	0,04269	0,939901	0,058409	1,030835	0,363757	-0,002
2004	1	-0,67948	0,039618	1,036824	0,029345	1,035218	0,274259	-0,03
2005	1	-0,48217	0,013824	1,120174	0,044383	1,017443	0,174118	-0,062
2006	1	-0,52134	0,023115	1,573137	0,002148	1,01318	0,052437	-0,076
2007	1	-0,55993	0,03679	1,249647	0,018083	0,999215	0,046044	-0,137
2008	1	-0,59457	0,048586	1,543039	0,007382	1,022429	0,036781	-0,125
2009	1	-0,57788	0,057371	2,001975	-0,00135	1,002748	0,054595	-0,112
2010	1	-0,52485	0,039111	1,426964	0,017468	1	0,045116	-0,125
2011	1	-0,54458	0,045242	1,285535	0,009802	0,991243	0,030579	-0,169
2012	1	-0,50322	0,088915	0,717693	0,014017	1,039148	0,026722	-0,2
2013	1	-0,47348	0,032542	0,806601	0,007617	1,017676	0,025514	-0,132
2014	1	-0,60003	0,029169	0,702589	0,017105	1,0288	0,026433	-0,185
2015	1	-0,64557	0,047844	-0,32401	0,016005	0,965082	0,028895	-0,19
2016	1	-0,67789	0,063977	1,023696	0,011046	0,955366	0,034472	-0,134
2017	1	-0,60174	0,055911	0,72326	-0,0075	0,978333	0,034058	-0,084
2018	1	-0,63016	0,0427	0,838207	-0,00909	0,932756	0,033491	-0,09
2019	1	-0,62185	0,019518	0,804111	-0,00935	0,954009	0,032777	-0,096
2020	1	-0,64185	0,024151	0,776992	-0,06827	0,910252	0,03645	-0,093

(1) تشير إلى دولة الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على البيانات السنوية للبنك المركزي ومؤشرات التنمية العالمية ومصروفات البنك الجزائري لعام 2021

الملحق رقم(02):يمثل نتائج إختباركل من ديكي فولر الموسع (ADF) وفيلبس بيرون(PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		INF	FDI	GDPPC	ER	IND	BUB	CORR
With Constant	t-Statistic	-7.6243	-3.2435	-0.9727	-0.7887	-3.2445	-1.4066	-1.8138
	Prob.	***0.0000***	***0.0297***	***0.7460***	***0.8043***	***0.0296***	***0.5620***	***0.3651***
		***	**	n0	n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4571	-3.3344	-2.0896	-2.0728	-0.7617	-1.2540	-2.4931
	Prob.	***0.0000***	***0.0847***	***0.5253***	***0.5340***	***0.9556***	***0.8750***	***0.3281***
		***	*	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9842	-1.1173	-1.1774	-1.5258	-4.8273	-0.3895	-0.2167
	Prob.	***0.0003***	***0.2320***	***0.2114***	***0.1167***	***0.0000***	***0.5329***	***0.5976***
		***	n0	n0	n0	***	n0	n0

At First Difference

		d(INF)	d(FDI)	d(GDPPC)	d(ER)	d(IND)	d(BUB)	d(CORR)
With Constant	t-Statistic	-12.9858	-10.6481	-7.0667	-5.3184	-2.6291	-4.8108	-4.0259
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0003***	***0.1018***	***0.0009***	***0.0054***
		***	***	***	***	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-11.3378	-14.0074	-7.9773	-7.9046	-3.2782	-4.9172	-3.8611
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0948***	***0.0035***	***0.0313***
		***	***	***	***	*	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-14.3110	-11.1331	-7.0549	-4.7002	-2.3265	-4.8372	-4.1281
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0223***	***0.0000***	***0.0002***
		***	***	***	***	**	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		INF	FDI	GDPPC	ER	IND	BUB	CORR
With Constant	t-Statistic	-7.7841	-3.2565	-1.2289	-0.9216	-2.1053	-1.4384	-1.4965
	Prob.	***0.0000***	***0.0288***	***0.6445***	***0.7634***	***0.2444***	***0.5466***	***0.5181***
		***	**	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.5039	-3.4069	-2.3711	-2.0728	-0.8249	-1.2202	-2.1117
	Prob.	***0.0000***	***0.0740***	***0.3838***	***0.5340***	***0.9481***	***0.8830***	***0.5138***
		***	*	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2017	-1.2227	-1.5144	-1.2520	-2.4872	-0.4456	-0.1297
	Prob.	***0.0002***	***0.1967***	***0.1192***	***0.1876***	***0.0154***	***0.5109***	***0.6286***
		***	n0	n0	n0	**	n0	n0

At First Difference

		d(INF)	d(FDI)	d(GDPPC)	d(ER)	d(IND)	d(BUB)	d(CORR)
With Constant	t-Statistic	-7.7655	-6.3799	-7.1405	-5.0983	-2.6200	-4.7993	-4.0339
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0005***	***0.1035***	***0.0009***	***0.0053***
		***	***	***	***	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5214	-6.3148	-7.9773	-5.0484	-3.3839	-4.8730	-3.8822
	Prob.	***0.0085***	***0.0002***	***0.0000***	***0.0026***	***0.0783***	***0.0038***	***0.0300***
		***	***	***	***	*	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8669	-6.5273	-7.1365	-4.6860	-2.3980	-4.8296	-4.1317
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0189***	***0.0000***	***0.0002***
		***	***	***	***	**	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم(03): تقدير نموذج الأول (ARDL) حسب معيار (AIC)

```
ARDL(1,0) regression

Sample: 1997 thru 2020                          Number of obs =     24
                                                F(2, 21)      =   1.70
                                                Prob > F      = 0.2074
                                                R-squared     = 0.1391
                                                Adj R-squared = 0.0572
Log likelihood = 63.669981                      Root MSE      = 0.0182

------------------------------------------------------------------------------
         INF | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         INF |
          L1. |   .1462295    .108042     1.35   0.190    -.078456     .370915
             |
        CORR |    .031389   .0264739     1.19   0.249   -.0236665    .0864445
       _cons |   .0532742    .018731     2.84   0.010    .0143209    .0922275
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(04): تقدير نموذج الثاني (ARDL) حسب معيار (AIC)

```
ARDL(1,0) regression

Sample: 1997 thru 2020                          Number of obs =     24
                                                F(2, 21)      =   1.76
                                                Prob > F      = 0.1961
                                                R-squared     = 0.1437
                                                Adj R-squared = 0.0621
Log likelihood = -16.681571                     Root MSE      = 0.5183

------------------------------------------------------------------------------
         FDI | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         FDI |
          L1. |   .3813839   .2037735     1.87   0.075    -.0423863    .8051541
             |
        CORR |   -.394605   .7675232    -0.51   0.613    -1.990757    1.201547
       _cons |   .3893438    .594769     0.65   0.520    -.8475461    1.626234
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(05): تقدير نموذج الخامس (ARDL) حسب معيار(AIC)

ARDL(1,0) regression

Sample: 1997 thru 2020 — Number of obs = 24
F(2, 21) = 591.03
Prob > F = 0.0000
R-squared = 0.9825
Adj R-squared = 0.9809
Log likelihood = 50.217289 — Root MSE = 0.0319

IND	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
IND						
L1.	.8154574	.0419425	19.44	0.000	.7282331	.9026817
CORR	-.1788483	.0745086	-2.40	0.026	-.3337975	-.0238991
_cons	-.1066473	.0426444	-2.50	0.021	-.1953312	-.0179635

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(06): تقدير نموذج الأول (ARDL) حسب معيار (SC)

ARDL(1,0) regression

Sample: 1997 thru 2020 — Number of obs = 24
F(2, 21) = 1.70
Prob > F = 0.2074
R-squared = 0.1391
Adj R-squared = 0.0572
Log likelihood = 63.669981 — Root MSE = 0.0182

INF	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
INF						
L1.	.1462295	.108042	1.35	0.190	-.078456	.370915
CORR	.031389	.0264739	1.19	0.249	-.0236665	.0864445
_cons	.0532742	.018731	2.84	0.010	.0143209	.0922275

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(07): تقدير نموذج الثاني (ARDL) حسب معيار (SC)

ARDL(1,0) regression

Sample: 1997 thru 2020 — Number of obs = 24
F(2, 21) = 1.76
Prob > F = 0.1961
R-squared = 0.1437
Adj R-squared = 0.0621
Log likelihood = -16.681571 — Root MSE = 0.5183

FDI	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
FDI						
L1.	.3813839	.2037735	1.87	0.075	-.0423863	.8051541
CORR	-.394605	.7675232	-0.51	0.613	-1.990757	1.201547
_cons	.3893438	.594769	0.65	0.520	-.8475461	1.626234

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(08): تقدير نموذج الخامس (ARDL) حسب معيار (SC)

```
ARDL(1,0) regression

Sample: 1997 thru 2020                          Number of obs =     24
                                                F(2, 21)      = 591.03
                                                Prob > F      = 0.0000
                                                R-squared     = 0.9825
                                                Adj R-squared = 0.9809
Log likelihood = 50.217289                      Root MSE      = 0.0319
```

IND	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
IND						
L1.	.8154574	.0419425	19.44	0.000	.7282331	.9026817
CORR	-.1788483	.0745086	-2.40	0.026	-.3337975	-.0238991
_cons	-.1066473	.0426444	-2.50	0.021	-.1953312	-.0179635

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(09): إختبار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النماذج

النموذج الأول: حسب معيار حسب معيار (SC):

```
lagcombs[2,3]
          INF        CORR         bic
r1          1           0   -117.8058
r2          1           1  -114.92099

Akaike's information criterion and Bayesian information criterion
```

Model	N	ll(null)	ll(model)	df	AIC	BIC
.	24	61.87213	63.66998	3	-121.34	-117.8058

Note: BIC uses N = number of observations. See **[R] BIC note**.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

النموذج الثاني:حسب معيار حسب معيار (SC):

```
lagcombs[2,3]
          FDI       CORR         bic
r1          1          0  42.897304
r2          1          1  46.015304

Akaike's information criterion and Bayesian information criterion
```

Model	N	ll(null)	ll(model)	df	AIC	BIC
.	24	-18.54316	-16.68157	3	39.36314	42.8973

Note: BIC uses N = number of observations. See **[R] BIC note**.

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على برمجية (Stata17)

النموذج الثالث: حسب معيار (SC):

```
.   matrix list lagcombs

lagcombs[2,3]
         GDPPC        CORR         bic
r1           1           0  -109.12014
r2           1           1  -108.20563

.   estat ic

Akaike's information criterion and Bayesian information criterion

─────────────┬─────────────────────────────────────────────────────────────────
       Model │          N   ll(null)  ll(model)      df        AIC        BIC
─────────────┼─────────────────────────────────────────────────────────────────
           . │         24   55.62308   59.32715       3  -112.6543  -109.1201
─────────────┴─────────────────────────────────────────────────────────────────
Note: BIC uses N = number of observations. See [R] BIC note.
```

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

النموذج الرابع:حسب معيار حسب معيار (SC):

```
.   matrix list lagcombs

lagcombs[2,3]
           ER        CORR         bic
r1           1           0  -67.488651
r2           1           1  -70.886933

.   estat ic

Akaike's information criterion and Bayesian information criterion

─────────────┬─────────────────────────────────────────────────────────────────
       Model │          N   ll(null)  ll(model)      df        AIC        BIC
─────────────┼─────────────────────────────────────────────────────────────────
           . │         24   17.23104   41.79957       4  -75.59915  -70.88693
─────────────┴─────────────────────────────────────────────────────────────────
Note: BIC uses N = number of observations. See [R] BIC note.
```

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

النموذج الخامس:حسب معيار حسب معيار (SC):

```
.   matrix list lagcombs

lagcombs[2,3]
          IND        CORR         bic
r1          1           0  -90.900416
r2          1           1   -89.30598

.   estat ic

Akaike's information criterion and Bayesian information criterion

─────────────┬─────────────────────────────────────────────────────────────────
       Model │          N   ll(null)  ll(model)      df        AIC        BIC
─────────────┼─────────────────────────────────────────────────────────────────
           . │         24   1.640044   50.21729       3  -94.43458  -90.90042
─────────────┴─────────────────────────────────────────────────────────────────
Note: BIC uses N = number of observations. See [R] BIC note.
```

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

النموذج السادس:حسب معيار حسب معيار (SC):

```
.   matrix list lagcombs

lagcombs[2,3]
           BUB        CORR         bic
r1           1           0  -95.909911
r2           1           1  -95.764616

.   estat ic

Akaike's information criterion and Bayesian information criterion
```

Model	N	ll(null)	ll(model)	df	AIC	BIC
.	24	30.97428	52.72204	3	-99.44407	-95.90991

Note: BIC uses N = number of observations. See [R] BIC note.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(10):النموذج الأول (ARDL) المقيد

D.INF	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
ADJ						
INF						
L1.	-.8537705	.108042	-7.90	0.000	-1.078456	-.629085
LR						
CORR						
L1.	.0367651	.0311407	1.18	0.251	-.0279955	.1015257
SR						
CORR						
D1.	.031389	.0264739	1.19	0.249	-.0236665	.0864445
_cons	.0532742	.018731	2.84	0.010	.0143209	.0922275

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(11):النموذج الثاني (ARDL) المقيد

D.FDI	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
ADJ						
FDI						
L1.	-.6186161	.2037735	-3.04	0.006	-1.042386	-.1948459
LR						
CORR						
L1.	-.6378836	1.298859	-0.49	0.628	-3.339008	2.063241
SR						
CORR						
D1.	-.394605	.7675232	-0.51	0.613	-1.990757	1.201547
_cons	.3893438	.594769	0.65	0.520	-.8475461	1.626234

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(12):النموذج الخامس (ARDL) المقيد

```
. ardl IND CORR , ec1 noheader bic maxlag(1)
```

D.IND	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
ADJ						
IND L1.	-.1845426	.0419425	-4.40	0.000	-.2717669	-.0973183
LR						
CORR L1.	-.9691439	.2687298	-3.61	0.002	-1.527998	-.4102897
SR						
CORR D1.	-.1788483	.0745086	-2.40	0.026	-.3337975	-.0238991
_cons	-.1066473	.0426444	-2.50	0.021	-.1953312	-.0179635

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(13):النموذج الأول (ARDL) الغير المقيد

D.INF	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
ADJ						
INF L1.	-.8537705	.108042	-7.90	0.000	-1.078456	-.629085
LR						
CORR	.0367651	.0311407	1.18	0.251	-.0279955	.1015257
SR						
_cons	.0532742	.018731	2.84	0.010	.0143209	.0922275

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(14):النموذج الثاني (ARDL) الغير المقيد

D.FDI	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
ADJ						
FDI L1.	-.6186161	.2037735	-3.04	0.006	-1.042386	-.1948459
LR						
CORR	-.6378836	1.298859	-0.49	0.628	-3.339008	2.063241
SR						
_cons	.3893438	.594769	0.65	0.520	-.8475461	1.626234

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(15):النموذج الخامس (ARDL) الغير المقيد

```
.
.  ardl IND CORR , ec noheader bic maxlag(1)
```

D.IND	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
ADJ						
IND L1.	-.1845426	.0419425	-4.40	0.000	-.2717669	-.0973183
LR						
CORR	-.9691439	.2687298	-3.61	0.002	-1.527998	-.4102897
SR						
_cons	-.1066473	.0426444	-2.50	0.021	-.1953312	-.0179635

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Stata17)

الملحق رقم(16):مشكلة التعدد الخطي للنموذج الأول

Variance Inflation Factors
Date: 05/27/22 Time: 17:54
Sample: 1996 2020
Included observations: 24

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
INF(-1)	0.011673	2.796565	1.002166
CORR	0.000701	22.98159	1.002166
C	0.000351	25.35773	NA

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Eviews12)

الملحق رقم(17):مشكلة التعدد الخطي للنموذج الثاني

Variance Inflation Factors
Date: 05/27/22 Time: 18:15
Sample: 1996 2020
Included observations: 24

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
FDI(-1)	0.041524	5.021708	1.041039
CORR	0.589092	23.87302	1.041039
C	0.353750	31.59833	NA

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Eviews12)

الملحق رقم(18):مشكلة التعدد الخطي للنموذج الخامس

Variance Inflation Factors
Date: 06/21/22 Time: 19:19
Sample: 1996 2020
Included observations: 24

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
IND(-1)	0.001736	4.673853	2.596952
CORR	0.009698	105.4409	4.597996
CORR(-1)	0.006718	72.43492	3.238506
C	0.001893	45.36716	NA

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Eviews12)

الملحق رقم (19):تحديد فترات الإبطاء لنموذج VAR

"النموذج الثالث":

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DGDPPC DCORR

Exogenous variables: C

Date: 06/13/22 Time: 21:48

Sample: 1996 2020

Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	65.75283	NA	5.84e-06	-6.375283	-6.275710	-6.355845
1	86.21671	34.78860*	1.13e-06*	-8.021671*	-7.722952*	-7.963358*
2	87.70134	2.226943	1.48e-06	-7.770134	-7.272268	-7.672945
3	91.41091	4.822432	1.58e-06	-7.741091	-7.044078	-7.605026
4	95.04399	3.996395	1.78e-06	-7.704399	-6.808240	-7.529459

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Eviews12)

"النموذج الرابع":

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DER DCORR

Exogenous variables: C

Date: 06/13/22 Time: 22:13
Sample: 1996 2020
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	43.76552	NA	5.26e-05	-4.176552	-4.076978	-4.157114
1	66.34939	38.39259*	8.24e-06*	-6.034939*	-5.736219*	-5.976626*
2	67.91046	2.341601	1.07e-05	-5.791046	-5.293180	-5.693857
3	73.84972	7.721043	9.18e-06	-5.984972	-5.287960	-5.848908
4	75.40674	1.712721	1.27e-05	-5.740674	-4.844515	-5.565734

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Eviews12)

"النموذج السادس":

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DBUB DCORR

Exogenous variables: C

Date: 06/13/22 Time: 22:28

Sample: 1996 2020

Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	44.90605	NA	4.70e-05	-4.290605	-4.191032	-4.271167
1	72.42450	46.78137*	4.49e-06	-6.642450	-6.343731*	-6.584137
2	76.48773	6.094843	4.54e-06	-6.648773	-6.150907	-6.551585
3	81.90094	7.037175	4.10e-06*	-6.790094*	-6.093082	-6.654030*
4	83.71600	1.996562	5.51e-06	-6.571600	-5.675441	-6.396660

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Eviews12)

الملحق رقم (20):تقديرمعادلات نموذج (Var) "نموذج الثالث "

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/13/22 Time: 21:56
Sample: 1998 2020
Included observations: 23
Total system (balanced) observations 46

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.283637	0.197175	1.438500	0.1581
C(2)	-0.054173	0.022560	-2.401291	0.0211
C(3)	-0.024893	0.014592	-1.705939	0.0958
C(4)	1.095963	1.098103	0.998050	0.3243
C(5)	0.859830	0.125640	6.843598	0.0000
C(6)	-0.113012	0.081264	-1.390677	0.1720
Determinantresidual covariance		1.12E-06		

Equation: DGDPPC = C(1)*DGDPPC(-1) + C(2)*DCORR(-1) + C(3)
Observations: 23

R-squared	0.346615	Meandependent var	0.015494
Adjusted R-squared	0.281276	S.D. dependent var	0.017724
S.E. of regression	0.015026	Sumsquaredresid	0.004516
Durbin-Watson stat	2.010818		

Equation: DCORR = C(4)*DGDPPC(-1) + C(5)*DCORR(-1) + C(6)
Observations: 23

R-squared	0.704834	Meandependent var	-0.659447
Adjusted R-squared	0.675318	S.D. dependent var	0.146864
S.E. of regression	0.083685	Sumsquaredresid	0.140062
Durbin-Watson stat	1.499763		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية(Eviews12)

الملحق رقم (21):تقديرمعادلات نموذج (Var) "نموذج الرابع "

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/13/22 Time: 22:18
Sample: 1998 2020
Included observations: 23
Total system (balanced) observations 46

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.075130	0.121630	8.839316	0.0000
C(2)	0.196051	0.098402	1.992353	0.0532
C(3)	0.037608	0.096495	0.389741	0.6988
C(4)	-0.627096	0.166267	-3.771626	0.0005
C(5)	0.463417	0.134514	3.445127	0.0014
C(6)	0.318347	0.131907	2.413428	0.0205
Determinantresidual covariance		6.68E-06		

Equation: DER = C(1)*DER(-1) + C(2)*DCORR(-1) + C(3)
Observations: 23

R-squared	0.852569	Meandependent var	1.063146
Adjusted R-squared	0.837826	S.D. dependent var	0.119066
S.E. of regression	0.047949	Sumsquaredresid	0.045982
Durbin-Watson stat	2.158930		

Equation: DCORR = C(4)*DER(-1) + C(5)*DCORR(-1) + C(6)
Observations: 23

R-squared	0.818925	Meandependent var	-0.659447
Adjusted R-squared	0.800817	S.D. dependent var	0.146864
S.E. of regression	0.065545	Sumsquaredresid	0.085924
Durbin-Watson stat	1.782625		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية (Eviews12)

الملحق رقم (22):تقدير معادلات نموذج (var) "نموذج السادس"

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/13/22 Time: 22:31
Sample: 1998 2020
Included observations: 23
Total system (balanced) observations 46

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.666042	0.111371	5.980414	0.0000
C(2)	-0.146039	0.053957	-2.706588	0.0099
C(3)	-0.127100	0.042415	-2.996590	0.0047
C(4)	-0.392680	0.332700	-1.180282	0.2449
C(5)	0.696925	0.161187	4.323694	0.0001
C(6)	-0.233225	0.126707	-1.840660	0.0731

Determinantresidual covariance	3.97E-06

*Equation: DBUB = C(1)*DBUB(-1) + C(2)*DCORR(-1) + C(3)*
Observations: 23

R-squared	0.855077	Meandependent var	-0.084902
Adjusted R-squared	0.840584	S.D. dependent var	0.069507
S.E. of regression	0.027752	Sumsquaredresid	0.015404
Durbin-Watson stat	2.154757		

*Equation: DCORR = C(4)*DBUB(-1) + C(5)*DCORR(-1) + C(6)*
Observations: 23

R-squared	0.710311	Meandependent var	-0.659447
Adjusted R-squared	0.681342	S.D. dependent var	0.146864
S.E. of regression	0.082905	Sumsquaredresid	0.137464
Durbin-Watson stat	1.169989		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برمجية(Eviews12)